ISSN: 1858 - 9979

مجلة

# القلزم

## للدراسات السياسية والقانونية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن
مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان - بالتعاون مع جامعة البليدة ٢ - الجزائر

**عدد خاص:**

## المؤتمر العلمي الدولي، بعنوان:

# دول حوض البحر الأحمر

## (الماض- الحاضر- المستقبل)

معهد الدراسات السودانية والدولية- جامعة الزعيم الأزهري(السودان)

ومركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان)

## المحورالسياسي والقانوني

العدد الثاني (خاص) ربيع الأول 1442هـ- نوفمبر 2020م

# مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية


## هيئة التحرير

المشرف العام
**د.نسيم بهلول**
رئيس التحرير
**د.حاتم الصديق محمد أحمد**
نائب رئيس التحرير
**د.عوض أحمد حسين شبا**
سكرتير التحرير
**د.دينا العشري**
التدقيق اللغوي
**أ.ميرغني ديشاب**
الإشراف الإلكتروني
**أ. المعز خلف الله**
التصميم الداخلي
**أ. عادل محمد عبد القادر**
**تصميم الغلاف**
**مصطفى فؤاد**

## الهيئة العلمية و الإستشارية

البروفسير/ خريف عبد الوهاب - جامعة لونيسي علي - البليدة -02 الجزائر
البروفسير/محمد حسين أبوصالح_جامعة أم درمان الإسلامية - السودان
البروفسير/ حسين بشير نور الدائم _ جامعة الزعيم الأزهري - السودان
البروفسير/ آدم محمد أحمد عبدالله_جامعة الزعيم الأزهري - السودان
البروفسير/ جمال الشلبي- الجامعة الهاشمية الاردنية - الاردن
البروفسير/صلاح الدين عبد الرحمن الدومة_جامعة أم درمان الإسلامية–السودان
البروفسير / محمد امزيان- جامعة قطر- قطر
البروفسير/ خالد فايت حسب الله _كلية الإمام الهادي - السودان
البروفسير / أسعد عبدالحميد إبراهيم _ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – المملكة العربية السعودية
البروفسير/ محمود شرقي- جامعة لونيسي علي - البليدة 02 - الجزائر
الدكتور/ صلاح الداودي حب الله-جامعة قرطاج - بتونس
الدكتور / ريم موسى ـ استاذ العلوم السياسية -جامعة بحري - السودان
الدكتور /ناهض ابو حماد- جامعة غزة - فلسطين
الدكتور/ جمال الهاشمي - مركز الإصباح – فرنسا
الدكتور / ديدي ولد السالك - المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية - موريتانيا
الدكتورة /زحل محمد الأمين_ جامعة النيلين - السودان
الدكتورة / هدى العربي- جامعة صفاقس - تونس
الدكتور/ بشير الريح حمد _ جامعة الأمير سطام - المملكة العربية السعودية
الدكتور/ جمال بن سالم- جامعة لونيسي علي - البليدة -02 الجزائر
الدكتور/ ماجد بن نايف بن غازي الشيباني _ جامعة الأمير سطام - المملكة العربية السعودية
الدكتور/ عقاب عبد الصمد جامعة لونيسي علي - البليدة -02 الجزائر
الدكتور/ يونس محمد آدم القدال _ جامعة الزعيم الازهري - السودان
الدكتور/ عبد الحكيم دهبي - جامعة لونيسي علي - البليدة 02 - الجزائر
الدكتور سليم لعايب -جامعة لونيسي علي - البليدة 02 - الجزائر


**الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة**
**تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز**


ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي:
هاتف: ٢٤٩٩١٠٧٨٥٨٥٥ - ٢٤٩١٢١٥٦٦٢٠٧١
بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com
السودان - الخرطوم - السوق العربي - عمارة جي تاون - الطابق الثالث

# قواعد النشر
# في مجلات القلزم

## تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة.

## موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط(Traditional Arabic)بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الاجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
5. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية
6. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
5. لا تلتزم هئية تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.

* على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية

**الخرطوم - السودان**

# المحتويات


الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي "القرصنة نموذجاً ..... 1

د.عبد القادر معلم محمد جيدي

مستقبل العلاقات السياسية بين دول حوض البحر الأحمر ..... 17

د. شيم الطاهر محمد علي البشير

المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية وفقاً للقانون المصري واتفاقية جدة لعام 1982م "دراسة مقارنة"..... 29

عدنان يونس مخيبر - أبحار حامد حبش- سماح جعفر موسى

أثر التشريعات العمالية على هجرة العمالة (السودان والمملكة العربية السعودية نموذجاً)..... 45

د. علي حسين الجيلاني حسين

الأهمية الاستراتيجية البحر الأحمر..... 63

د. سلمى عثمان سيد أحمد

# كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا..

**القارئ الكريم:**

تصدر هذه الأعداد المتخصصة من مجلات القلزم العلمية كنتاج لفعاليات المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي الذي أعده مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان) بالتعاون مع جامعة الزعيم الأزهري- (السودان)، بعنوان: دول حوض البحر الأحمر (الماضي- الحاضر- المستقبل) يومي 24-23 نوفمبر 2020م.

**القارئ الكريم:**

رأت هيئة تحرير أن تنشر هذه الدراسات المهمة المقدمة في المؤتمر إسهاماً منها في إثراء مكتبة حوض البحر الأحمر ودولها بالدراسات المتخصصة، كما تتقدم بخالص الشكر والتقدير للعلماء والباحثين الذين أسهموا في نجاح هذا المؤتمر العلمي بتقديمهم لأوراق رصينة وطرقهم لقضايا بحثية في غاية من الأهمية.

**هيئة التحرير**

# الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي ( القرصنة نموذجا )

د. عبد القادر معلم محمد جيدي

جامعة أفريقيا العالمية
مركز البحوث والدراسات الإفريقية

**مستخلص الدراسة**

مر على انهيار الحكومة المركزية في الصومال منذ يناير عام ١٩٩١م ثلاثة عقود، ولا زالت حلقات تلك الأزمة سواء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ماثلة حتى الآن. إذ أن الصومال يحتل موقعا استراتيجيا مهما في منطقة القرن الإفريقي وفي منطقة حوض النيل. فالقرن الإفريقي يعرفه كثير من الباحثين بأنه المنطقة التي يعيش فيها الصوماليون حقيقة، كما أن الصومال يطل على البحر الأحمر بطول أكثر من ألف كيلو متر. ولكل من القرن الإفريقي والبحر الأحمر أهميته الإقليمية والدولية، وهذا ما يجعل للصومال أهمية جيو استراتيجية خاصة، لأنه يمتلك أطول ساحل في إفريقيا، على المحيط الهندي (٢٢٠٠ كلم) والبحر الأحمر ( ١١٣٣ كلم ).

إن موقع الصومال الاستراتيجي جغرافيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا، جعلها مطمعا للقوى الاستعمارية الأوروبية قديما، ومثار إغراء لجيرانها لأخذ حصتهم منها، فأصبحت النتيجة تقسيم الأراضي الصومالي إلى خمسة أجزاء من أجل نهب ثرواته وخيراته وإعاقة أبنائه عن الاستقرار. ونالت اثنتان من تلك الأجزاء استقلالهما وحققا الوحدة بينهما تحت اسم جمهورية الصومال.

والبحر الأحمر له أهمية كبرى من ناحية الأمن القومي بصفة عامة، وأمن البلدان العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر سلما وحربا.

تهدف الدراسة إلى تعريف كل من منطقتي القرن الإفريقي والبحر الأحمر مع تناول الأهمية الجيواستراتيجية لهاتين المنطقتين. وتركز الدراسة على قضية القرصنة في المياه الصومالية وأسباب نشأتها وتطورها، وأثرها على الصومال وعلى أمن منطقة البحر الأحمر والمحيط الهندي في ظل المتغيرات والمهددات المحلية والإقليمية والدولية التي تتعرض لها منطقة البحر الأحمر.

تأخذ الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل قضية القرصنة وأسبابها ومآلاتها في المنطقة .

**Abstract:**

Three decades have passed since the collapse of the central government in Somalia since January 1991, and the episodes of that crisis, whether on the local, regional and international levels, are still present. As Somalia occupies an important strategic position in the Horn of Africa and in the Nile

Basin region. The Horn of Africa is known by many researchers as the region in which the Somalis really live, and Somalia overlooks the Red Sea with a length of more than a thousand kilometers. Both the Horn of Africa and the Red Sea have regional and international importance, and this makes Somalia a special geo-strategic importance, as it has the longest coast in Africa, on the Indian Ocean (2,200 km) and the Red Sea (1,133 km).

The strategic location of Somalia geographically, politically, economically and security, made it coveted by the European colonial powers in the past, and provoked a temptation for its neighbors to take their share of it, and the result became the division of Somali lands into five parts in order to plunder its wealth and goods and impede its children from stability. Two of those parts gained their independence and achieved unity between them under the name of the Somali Republic.

The Red Sea is of great importance in terms of national security in general, and the security of the Arab and African countries bordering the Red Sea is peace and war.

The study aims to define each of the Horn of Africa and the Red Sea regions while addressing the geostrategic importance of these two areas. The study focuses on the issue of piracy in Somali waters, the causes of its origin and development, and its impact on Somalia and on the security of the Red Sea and the Indian Ocean in light of the local, regional and international changes and threats to which the Red Sea region is exposed.

The study takes the descriptive and analytical approach to describe and analyze the issue of piracy, its causes and consequences in the region.

## الموقع الجغرافي للصومال وأهميته

تشكلت جمهورية الصومال من القسمين الجنوبي والشمالي اللذين نالا استقلالهما في يوليو عام ١٩٦٠م، من الاستعمار الذي جزأ الشعب الصومالي إلى خمسة أجزاء. ويقع الصومال « بين دائرتي عرض ١٢ شمالا، و٢ جنوبا،... بمساحة تبلغ (٦٣٧,٦٥٧) كم ٢»[١]، وتمتد حدوده من جهة الشمال مع خليج عدن والبحر الأحمر، وجمهورية جيبوتي، ومن الشرق والجنوب الشرقي المحيط الهندي، ومن الغرب إثيوبيا، ومن الجنوب الغربي كينيا.

أما الموقع الجغرافي للشعب الصومالي فهو يحتل بمنطقة شاسعة في القرن الإفريقي، « تمثل شبه جزيرة مثلثة الشكل، تمتد من خليج تاجورة على ساحل البحر الأحمر، مارة بخليج عدن حتى رأس عسير،(جاردفوي)

ومنهـا عـبر المحيـط الهنـدي إلى الجنـوب حتـى مصـب نهـر تانـا في كينيـا، ثـم تتجـه شـمالا عـبر الحـدود الغربيـة لمنطقـة هـرر حتـى السـاحل المحـاذي لمنطقـة بـاب المنـدب. وتقـدر مسـاحة هـذه المنطقـة بمليـون ونصـف كيلـو مـتر مربـع»[٢]. )

تشـمل هـذه المنطقـة أراضي الصومـال الكبـير التـي يقطنهـا الصوماليـون في القـرن الإفريقـي، والتـي تـم تقسـيمها بـين القـوى الاسـتعمارية في نهايـة القـرن التاسـع عـشر إلى خمسـة أجـزاء

**الحدود البرية والبحرية:**

الصومـال لـه حـدود بريـة بطـول ( ٢٣٤٠) كـم، تفصلهـا عـن كل مـن جيبوتي بمسـافة (٥٨) كـم، وإثيوبيـا بمسـافة (١٦٠٠) كـم، وكينيـا بمسـافة (٦٨٢) كـم. [٣]. في حـين يمتلـك الصومـال أطـول السـواحل عـلى مسـتوى القـارة الإفريقيـة، إذ يطـل خليـج عـدن والبحـر الأحمـر بسـاحل يبلـغ طولـه قرابـة (١٢٠٠)كـم، كمـا يطـل على المحيـط الهنـدي بسـاحل يبلـغ طولـه بـــ (٢٢٠٠)كـم، كمـا تمتـد الميـاه الإقليميـة الصوماليـة إلى (٢٠٠) ميـل بحـري داخـل ميـاه المحيـط الهنـدي.[٤] وتسـاوي المسـاحة المائيـة التـي تمتلكهـا جمهوريـة الصومـال بـــ « ثلاثـة أضعـاف المسـاحة البريـة للصومـال، إذ تصـل بحـوالي ١,٨ مليـون كـم٢»[٥]

**أهمية الموقع:**

إن موقـع الدولـة الجغـرافي، هـو الـذي يضعهـا في قلـب حركـة الأحـداث السياسـية، تؤثـر فيهـا وتتأثـر بهـا، والموقـع هـو الـذي يضـع الدولـة عـلى الهامـش البعيـد عـن مـسرح الأحـداث السياسـية، تسـتمع إليهـا عـن بعـد، ولا تـكاد تتأثـر بهـا. وقـد يكـون للموقـع الجغـرافي وزن وأهميـة ، تنعكـس آثـاره المبـاشرة عـلى وجـود الدولـة، وعـلى الـدور الفاعـل الإيجابـي أحيانـا، أو السـلبي أحيانـا أخـرى.

ويتميـز الصومـال بموقـع جيوبوليتيكـي فريـد في منطقـة القـرن الإفريقـي ، فهـو متاخـم لـكل مـن منطقـة البحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي ، كمـا يقـع في نقطـة لقـاء قارتـي إفريقيـا مـن الغـرب وآسـيا مـن الـشرق ، ويـشرف عـلى البحـر الأحمـر الـذي يربـط المحيـط الهنـدي بالبحـر الأبيـض المتوسـط بواسـطة مضيـق بـاب المندب ، وهـذا الموقـع « ربـط آسـيا بإفريقيـا عـن طريـق الموجـات البشريـة الزاحفـة مـن شـبه الجزيـرة العربيـة إلى قـارة إفريقيـا قبـل وبعـد انهيـار سـد مـأرب في منتصـف القـرن الخامـس الميـلادي» [٦] كمـا يعـد الصومـال مدخـلا لدعـوة الإسـلام وحركتـه في شرق إفريقيـا . وعليـه فالمنطقـة هـذه عبـارة عـن « حلقـة اتصـال بـين الأقطـار المطلة عـلى بحـر العـرب والمحيـط الهنـدي والظهـير الإفريقـي. كمـا تعـد ملتقـى البحـار والمحيطـات»[٧] في آسـيا وإفريقيـا؛ إذ أن بحـر العـرب يندمـج مـع المحيـط الهنـدي، وخليـج عـدن يتداخـل مـع البحـر الأحمـر.

**استقلال الصومال:**

تعـرض الصومـال أبـان الهجمـة الاسـتعمارية الأوروبيـة إلى التقسـيم الجائـر،

وتم تقسيم أراضيه إلى خمسة أجزاء ، وهي الصومال الفرنسي والصومال الإيطالي والصومال الانجليزي، واقتطعت إثيوبيا إقليم الصومال الغربي أو»الأوجادين». والإقليم الخامس هو إقليم المعروف ب (أنفدي) والذي ضمه الانجليز لكينيا ويعرف الآن بالمقاطعة الشمالية الشرقية في كينيا.[٨] وبعد أن نال إقليمان من الأقاليم الصومالية الخمسة الاستقلال(عام ١٩٦٠) كونا جمهورية الصومال. وهذان الإقليمان هما: الصومال الإيطالي في الجنوب والصومال البريطاني في الشمال. وقد بذلت الدولة الصومالية الوليدة جهودا كبيرة في تحرير باقي الأقاليم الصومالية من الاستعمار.

**عدد السكان:**

أجرى مكتب الأمم المتحدة الخاص بالسكان بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالحكومة الصومالية، عام ٢٠١٣-٢٠١٤م أول تقدير لتعداد السكان في الصومال منذ أكثر من أربعة عقود. وبناء على هذا التعداد قدر عدد السكان بجمهورية الصومال بأقاليمها الـ ١٨ قبل عام ١٩٩١م بـ ١٢,٣ مليون نسمة.[٩] يوضح هذا التعداد السكاني الأخير للصومال على أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب الصومالي هم تحت سن الثلاثين سنة، وأن ٤٦٪ من السكان في الصومال هم تحت سن ١٥ عاما [١٠]، مما يدل على أن المجتمع الصومالي هو مجتمع شبابي.

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية في السكان ما بين ( ٢,٥٪ - ٢,٨٪). وبلغت نسبة السكان في المناطق الحضرية قرابة (٣٧٪) من مجموع السكان في عام ٢٠٠٩م، في حين بلغت نسبة كنسبة مئوية من مجموع سكان الصومال في عام ٢٠٠٩م قرابة (٥٠,٤٪)، كما بلغت نسبة السكان النشطين اقتصاديا قربة (٣,٦٣١) مليون نسمة، منها (٣٩,١٪) من النساء في عام ٢٠٠٩م [١١].

أما معدل البطالة فهو يصل حسب تقارير البنك الدولي عام ٢٠٠٢م إلى (٤٧,٤٪) من عدد سكان البلاد، منها (٦٥,٥٪) في الحضر، و(٤٠,٧٪) في الريف [١٢]. الفاقد التعليمي والتربوي للأطفال الذين بلغوا سن الدراسة يبلغ ٧٧٪ في الصومال ككل، ويبلغ هذا الفاقد في العاصمة مقديشو أكثر من ٩٠٪ [١٣]

**منطقة القرن الإفريقي وأهميتها:**

يعرف القرن الإفريقي بأنه «المنطقة التي يسكنها الصوماليون أساسا وإن تعددت أوطانهم» [١٤] في كل من جمهورية الصومال وجمهورية جيبوتي والمناطق الجنوبية الشرقية لإثيوبيا ( الصومال الغربي أو الأوجادين)، والأجزاء الشمالية الشرقية لكينيا ( أنفدي). والقرن الإفريقي هو» ذلك البروز الناتئ من اليابسة، على شكل قرن، والذي يشق الماء شطرين، الشمالي منه يشكل البحر الأحمر، والجنوبي منه يشكل المحيط الهندي وخليج عدن، ويمتد داخل القارة الإفريقية ليشمل كلا من الصومال وجيبوتي

وأرتيريا وإثيوبيا».[١٥] ويضم القرن الإفريقي دولا أخرى تتبادل علاقات التأثير والتأثر، مثل السودان وكينيا ويوغندا. وعند التوسع في المفهوم الجيوبولتيكي للقرن الإفريقي، «فإن الجمهورية اليمنية تعتبر جزءا منه، بحكم موقعها في منطقة جنوب البحر الأحمر، فهي تشكل مع القرن الإفريقي رقعة جغرافية واحدة»[١٦]، لاسيما أن اليمن تقع على الشاطئ الشرقي لمضيق باب المندب، والذي يشكل همزة وصل بين اليمن وبين تلك المنطقة. فالقرن الإفريقي يستمد أهميته كذلك، نسبة لجواره اللصيق للبحر الأحمر الذي يمثل أهمية كبيرة للتجارة العالمية وقرب المنطقة للخليج العربي الغني بالنفط.. على هذا الأساس أصبحت منطقة القرن الإفريقي محور اهتمام القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لبسط سيطرتها ونفوذها في تلك المنطقة، منذ العهود الاستعمارية وحتى اليوم. والقرن الإفريقي كانت له أهمية سياسية واقتصادية واستراتيجية منذ عصر بعيد حين عرف سكان المنطقة يربط الساحل الأسوي من شبه الجزيرة العربية وبين الساحل الإفريقي إلى قلب القارة الإفريقية، كما عرفوا قيمة الربط بين المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط، كأقصر طريق للملاحة والتجارة وبالتالي للنفوذ السياسي، وهذا ما دفع الفرنسيين إلى حفر قناة السويس عام ١٨٦٩م لتربط البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط مختصرين طريق الرجاء الصالح إلى الغرب بمقدار ثلثي المسافة [١٧]. أما باب المندب فيتحكم بكتلة استراتيجية واحدة تشمل البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي، ويتوسط المسافة بين منابع النفط وقناة السويس.

## أهمية البحر الأحمر

مثل البحر الأحمر منذ القدم حلقة وصل بين الحضارات التي قامت بمحاذاة سواحله من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، فمن حضارات اليمن القديمة وأرض الشام إلى حضارات حوض النيل وبلاد القرن الإفريقي. وهو يمثل اليوم جسر عبور بين أوروبا وشمال إفريقيا المطلتان على البحر الأبيض المتوسط وبين جنوب وجنوب غرب آسيا وشرق إفريقيا المطلة على المحيط الهندي، حيث تنتقل سفن البضائع التجارية وناقلات النفط والغاز وسفن النقل والسياحة والصيد... بل وحتى السفن والقطع الحربية الغازية، فقد وجدت في البحر الأحمر أقصر طريق [١٨]. وقد وجد البحر الأحمر أهميته في العصر الحديث من افتتاح قناة السويس عام ٩٦٨١م. ولعل أنهم نقطتين استراتيجيتين فيه هما قناة السويس ومضيق باب المندب؛ لأنهما تتحكمان في دخول السفن وخروجها منه، وهما لذلك بوابتاه الأمنيتان.

## أهمية القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد حرب اليمن:

ازدادت أهمية منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر بعد قيام حرب اليمن وجلب الحوثيين لإيران في المنطقة وتهديدهم للملاحة الدولية للبحر الأحمر ومنطقة باب المندب، كما أن روسيا أبدت تطلعها ورغبتها لإنشاء قاعدة بحرية لها في مدينة بربرة الواقعة في

خليج عدن، في منطقة أرض الصومال بشمال الصومال من أجل توفير الخدمات اللوجستية لسفنها، أسوة بوجود الولايات المتحدة والصين في جيبوتي القريبة منها، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة [١٩]، وكانت هنالك اتفاق بين الإمارات وإثيوبيا جمهورية أرض الصومال التي أعلنت انفصالها عن الصومال من طرف واحد لإدارة ميناء بربرة بواسطة شركة موانى دبي الإماراتية بحصة 51%،على أن تأخذ إثيوبيا 19%، وأن تحصل أرض الصومال على 30%، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة إماراتية في مدينة بربرة، وهو ما رفضته الحكومة الفيدرالية جملة وتفصيلا لكونها لم تكن طرفا في هذه الاتفاقية وأن ذلك يجرح سيادة الصومال.

وفي التاسع عشر من يناير ٢٠٢٠م أعلن في الرياض تكتل لثمانية دول عربية وإفريقية تطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وهي: السعودية، ومصر، والأردن، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والصومال وإريتريا، على أن يكون مقر المجلس الجديد في العاصمة السعودية الرياض.

ومن أهدف هذا التكتل الأساسية التنسيق والتشاور حول هذا الممر المائي الحيوي الذي يمثل أهمية اقتصادية وتجارية واستثمارية للاقتصاد العالمي بأكمله،[٢٠] باعتبار البحر الأحمر المعبر الرئيسي للتجارة العالمية بين دول شرق آسيا وأوروبا. وأشار الوزير الصومالي إلى أن الأخطار والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في هذا المجلس متشابهة ومترابطة، وأبرزها القرصنة، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وتهريب السلاح، والتلوث البحري.[٢١] وقد استغرقت جهود إطلاق هذا التكتل لأكثر من سنة، حيث بدأت جهود إنشائه منذ عام ٢٠١٨م. وهناك تكتل ثلاثي آخر يتشكل في منطقة القرن الأفريقي يضم إثيوبيا والصومال وإريتريا، قد يكون ذلك بداية لتكتل كبير لدول الإيقاد والقرن الإفريقي ككل. كل ذلك يعد مؤشرا لجذب الصراعات الإقليمية والدولية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر لأهميتهما..

## القرصنة في المياه الصومالية

الحكومة المركزية التي بناها الصوماليون عام ١٩٦٠م بعد صراع مرير مع الاستعمار، انهارت عام ١٩٩١م، وعانت البلاد بعد ذلك من آثار الحرب الأهلية التي شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستقرار السياسي وسيادة الصومال على إقليمها لثلاث عقود.، ويمكن تقسيم الأحداث الرئيسة خلال هذه العقود الثلاث على النحو التالي:

١. فترة الحرب الأهلية التي سادت فيها الفصائل المسلحة وغابت الحكومة
٢. المركزية، وذلك في الفترة ما بين ١٩٩١/م-٢٠٠٠م.
٣. بداية عهد الحكومات الانتقالية، وذلك في الفترة ما بين ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٢م
٤. فترة حكومات ما بعد عهد الانتقالية، والذي بدأ منذ عام ٢١٠٢م إلى ٢٠٢٠م.

### خلفية تاريخية:

برزت القرصنة البحرية عالميا طوال العصور القديمة ومنذ عصر ما

قبل التاريخ حيث كان الإنسان يرتاد ركوب البحار منذ آلاف السنين. وقد جاءت الإشارة إلى وجود القرصنة البحرية في القرآن الكريم بوصفها إحدى صور الاعتداء على السفن في سورة الكهف، في قصة سيدنا موسى مع العبد الصالح، في قوله تعالى: « وكان وراءهم ملك يأخذ كلّ سفينة غصبا»(٢٢)؛ ما يدل على وجود أعمال غير مشروع تعترض الملاحة ووسائل النقل في البحر منذ ذلك التاريخ.

**تعريف القرصنة:**

درس الباحثون هذه الطاهرة من عدة أوجه ووضع كل منهم تعريفا لها وفقا للخلفية العلمية التي يتمتع بها عوض عن مجال اهتمامه كباحث، ومن ثم جاءت عدد من التعاريف للقرصنة البحرية، وهي:

أ. التعريف الأول: القرصنة البحرية هي « ارتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص والأموال في أعالي البحار»[٢٢]

ب. التعريف الثاني: تعرف القرصنة البحرية على أنها « اعتداء مسلح تقوم به سفينة في أعالي البحار دون أن يكون مصرحا بذلك من جانب دولة من الدول، ويكون الغرض منه الحصول على مكاسب مالية باغتصاب السفن أو البضائع أو الأشخاص»[٢٣].

ج. التعريف الثالث: تعرف القرصنة كذلك بأنها « كل عمل غير مشروع من اعمال العدوان يرتكبه أشخاص على ظهر سفينة خاصة في البحار العامة أو يحاولون ارتكابه ضد أشخاص أو ممتلكات على ظهر سفينة أخرى أو ضد السفينة الأخرى نفسها بقصد السلب والنهب[٢٤].

د. التعريف الرابع: تعرف القرصنة بأنها « كل اعتداء يقع في عرض البحر مستهدفا سلب ونهب السفن أيا كانت جنسيتها أو خطف وسلب الموجودين عليها أو الأمرين «[٢٥]

فكل أعمال العنف والإكراه التي تم تناولها التعريف والموجهة ضد السفن لابد وأن تكون غير مشروعة ، أما إذا تم التعامل ضد إحدى السفن طبقا للقانون وفي إطار التدابير الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع مثل المخدرات أو الاتجار بالبشر، أو إطار أعمال الدفاع الشرعي ، أو غيرها من الأفعال التي تقرها قواعد القانون الدولي، فإنها لا تدخل في إطار الأعمال المكونة لجريمة القرصنة البحرية.

أما الأعمال المنوعة فيدخل فيها احتجاز السفينة ومن عليها بالإكراه، وإجبارها على السير في وجهة معينة، أو احتجازها إلى حين قيام المسؤولين عنها بدفع فدية معينة أو تنفيذ مطالب خاطفيها[٢٦]. أما أعمال السلب، فهي التي تتم ضد ما تحمله السفينة من أموال وبضائع.

## أسباب ظهور القرصنة في المياه الصومالية:

من أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور القرصنة في المياه الصومالية ما يلي:

١. غياب الحكومة المركزية وفشل زعماء الحرب في تسوية الأزمة السياسية في الصومال لأكثر من عقد ونصف من الزمان، مما حول الصومال إلى كيان ضعيف وأرض مشاع تنتهك حرمة سواحلها ومياهها الإقليمية، وتسرق ثرواتها في حين أن الوضع الداخلي تحول إلى انهيار كافة المرافق الحيوية للدولة، وتفتت أركان الدولة فيما بين صراعات سياسية داخلية وأطماع دولية وإقليمية مما أدى إلى « عدم قدرة الصومال على السيطرة على سواحلها الممتدة على خليج والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وأدى إلى استفحال هذه الظاهرة، حتى أصبحت هذه المنطقة من أكثر مناطق العالم خطورة وتهديدا لسلامة الملاحة الدولية؛ لا سيما أن للصومال سواحل بحرية هي الأطول على القارة الإفريقية» [٢٧]، والتي تحتاج إلى قدرات عسكرية وأمنية مؤهلة وقادرة على حماية السفن التي تمر في هذه المنطقة الحيوية من العالم وضمان سلامتها.

٢. **تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي** أدى إلى عدم وجود خطة اقتصادية أو اجتماعية وترك الأمور للظروف الطبيعية والأوضاع القبلية العشائرية، ومع اجتناح مياه تسونامي شرق آسيا العارمة وما صاحبها من تدمير مناطق ساحلية واسعة في الصومال عام ٢٠٠٤م ازدادت الأمور الاقتصادية والحالية المعيشية سوءا.

٣. **اعتداءات الشركات الأجنبية وتدميرها لزوارق الصيد الصومالية:**

إن كثيرا من هؤلاء القراصنة كانوا في الأصل صيادين، وكانت مهنة صيد الأسماك مورد رزقهم الأساسي، وتغير وضعهم بعد أن دخلت زوارق صيد كبيرة في المياه الصومالية ودمرت زوارق الصيادين الصوماليين الصغيرة وقطعت شباكهم، ودمرت كل معدات الصيد التي يملكونها، مما أغضب الصيادين. ومن هنا بدأت قصة القرصنة التي بدأت كنشاط دفاعي ضد زوارق الصيد الأجنبية الكبيرة التي كانت تمارس نشاطها في المياه الصومالية إلى تجارة غير شرعية. فبعد أن خسر الصيادون الصوماليون مصدر رزقهم، تحولوا إلى امتهان القرصنة، فبدأوا باحتجاز البواخر وركابها سعيا للحصول على فدية[٢٩].

لقد كثرت شكوى سكان السواحل وطلب مساعدتهم على وضع حد لممارسات سفن الصيد الأجنبية التي لا قبل لهم بها دون استجابة من المجتمع الدولي، فقد بلغت عدد سفن الصيد الأجنبية في المياه الصومالية عام « ٢٠٠٥م بحوالي ٧٠٠ سفينة، تقوم بالصيد غير المشروع» [٣٠]، مما دفع الشباب الصومالي برغبة الانتقام، فحاولا مطارة هذه السفن باستخدام زوارق سريعة وبناطق آلية مما يدافعون بها عن أنفسهم؛ وإذا حدث أن اقتربت السفن الكبيرة إلى الشواطئ بحيث تحرم قوارب الصيادين المحليين من رزقهم اليومي فإنهم يضطرون عندئذ لمقاومتها، في مقابل ذلك كانت لسفن الصيد الكبيرة تواجههم بعنف.

٤. نهب ثروات الصومال البحرية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية:

لقد أصبحت المياه الصومالية محط سفن الصيد الكبيرة التي « تمارس الصيد باستخدام معدات الصيد المحظورة عالميا، بما فيها الشبكات ذات الفتحات الصغيرة جدا والنظم المتطورة للإضاءة تحت الماء لجذب الأسماك إلى الفخاخ والتجريف المحرم دوليا والشباك الخيشومية التي تقضي على مصائد الأسماك الشاطئية مما يعرض الموارد البيلوجية لخطر انهيار يؤثر على المدى الطويل على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الساحلية، فقد جرى نهب جواد البحر وسمك القرش والموار الأخرى الثمينة. ويقدر ما جرفته هذه السفن من الشواطئ الصومالية ( ٢٥٠٠٠) طنا سنويا» [٣١].
وأوضحت صحيفة بوسطن غلوب الأميركية -في عددها ليوم ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٩- أن هنالك سببان مباشران ساهما في نشوء القرصنة الصومالية، وذكرت أن أولهما هو الإحباط الاقتصادي والغضب الذي يشعر به الصوماليون تجاه شركات الصيد الأجنبية وخاصة الأوروبية منها؛ والتي تقوم بنهب خيرات المياه الإقليمية للصومال بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار أميركي سنويا من أسماك التونة والروبيان وغيرها من ثروات البحر، تاركة الصيادين المحليين يتضورون جوعا وبلا عمل. وأما السبب الثاني فيعود لغضب الصوماليين جراء ما جلبه إعصار تسونامي ٢٠٠٥ إلى السواحل الصومالية من براميل تتسرب منها مواد كيميائية وصناعية مشعة ونفايات خطيرة ومحرمة دوليا، ألقتها في المياه الصومالية شركات وعصابات جريمة دولية مما أدى إلى اختفاء أنواع كثيرة من الأسماك [٣٢].

**٥. استباحة سواحل الصومال بإلقاء النفايات السامة فيها:**

مثلت جريمة إلقاء النفايات السمامة والنووية على سواحل الصومال لإلقاء قمامة أوروبا في أعماقه حيث تخلصت الشركات الأوروبية من النفايات الخطرة بالصومال، مثل نفايات اليورانيوم المشع والمعادن الثقيلة كالزئبق والكاديوم والنفايات الصناعية والكيميائية ونفايات المستشفيات[٣٣]. ولم يحرك المجتمع الدولي ساكنا لوقف هذه الجرائم؛ مما أغضب الصوماليين وضاعف من معاناة بلادهم.

6.ويرجع البعض تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال بالإطاحة بسلطة اتحاد المحاكم الإسلام (UIC)، التي جاءت إلى السلطة في عام ٢٠٠٦م، واستطاعت فرض سيطرتها على معظم الإقليم الصومالي وحققت ما لم تستطع تحقيقه العديد من الدول الخارجية [٣٤] التي تدخلت بالشأن الصومالي؛ ففي أثناء الفترة القصيرة التي تولى فيها اتحاد المحاكم الإسلامية انخفضت أعمال القرصنة بشكل ملحوظ نتيجة لما اتخذته هذه السلطة من إجراءات لمحاربة الظاهرة.

7.وقد كان لعدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل للمشكلة الصومالية الأساسية أن أصبحت

البيئة مناسبة لظهور هؤلاء القراصنة وتطوير أنشطتهم، حتى تمكنوا بالفعل من اختطاف بعض السفن التجارية العملاقة، وهي على بعد مئات الأميال من السواحل الصومالية [٣٥]، الأمر الذي يبرهن على مدى التطور الهائل في الإمكانات الفنية والتقنية التي يمتلكها هؤلاء القراصنة، والتي تجعلهم مصدر تهديد دائم، ومستمر لحركة الملاحة الدولية في الممرات البحرية الواقعة قبالة السواحل الصومالية، في خليج عدن والمحيط الهندي والبحر الأحمر.

## عمليات القراصنة والفدية التي كانوا يفرضونها على السفن:

بناء على الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها السفن الأجنبية في المياه الصومالية من صيد غير قانوني وإلقاء للنفايات، وردود أفعال للقراصنة التي بدأت بمحاربة سفن الصيد ثم تحولت إلى قبض السفن التجارية وطلب الفدية منها؛ مما جعل الممر البحري قبالة السواحل الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي واحدا من أخطر الممرات البحرية في العالم.

يعبر المياه الصومالية سنويا حوالي ٢٠,٠٠٠ سفينة. وفي عام ٢٠٠٨ بلغت هجمات القراصنة ذروتها حيث تم احتجاز ٤٢ سفينة، وتلقى القراصنة ما يقدر بـ ٣٠ مليون دولار كفدية.[٣٦]، وبلغ عدد البحار المختطفين في العالم حوالي ٨٨٩ بحار، ٨١٥ منهم تم اختطافهم في الصومال. وقتل في ذلك العام ١١ بحارا، بينما يعتبر ٢١ آخرين في عداد المفقودين [٣٧].

مما أثر بصورة كبيرة في أسعار السلع واستيرادها، وأدى إلى ارتفاع أسعار السلع المواد الغذائية وتأثر الاقتصاد الدولي على هذه الأنشطة.

وفي ٢٠١١ وحدها، قدرت منظمة «اوشينز بيوند بيراسي» تكلفة القرصنة الصومالية بستة مليارات يورو[٣٨]. وتشمل هذه التقديرات انتشار السفن الحربية واقساط التأمين التي دفعها مالكو السفن، والحراس الامنيين والفديات المدفوعة وارتفاع اسعار الفيول للسفن التجارية المضطرة لزيادة سرعتها او إطالة خط سيرها للإفلات من عملية اقتحام او من هجوم.

## مناطق تواجد القراصنة

وفي مناطق تواجد القراصنة في الصومال ظهرت هنالك شبكتان رئيسيتان للقراصنة تتمركز أحداهما في بونت لاند في شرق الصومال، وتتمركز الثانية في منطقة « مدج» الجنوبية في وسط الصومال. وأن أهم جماعة للقراصنة في بونتلاند كانت تتواجد في سواحل مناطق أيل، إلى جانب مجموعات أصغر تعمل انطلاقا من بوساسو وقندلة وبارغال وغراعد، أما شبكة « مدج» فتعمل انطلاقا من مناطق حراطيري [٣٩] وهوبيو. حسب تقرير لمراسل الجزيرة نت في الصومال نشر يوم ١٠ مارس/آذار ٢٠١٢، فإن عدد المنضمين لنشاطات القرصنة في الصومال يقدر بنحو ثلاثة آلاف شاب سنويا، تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٣٥ سنة، وهم موزعون على أربع مجموعات ومعظمهم من خفر السواحل

السابقين، ولهم قدرات فائقة على اختطاف السفن حتى مسافة ٢٤٠-٣٠٠ ميل داخل البحار، وأحيانا ١٠٠٠ ميل حسب المكتب الدولي للنقل البحري[٤٠].

وفي يوم ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ نشرت صحيفة صنداي تلغراف البريطانية مقالا لكبير مراسليها للشؤون الخارجية كولن فريمان الذي اختطفه قراصنة صوماليون أثناء استقصائه لظاهرة القرصنة، وورد في المقال أن عدد القراصنة الذين يمخرون عباب البحر جيئة وذهابا عند السواحل الصومالية يقدر بنحو ألفي قرصان، ينفذون ست عمليات قرصنة في الأسبوع، وكسبوا ثلاثين مليون دولار أميركي فِدًى عام ٢٠٠٨ وحده [٤١].

## سلاح القراصنة:

يستخدم القراصنة زوارق سريعة جدا تعمل انطلاقا من «سفينة أم»، وهم يملكون أسلحة رشاشة وقاذفات قنابل يدوية، وقد تكون لديهم أنظمة دفاع جوي محمولة على الأكتاف وقاذفات صواريخ «آر بي جيه». كما يملكون أجهزة تحديد الاتجاه وهواتف تعمل بنظام «جي بي أس» وبالأقمار الاصطناعية. وحسب المكتب الدولي للنقل البحري (مقره في العاصمة الماليزية كوالالمبور) فإن القراصنة الصوماليين يستخدمون قوارب صيد مجهزة للإبحار في المحيطات تصل إلى جنوب البحر الأحمر. وقد اكتشف محققون دوليون أن عصابات القراصنة تستغل المعلومات المتاحة عن سفن الشحن لتخطيط عملياتها، كما تبين أنها اشترت معدات تمكنها من متابعة المكالمات التي تُجرى من هذه السفن عبر الراديو [٤٢]

## مكافحة القرصنة واختفائها

بناء على موافقة الحكومة الصومالية الاتحادية، حيث قام المندوب الدائم للصومال في الأمم المتحدة بإرسال رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في ٧٢ فبراير ٢٠٠٨م يبلغه فيها بموافقة الحكومة الاتحادية الانتقالية على دخول السفن الحربية الأجنبية المياه الإقليمية للصومال لقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن التي تمر قبالة السواحل الصومالية. واستنادا لموافقة الحكومة الاتحادية وملاحظة لازدياد خطورة أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة السواحل الصومالية تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع القرار المقدم من عدد من الدول، بناء عليه صدر القرار ١٨١٦ من مجلس في الثاني من يونيو ٢٠٠٨م [٣٤]، وهو الأول ضمن قرارات لاحقة صدرت عن مجلس الأمن عنيت بمسألة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن قبالة سواحل الصومال. وقد تضمن هذا القرار تفويضا من المجلس لبعض الدول بدخول المياه الإقليمية للصومال للاضطلاع بمهام مكافحة القرصنة. وقرار مجلس الأمن الذي يعطي الرخصة في مكافحة القرصنة في المياه الصومالية إنما يقتصر على السفن الحربية التابعة للدول التي شملتها الموافقة من الحكومة الاتحادية في الصومال [٤٤]، أما ما عداها من الدول التي لم يشملها القرار، فإنها بالطبع يمكن لها أن تستفيد بقواعد مكافحة القرصنة التي تتضمنها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يعني أن عملياتها تقتصر على مكافحة أعمال القرصنة في إطار منطقة أعالي البحار، دون أن يكون لها الحق في دخول المياه الإقليمية للصومال.

اسفرت تدابير مكافحة القرصنة أخيرا عن نتائج تمثلت بحمل القراصنة على التواري او اعتقال المئات منهم، لكن الجانب الاخر من الموضوع تمثل باستئناف عمليات الصيد غير الشرعي في المياه الاقليمية الصومالية. وقد أعلنت المخابرات البحرية الأميركية عن اختفاء عمليات القرصنة البحرية في منطقة القرن الإفريقي «بشكل تام»، حيث لم تتعرض أي سفينة للاختطاف في المنطقة في عام ٢٠١٣. وبحسب تقرير للمخابرات البحرية الأميركية، فإن عام ٢٠١٣ شهد هجمات على ٩ سفن فقط في منطقة القرن الإفريقي، لكن لم ينجح القراصنة في اختطاف أي من هذه السفن [٤٥]،

ويعود اختفاء ظاهرة القرصنة البحرية في القرن الإفريقي إلى عدة عوامل أبرزها تواجد العديد من القوات البحرية في المنطقة للحماية من هجمات القراصنة، وأيضا الاستعدادات والاحتياطات التي اتخذها ملاك السفن سواء بتغيير طرق الملاحة وحتى تزويد السفن بالأسلحة الضرورية لمقاومة القراصنة، وزيادة سيطرة الحكومة الصومالية على المناطق التي كانت مسرحا لنشاط القرصنة في وسط وشرق الصومال، خاصة المناطق البرية.

ويعد عملية اختفاء القرصنة في المياه الصومالية أمرا مؤقتا لأن هنالك عددا من الأمور لم تتم معالجتها بصورة جذرية حتى الآن، من بينها عدم بناء قدرات الحكومة الصومالية الاتحادية ومساعدة المجتمع الدولي لهذه الحكومة على السيطرة على مياهها الإقليمية ووقف الصيد غير الشرعي في البحار الصومالية وعمليات إلقاء النفايات في تلك المياه وهو ما استفز الشباب الصومالي سابقا على حمل السلاح، كذلك معالجة البطالة التي تزيد عن ٧٥٪ لدى الشباب الصومالي.

## آثار أنشطة القرصنة:

أدت عمليات القرصنة في المياه الصومالية إلى آثار وخيمة من بينها:

- أصبح الشباب الصوماليون يواجهون مصيرا مظلما بعد أن بات نحو ١١٤٠ قرصانا منهم يقبعون في سجون ٢١ دولة مثل المالديف والهند وتايلند وجزيرة سيشلس، لم يخضع منهم للمحاكمة سوى ١٤٠ معتقلا، حسب تصريحات أدلى بها مدير هيئة مكافحة القرصنة في الصومال محيي الدين علي يوسف في ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣[٤٦]
- القرصنة تؤدي إلى مخاطر تلحق بـ٨٩٧٥٦ صيادا يمتلكون ١٦ ألف قارب صيد توفر ٢٨٩٠ فرصة عمل جديدة سنويا، وقد وصل الأمر إلى اختطاف سفينة صيد كبيرة طالب مختطفوها بفدية مقدارها ثلاثمائة ألف دولار.[٤٧] كما تؤدي أعمال القرصنة إلى ارتفاع أسعار السمك والثروة السمكية نتيجة لتكاليف الفِدَى المدفوعة وإجراءات تأمين سفن الصيد بأنظمة حماية تقنية.
- حسب تقرير البنك الدولي عن نشاط القرصنة في سواحل الصومال- أن هذه القرصنة تكلف سنويا ١٨ مليار دولار كضريبة خفية على التجارة البحرية العالمية، وتكلف التجارة

الصومالية ستة مليارات دولار سنويا، كما ازدادت النفقات التجارية في الصومال نفسها بـ٦ ملايين دولار سنويا[٤٨].

- زيادة رسوم التأمين على النقل البحري عبر خليج عدن عشرة أضعاف، مما قد يجبر حركة التجارة الدولية على التوقف عن المرور عبر قناة السويس وتحويل مسارها إلى طريق رأس الرجاء الصالح بزيادة تكلفة التشغيل بثلاثين ألف دولار يوميا، وهو ما سيشكل كارثة اقتصادية كبيرة لما يمثله ذلك من تبعات مالية مرهقة للاقتصاد العالمي.
- ارتفاع أسعار النفط وتكاليف شحن السلع المصنوعة في آسيا والشرق الأوسط، مما يؤدي لارتفاع السلع الاستهلاكية نظرا لارتفاع كلفة الوقود والتأمين والزمن الإضافي للرحلات.
- احتمال حدوث كارثة بيئية ضخمة إذا تسبب القراصنة في إتلاف إحدى ناقلات النفط أو الغاز التي تمر عبر خليج عدن.
- إتاحة الفرصة لدخول أفراد من «شبكة إرهابية» إلى هذا الميدان يكون هدفهم إغراق سفينة كبيرة عند مدخل باب المندب أو قناة السويس، أو أي مكان آخر في المياه الإقليمية أو الدولية، لأن همهم هو «إحداث أكبر قدر من الأضرار» وليس طلب فدية مالية كما هو شأن القراصنة الحاليين الذين يسعون للربح وليس «الإرهاب".[٤٩]

## نتائج الدراسة

في الختام توصلت الدراسة إلى أن هنالك عدد من الأسباب أدت إلى ظهور القرصنة في الصومال، من بينها:

- غياب الحكومة المركزية لأكثر من عقد الزمان مما سهل ظاستباحة القطر الصومالي من قبل الأطراف الخارجة عن القانون.
- دخول سفن الصيد الأجنبية وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية.
- تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وعدم تسوية النزاعات لفترة طويلة.
- عدم اضطلاع المجتمع الدولي والدول الشقيقة والصديقة للصومال لمسؤولياتهم تجاه الصومال.
- التدخلات الخارجية السالبة للشأن الداخلي في الصومال مما أطال أمد الأزمة الصومالية.

## أما النتائج التي نتجت عن أعمال القرصنة فهي:

- نهب وتدمير الثروة السمكية للصومال.
- تدمير البيئة البحرية وقتل الأحياء والنباتاتات البحرية في المياه الصومالية بسبب إلقاء النفايات السامة.
- قطع أرزاق الصيادين الصوماليين وجعل الآف الشباب عاطلين عن العمل بعد تدمير زوارقهم وشباكهم.

## توصيات الدراسة

توصي الدراسة على مساعدة على تحقيق الآتي:

١. تسوية منازعاته الداخلية وتحقيق المصالحة الشاملة وإنهاء الأزمة الصومالية عبر عقد اجتماعي سياسي الذي هو عبارة دستور يؤكد قسمة السلطة والثروة على أساس المواطنة ويتيح فرص متساوية أمام جميع المواطنين.
٢. بسط هيبة الدولة في كل ربوع الصومال وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.
٣. بناء الصومال لقواته الأمنية المختلفة من جيش وشرطة وأمن، حتى يتمكن من بسط

سيطرته على كل مساحاته وأجوائه وحماية مياهه الإقليمية من الصيد غير القانوني وإلقاء النفايات السامة.

٤. بناء الصومال لقواته البحرية من جديد، حتى يتمكن هذا البلد من حماية مياهه الإقليمية وثرواته البحرية.

٥. خلق فرص عمل للشباب والحد من البطالة التي تجتاح الصومال والتي تبلغ، ٦٧٪.

٦. ضرورة التنسيق بين الصومال والدول العربية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن.

٧. عقد مؤتمر دولي وآخر عربي لإعادة إعمار الصومال.

٨. جلب الاستثمارات العربية نحو الصومال، سواء في مجالات الزراعة والثرواته المعدنية والبحرية وإنشاء الموانى البحرية التجارية مما يجلب النفع للجميع.

## هوامش دراسة البحر الأحمر

١. محمود يوسف موسى، القبيلة وأثرها في السياسة الصومالية (١٩٦٠-١٩٩٧م)، الإصدارة ٣٧، دار جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٠م، ص:١٧.

٢. د. محاسن عبد القادر حاج الصافي، المسألة الصومالية في كينيا، (الخرطوم: دار هايل للطباعة والنشر، ١٩٩٨م)، ص:١.

٣. د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م، ص:٦٦.

٤. المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٥. الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود ( في محاضرة قدمها عن الصومال، في قاعة إفريقيا للمؤتمرات بجامعة إفريقيا العالمية بالسودان)، الخرطوم: الخميس،٤١ أبريل ٢٠١٦م.

٦. د. أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال وأثره في بنائه السياسي (دراسة منشورة في موقع في منتدى الجغرافيون العرب – الجغرافيا السياسية، بتاريخ: ١١/٦٠/٢١٠٢م، ص:٤. الرابط: http://www.arabgeographers.net/vb/threads/arab16346.

٧. د. مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات، مصدر سابق، ص:٦٦.

٨. علي الصديق خوجلي، «النظم السياسية والصراعات البينية في القرن الأفريقي» الخرطوم: مجلة الدفاع العربي الإفريقي،(دورية علمية استراتيجية متخصصة، تصدر عن إدارة البحوث العسكرية المشتركة)، العدد(٢٧) ديسمبر ٨٠٠٢م، ص:٥٢.

9. POPULATION ESTIMATION SURVEY 2014, OCTOBER 2014 ,FOR THE 18 PRE-WAR REGIONS OF SOMALIA, United Nations Population Fund, Somalia Country Office, Block P, Level 2, UN Complex, UN Avenue Gigiri,P.O. Box 28832 – 00200, Nairobi, Kenya. P:21.

10.10. Op.cit.

١١. د. مهند النداوي ، مرجع سابق، ص:٧٣,١٠.
١٢. المصدر نفسه، ص ص:٧٣.
13. عبد الله جودح بري (وزير التربية والتعليم العالي في الحكومة الفيدرالية الصومالية) ، في لقاء مع الجالية الصومالية في لندن، ٢٤ يناير ٢٠٢٠م.
١٤. د. الأمين عبد الرازق، التدخلات الخارجية وأثرها على الاستقرار في الصومال ( ١٩٩١-٢٠٠٢)، ( الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة) ، ٢٠٠٦م، ص:٢٧.
١٥. د أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الإفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر،١٤٢٩هـ /٢٠٠٨م،ص:١٥ .
١٦. المصدر السابق نفسه، ص:١٦.
١٧. د. الأمين عبد الرازق، مرجع سابق، ٢٨.
١٨. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية « قراءة في أوضاع الصومال في القرن الإفريقي وأثرها على أمن البحر الأحمر بتاريخ: ١٥/٠٨/٢٠١٩م. الرابط: https://www.politicsdz.com/%D٩-٨A%D٩%٨١%D٩%-A٩%DA%A١%٨%AV%DA%B١%DA%٨٢%
١٩. UNIAN,Russia to build military base in Somalia,Friday, January ٣١,٢٠٢٠, الرابط https://hiiraan.com/news٤/٢٠٢٠/Jan/١٦٦٩٨١/russia_to_build_military_base_in_somalia_%E٢%٨٠%٩٣_media.aspx.
٢٠. أحمد عوض عيسى، وزير الخارجية الصومالي، في لقاء مع صحيفة «الشرق الأوسط»، الأحد - ٢٤ جمادى الأولى ١٤٤١ هـ - ١٩ يناير ٢٠٢٠ مـ رقم العدد [ ١٥٠٢٧]، الرابط: https://aawsat.com/home/article/٢٠٨٩٤٦١/%D٨%D٩%B٢%DA%٨٨%D٩%AV%٨A% -A٩%٨A%DA%AC%D٩%DA%B١%DA%AV%AE%DA%DA%٨٤%D٩
٢١. المصدر السابق، العدد نفسه.
٢٢. سورة الكهف، الآية رقم:٧٩.
٢٣. د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القر/صنة على السواحل الصومالية وخليج عدن (دراسة في الأبعاد والتداعيات الإقليمية والدولية)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م، ص:٢٢.
٢٤. المصدر نفسه، ص: ٢٣.
٢٥. المصدر السابق، الصفحة نفسها.
٢٦. المصدر والصفحة نفسها.
٢٧. د. عادل عبد الله المسدي،( أستاذ القانون الدولي العام المساعد في كلية الحقوق- جامعة بني سويف)، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومالية وإجراءات مكافحتها في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٠م، ص:١٨.
٢٨. المصدر السابق نفسه، ص:٦٢.
٢٩. بحث في بي بي سي ( القسم العربي)، « القرصنة البحرية الظاهرة تنحسر في

الصومال بتاريخ: ١١ ديسمبر ٢٠١٨م.، الرابط: https://www.bbc.com/arabic/world-٤٦٥٢٦٤٨٧

٣٠. د. سهام عز الدين جبريل، ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال وخليج عدن، مصدر سابق، ص: ١٢.

٣١. المصدر نفسه، ص:١٠٧.

٣٢.الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، بتاريخ: ٢٢/٠٦/٢٠٠٥م، ص: ١٦، الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/٢٠١٥/٦/٢٢/%D٨٤%D٩%AV%D٨%A%D٨%٨٦%D٩%B٥%D٨%B١%D٨%٨٢%D٩%.

٣٣.د. سهام عز الدين جبريل، مصدر سابق، ص:١٠٩.

٣٤.د. عادل عبد الله المسدي، أعمال القرصنة قبالة السواحل الصومال وإجراءات مكافحتها، مصدر سابق، ص:٦٢.

٣٥.المصدر السابق نفسه، ص:٦٥.

٣٦. JAMES CAPONIT, US Department of Transportation , Maritime Administration, The Ongoing Piracy Problem in the Waters off of Somalia, May, ٢٠٠٩ ,٥, https:cmsV.dot.gov/testimony/ongoing-piracy-problem-waters-somalia.

٣٧. Abid

٣٨. جريدة الرياض السعودية، الصومال: « اختفى القراصنة.. لكن القرصنة مازالت تراود الأذهان»، الأربعاء ٦ رجب ١٤٣٧ هـ - ١٣ أبريل ٢٠١٦م - العدد ١٧٤٦٠. الرابط: http://www.alriyadh.com/١١٤٦٣٣٧

٣٩. د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص: ٦٦.

٤٠.الجزيرة نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص:٢.

٤١. المصدر والصفحة نفسها.

٤٢.المصدر نفسه، ص:٤.

٤٣.د. عادل عبد الله المسدي، مصدر سابق، ص ص:٧١-٧٢.

٤٤.المصدر نفسه، ص٨٧.

٤٥.أحمد فؤاد، « اختفاء قراصنة القرن الإفريقي في ٢٠١٣م»، قناة سكاي نيوز، أبو ظبي الإمارات، بتاريخ: 28 l ديسمبر ٢٠١٣ - ٥٤:٩٠ بتوقيت أبوظبي. الرابط:

46. https://www.skynewsarabia.com/world/509122-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D9

٤٧. الجزيرة، نت، القرصنة الصومالية، مصدر سابق، ص: ٤.

٤٨.المصدر السابق، ص: ٨.

٤٩.المصدر ، والصفحة نفسها.

٥٠.المصدر نفسه، ص: ١٠.

# مستقبل العلاقات السياسية بين دول حوض البحر الاحمر

د. شيم الطاهر محمد علي البشير

أستاذ مساعد كلية شرق النيل
منسقة مدرسة تنمية المجتمع

**المستخلص**

**اهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى:

الخروج برؤية واضحة لمعرفة مستقبل هذه العلاقة.

تأثير المجتمع الدولي على هذه العلاقة.

سبل تعزيز وتقوية العلاقة بين البلدين.

اليات تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في المجالات كافة.

**أهمية الدراسة:**

تعتبر ارتريا من الدول المحورية في القارة ويحتاج السودان في هذه المرحلة السياسية الى اعادة صياغة علاقاته الخارجية بدول المنطقة ومن ضمنها ارتريا.

**منهج الدراسة:**

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

**فرضيات الدراسة:**

وجود افاق للتعاون بين دول حوض البحر الاحمر.

امكانية تطوير برتكولات مشتركة لتقوية اواصر العلاقة بين البلدين، وازالة عوامل الخلاف بينهما.

مراعاة المصلحة المشتركة بين البلدين.

**محاور الدراسة:**

تشتمل الدراسة على ثلاثة محاور:

المحور الاول: تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.

المحور الثاني: العلاقات السودانية الارترية ومقوماتها.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين كنموذج للعلاقات بين دول منطقة البحر الاحمر.

واخيراً خاتمة تشتمل على النتائج والتوصيات وثبت المراجع.

**اولا: النتائج**

١) اهمية تكامل المصالح الاقتصادية بين البلدين.

٢) اماكانية اقامة علاقات متميزة بين الدوليتن.

٣) يسهم التبادل الثقافي في ترقية العلاقات بين البلدين.
٤) التشابه في التركيبة السكانية ووجود تداخل بين القبائل يشكل ضامن لمستقبل العلاقة بين البلدين.

**ثانياً: التوصيات:**

١) اقامامة مؤتمرات وورش بين لدولتين.
٢) الاهتمام بالدبملوماسية الشعبية.
٣) السعي لايجاد تكامل اقتصادي بين الدولتين.
٤) الاستفادة من موقع الدولتين واطلالهما على البحر الاحمر.

**Abstract**

**Introduction**

The Sudanese–Eritrean relation testified a remarkable development after the independence of Eritrea. This development of the relation can continue within the system of the countries Red Sea basin.

The Study aims at:

Conclusion with a clear knowledge about this relation The impact of the international community on the relation. The way of reinforcement and strengthen the relation between the two countries.

The reinforcement mechanisms of the mutual relation between the two countries in the whole domains

**The importance of the study:**

Eritrea is one of the pivotal countries in the continent, at this political stage, Sudan needs to review its external relation with the neighboring countries like Eritrea.

**The Study Methodology**

The study methodology is an analytical description

Study hypothesis

Finding horizons to the relation between the countries of the Red Sea basin.

The possibility to develop a mutual protocol in order to strengthen the relation between the two countries, and ending the disagreement between them.

Consideration of the mutual benefits between the two countries

The study includes three axes:

The first axis: definition of the contained concepts and terms in the

study.

The second axis: the relation between Sudan and Eretria and possibilities.

The third axis: the relation future between the two countries, a model between the countries of the Red Sea area

Conclusion concludes results and recommendation, and references

Firstly, the results

1) The importance of a complete economic benefits between the two countries

2) The possibility of making a distinguished relation between the two countries

3) The similarity of demographics and the overlap between tribes grantee the future of the two countries

4) The cultural exchange contributes in developing the relation between the two countries

Secondly: the recommendations:

1) Setting of conferences and worships between the two countries.

2) The caring about the civil diplomacy.

3) The pursuit in finding a complete economy between the two countries.

4) Take advantage of the location of the two countries and their ruins on the Red Sea

**مقدمة**

شـهدت العلاقـات السـودانية الارتريـة تطـورا ملحوظـاً بعـد اسـتقلال ارتريـا، ويمكـن ان يسـتمر هـذا التطـور والتكامـل في العلاقـات ضمـن منظومـة دول حـوض البحـر الاحمـر.

العلاقـات الدوليـة فـرع مـن فـروع العلـوم السياسـية يهتـم بدراسـة كل الظواهـر التـي تتجـاوز حـدود الدولـة، ولا يقتـصر عـلى دراسـة أو تحليـل الجوانـب أو الأبعـاد السياسـية فقـط في العلاقـات بـين الـدول وإنمـا يتعداهـا إلى مختلـف الأبعـاد الاقتصاديـة والعقائديـة والثقافيـة والاجتماعية.....الـخ. كمـا يشـمل كثـيراً من الأشـكال التنظيميـة سـواء كانـت تتمتـع بالشـخصية القانونيـة الدوليـة أو لا تتمتـع بهـا.

وهـذه الدراسـة تقـف عـلى العلاقـات بيـت دول حـوض البحـر الاحمـر وتقتصر عـلى نمـوذج العلاقـات بـين السـودان وارتريـا لخصوصية العلاقـة بـين البلدين.

## المحور الاول
## تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة

يهدف هذا المحور الى تعريف المفاهيم والمصطلحات التي وردت بالبحث.

يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية، حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه فى الغرب(International Relations ) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية" ـ وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية" فالعلاقات بين الأمم تختلف فى مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول. كذلك توجد مصطلحات أخرى تستخدم كمترادفات أو كبدائل للدلالة على نفس الموضوع رغم ما بينها من خلافات واضحة.

ومن هذه المصطلحات، مصطلح (International Affairs ) وترجمته الشائعة فى اللغة العربية هي "الشؤون الدولية"، ومصطلح (Intentional Politics ) وترجمته الشائعة "السياسة الدولية"؛ ومصطلح (Foreign Affairs ) وترجمته "الشؤون الخارجية"؛ ومصطلح (World Politics )، وترجمته "السياسة العالمية"، ومصطلح (Global Politics ) وترجمته "السياسة الكونية".

وفى إطار هذه المصطلحات يرى البعض أن الخلاف بين الباحثين حول تسمية التفاعلات التي تقع خارج حدود الدول يدور حول محورين: الأول: يتعلق بماهية هذه التفاعلات، وما إذا كان من الأفضل تسميتها علاقات، أم شؤون، والثاني: يدور حول أطراف هذه التفاعلات، وهل الأفضل نسبتها إلى الأمم والشعوب أم إلى الدول أم إلى العالم ككل.

**السياسة:**

تعرّف السياسة لغةً بأنها عبارة عن معالجة الأمور، وهي مأخوذة من الفعل ساسَ ويسوس، وهي على مصدر فعالة، أما اصطلاحاً فتعرف بأنها رعاية كافة شؤون الدولة الداخلية، وكافة شؤونها الخارجية، وتعرف أيضاً بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع ما.[١].

السياسة الخارجية:

يعرف د. فاض زكي محمد السياسة الخارجية بأنها «الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدول معينة مع فيها من الدول أما محمد طه بدوي فيؤكد أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، « أما د. مازن إسماعيل الرمضاني فيعرفها عمودياً بأنها بأنها: أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات[٢]

الاستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط

عـال المسـتوى، فمـن ذلـك الاسـتراتيجية العسـكرية أو السياسـية التـي تضمـن للإنسـان تحقيـق الأهـداف مـن خـلال اسـتخدامه وسـائل معينـة، تعنـي الطريـق أو الاسـتراتيجية، فهـي علـم وفـن التخطيـط والتكتيـك والعمليـات، ثـم اسـتعملت هـذه الكلمـة في المجـالات المتعـددة في شـتى منـاح الحيـاة العامـة،

**تعريف الاستراتيجية العسكرية:**

تُعـرف الاسـتراتيجيّة عنـد الإغريـق القُدمـاء عـلى أنّهـا الفـن العـام، وقـد ارتبطـت بعلاقـة منطقيّـة مـع الوسـائل العسـكريّة والطـرق التـي يتـمّ اسـتخدامها للوصـول إلى الأهـداف السياسـيّة والوطنيّـة، أمّـا بالنسـبة للقائـد العسـكري في سـاحة الحـرب، فـإنّ تكتيـكات المعـارك تُعـد مـن الاسـتراتيجيّات العمليّـة التـي يُسـتخدم فيهـا فـن القتـال لشـن حمـلات تهـدف إلى تحقيـق أهـداف سياسـيّة مُحـدّدة للحرب، حيـث إنّ وضـع اسـتراتيجيّة عسـكريّة، وتحديـد أهـداف الحمـلات السياسـيّة، وبنـاء القُـوات المُسـلّحة تعتـبر مـن الأدوات العديـدة التـي تُسـاهم في الاسـتراتيجيّة بصورتهـا العامّـة، وغالبـاً مـا تُسـمى بسياسـة الأمـن القومـي[٣]

## المحور الثاني

## العلاقات السودانية الارترية ومقوماتها

تناولـت هـذه الورقـة العلاقـات السـودانية الأريتريـة وذلـك مـن المنظـور السـياسي وتذهـب الورقـة الى أن السـودان وأريتريـا تربـط بينهمـا علاقـة تاريخيـة لا يمكـن تجاوزهـا وفي ذات الوقـت لابـد مـن وضـع أسـس ومعالـم واضحـة بـين البلديـن حيـث ينتمـي السـودان وأريتريـا لـذات النظـام الإقليمـي للقـرن الأفريقـي، وتهـدف الورقـة الى محاولـة إيجـاد نمـط لعلاقـات سياسـية مسـتقرة مسـتمرة بحيث تحفـظ المصالـح الدائمـة للبلديـن وتجنـب العوامـل المؤديـة للتوتـر السـياسي أو الـصراع بـين البلديـن وأن يكـون هـذا النمـط مبنيـاً عـلى الاقتصـاد والمصالح المشـتركة بينهمـا، فمنطقـة القـرن الأفريقـي عـلى المسـتوى الإقليمـي والـدولي هـي المنطقـة الأكثـر انتعاشـاً وشراكـةً وتأثـيراً عـلى المسـتوى الإقليمـي والـدولي وهـي المنطقـة الأكثـر تأثـيراً في العلاقـات الدوليـة.

لذلـك يحـرص السـودان عـلى توثيـق علاقتـه مـع دول الجـوار خاصـة دول القـرن الأفريقـي نسـبة للموقـع المتميـز الـذي تتمتـع بـه المنطقـة وبالتـالي فـإن العلاقـات مـع دولـة أريتريـا شـديدة الأهميـة نسـبة للموقـع الجيوسوسـياسي لأريتريـا الـذي يجعلهـا مـن الـدول المؤثـرة في منطقـة حـوض البحـر الأحمـر.

فالعلاقـات السـودانية الأريتريـة قديمـة ضاربـة جذورهـا في التاريـخ القديـم منـذ ان ظهـرت الحضـارة الانسـانية في سـواحل البحـر ولا شـك أن البلديـن تأثـرا بموجـات الهجـرات البشريـة عـلى شـواطئ البحـر الأحمـر مـن الشـمال أو الجنـوب وأيضـا مـن عمـق القـارة الأفريقيـة، بالإضافـة الى السـمات التـي تجمعهمـا أكثـر مـن أن تفـرق بينهمـا حيـث ينتمـي البلـدان الى العالـم العربـي والاسـلامي ويعتـبران

من الدول المؤسسة لمنظمة الإيقاد وقد ظل التفاعل بين البلدين مستمراً عبر حقب مختلفة من التاريخ وكنتاج لتدخل عدة عناصر قديمة ومعاصرة أدى ذلك الى توتر العلاقات في ظل الأنظمة السياسية المختلفة.

فعلاقات السودان الخارجية هي علاقات إعمار من اجل السلم والأمن الدوليين وقد جاء اهتمام السودان بالفضاء الأفريقي لأن له دوراً مؤثراً في النظام الاقليمي والعربي، والسودان هو الجسر الذي يربط بين القارة الأفريقية والدول العربية وتسعى هذه الدراسة لإبراز دور السودان في النظام الإقليمي وعلاقته مع دولة أريتريا وقد ظل دور السودان مركزياً في الساحة الدولة والإقليمية.

السودان يسعى لتعزيز الروابط مع القارة الأفريقية وبناء أفق استراتيجي مشترك مع دول القرن الأفريقي على وجه الخصوص والعلاقات السودانية تقوم على تمتين القيم الانسانية المشتركة وتبادل المصالح.

الدور الاقليمي للسودان يتضمن رؤية لمستقبل الاقليم وعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة به وسياسة فاعلة في مواجهة مشكلاته وقضاياه على النحو الذي يحقق مصالح دول الإقليم وكذلك المصلحة الحيوية للسودان، فهذا الدور ليس نشاطاً سياسياً مؤقتاً أو مفاجئاً في السياسة الخارجية للسودان ولكن توجه عام، فالدور الاقليمي ليس قراراً سياسياً وإنما مجموعة من العوامل التي تتفاعل لتنتج محصلة لهذا التفاعل.

الدور في مجال العلاقات الدولية كأداة من أدوات تحليل السياسة الخارجية للسودان وكأداة لفهم التفاعلات بين الدول فالنظام الاقليمي يتكون من عدة دول تربط بينها روابط جغرافية وتاريخية وشبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقارب الجغرافي هو الأساس الموضوعي لتعريف الأنظمة الاقليمية، ويعد النظام الاقليمي اداة افتراضية تحليلية لا تشير الى وجود مادي.

علاقات السودان مع دول القرن الأفريقي وهي منطقة مهمة وتعتبر إحدى المناطق الاستراتيجية بالغة الأهمية في التقسيم الجيوبوليتكي، فالقرن الأفريقي يشرف على أهم الممرات المائية العالمية التي يعبر من خلالها ما يقدر بـ (٦٠٪) من التجارة العالمية، كما أنه يمثل الحاضن لنهر النيل الذي يمثل أحد ركائز الأمن القومي العربي في منطقة الشرق العربي شحيحة الموارد الطبيعية، وهناك كثافة سكانية عالية، وأنه اقليم مرتبط تاريخياً وثقافياً بالفضاء العربي الاسلامي، مما يجعل الدفع بالعلاقات معه الى علاقات إعمار أمر ميسوراً للغاية.

يتحدد النطاق الجغرافي لدراسة النظام الإقليمي لدول القرن الإفريقي التي تضم الصومال وجيبوتي وأريتريا وإثيوبيا ويضم لها السودان وجنوب

السودان وكينيا ويوغندا على رأي آخر تعريف للقرن الأفريقي، وعلى النطاق الزماني الورقة معنية بفترة ما بعد الحرب الباردة ١٩٨٩م – ٢٠١١م، وتسعى لإيجاد مقاربات موضوعية بين مختلف المفاهيم والرؤى التي ستطرح من خلالها الاتجاهات المسيطرة على العلاقات بين دول القرن الأفريقي والسودان(٤).

**الأهمية الجغرافية:**

يبلغ طول سواحل البحر الأحمر والتي تشمل خليج عدن وخليج السويس والعقبة (٤٣٧١) ميلاً معظمها أو كلها عربية باستثناء دولة اريتريا التي رفض نظامها الانضمام الى جامعة الدول العربية وهذا على الرغم من أن ٧٥٪ من سكان هذا البلد هم من العرب المسلمين. وتبلغ مساحة البحر الأحمر (١٧٨) ألف ميل مربع ولكل ميل من الساحل يقابله (٥٧,٩) أميال مربعة من المسطح المائي والمدلول الجيوبولوتيكي لهذه الميزة يعني إحكام السيطرة على البحر الأحمر وخاصة عند طرفيه الجنوبي والشمالي حيث تضمحل المياه، ويقع على البحر الأحمر خليجا العقبة والسويس ومضي باب المندب ومجموعة جزر يبلغ عددها (٣٧٩) جزيرة تقريباً، أي أن لكل ميل من المسطح المائي يقابله (٢,١) جزيرة، وتتركز هذه الكثافة للجزر في الجزء الجنوبي وتقل كلما اتجهنا شمالاً، وعلى الرغم من أن هذه الكثافة للجزر تعيق الملاحة السطحية إلا أنها تصلح لأغراض عسكرية وللاستيطان المسلح خاصة تلك القريبة من المداخل، وتكمن أهمية البحر الأحمر الجغرافية في أنه يعتبر أكثر اتساعاً من البحر الأحمر الجغرافي إذ لا تقتصر على الدول المطلة عليه مباشرة بل ويتعدى ذلك ليشمل الدول الأخرى التي ترتبط سياسياً واقتصادياً أو عسكرياً واستراتيجياً بالبحر الأحمر كمنطقة الشرق الأوسط ودول الخليج العربي ودول القرن الافريقي(٥).

إن الموقع الاستراتيجي لإرتريا يجعلها مؤهلة لكي تكون مركزا تجاريا للإنتاج والتصدير لمختلف مناطق العالم، مما يجعل الفرص المتاحة للاستثمار أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبي كما إن إرتريا مازالت بلداً بكراً وثرواتها الطبيعية مازالت حتي الآن غير مكتشفة ، وينتظرها مستقبل واعد في حال تحسن إدارة البلاد. (٦)

ونظراً إلى موقع الجزيرة الإستراتيجي، القريب من باب المندب، ومن خطوط الملاحة الرئيسية في البحر الأحمر، فقد حاولت القوى العالمية الكبرى التمركز فيها، لإنشاء قواعد عسكرية، خاصة أن في الجزيرة مطاراً ومهبطاً للطائرات العمودية وأرصفة عائمة ومحطات للاتصالات ومنارات (فنارات) لإرشاد السفن، إلى جانب ثروات اقتصادية، كالزراعة ومصايد الأسماك واللؤلؤ.

إن الامكانيات الاقتصادية للدولة تعد أحد أهم المقومات الأساسية في تكوين قوتها القومية وبالتالي وبالتالي تشكل أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية فإن الدول تختلف في وقتها وامكانياتها تبعاً لاختلاف قدراتها الاقتصادية(٧)

## المحور الثالث

## مستقبل العلاقات بين البلدين كنموذج للعلاقات بين دول منطقة البحر الاحمر

بحكم موقعها الاستراتيجي الذي يطل على البحر الأحمر بطول ١٠٠٠كلم وقربها من الممر المائي الاستراتيجي باب المندب الذي يربط بين القارات الثلاثة إفريقيا وآسيا وأوروبا ظلت إرتريا عبر القرون منطقة تجارية مفتوحة للتبادل التجاري وإقامة علاقات اقتصادية بين مختلف الشعوب... فاذا تكاملت دولة ارتريا مع السودان فستكون هذه اضافة معتبرة للدولتين بحكم ان السودان يمتد بذلك حتى منطقة استراتيجية هى باب المندب.

الثروة الحيوانية: تصنف إرتريا من ضمن المعدلات المتوسطة عالميا ووفقا لتقديرات إحصائية وردت في تقرير وزارة الزراعة الارترية في عام ٢٠١٢م يوجد في إرتريا (١,٩)مليون رأس من الأبقار و(٢,١)مليون رأس من الأغنام، و (٤,٧) مليون رأس من الماعز، و(٣١٨,٩١٤)رأس من الإبل و(٥١٨,٤٥٩)رأس من الخيول. وتعتبر الثروة الحيوانية المصدر الرئيسي للعيش وتحسين الوضع الاقتصادي لنسبة (٢٠-٣٠٪) من سكان المناطق الريفية، وتوجد حوالي ٦٠٪ من الثروة الحيوانية في مناطق المنخفضات الإرترية، و لها دور حيوي في الاقتصاد الارتري إذ تساهم بما يقدر بـ ٣٦٪ من الناتج المحلي حسب تقرير الفاو ٢٠٠٥م .

الثروة السمكية :تعتبر إرتريا من أكثر الدول المطلة على البحر الأحمر تمتعا بالثروة البحرية الهائلة، حيث تصل مساحة المياه البحرية الارترية التي يمارس فيه الصيد ٥٢٠٠٠ كلم مربع[iv]، وتمتلك أكثر من (١٠٠٠) نوع من الأسماك، فضلاً عن أكثر من ٢٢٠ نوع من المرجان([v])، وقد قدر خبراء في الأمم المتحدة بإمكانية أن تصيد إرتريا ما مقداره ٧٠ ألف طن سنوياً ، غير أن إنتاجها لا يتناسب وحجم ما يذخر به ساحلها الممتد.

(بافتراض أن هناك تحسناً في أداء الاقتصاد الارتري خاصة بعد عام ٢٠١٠م حيث بدأت شركات التعدين الإنتاج والتصدير فإن هذا النمو مازال قاصراً ولم ينعكس على الحياة اليومية للمواطن الارتري في تخفيف حدة الفقر وتوفير الاحتياجات الأساسية له، بل إن الأزمات التي كانت تعاني منها البلاد والمتمثلة في أزمة نفاد المواد الأساسية في البلاد ما زالت قائمة فضلاً عن ضعف التمويل لقطاعات هامة في البلاد مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.) [٨]

ولكن يبدو أن العلاقات بدأت تسير إلى الأحسن فقد رد الرئيس الأريتري على سؤال من صحيفة بقوله: «نحن في هذا المجال لدينا شركاء هم السودانيون إذ نعمل معهم... وهناك في السودان خبرات كبيرة من خلال الشركات العالمية، وبحكم أن هذا المجال يحتاج إلى قدرات بشرية، كما إن الموارد تحتاج إلى استراتيجية وخطة... ونحن نبحث عن شركاء في هذا المجال، وعندنا تجربة لا بأس بها مع السودان على الرغم من أننا لا زلنا في بداية المرحلة لتطوير مواردنا.. والموارد تحتاج إلى تأهيل قدرات بشرية مسبقة، وفي هذا المجال أقول إن السودان يمتلك قدرات كبيرة في مجال البترول والغاز»).

في ذات الوقت إلى أن ثمة عدة مجالات يمكن أن تتعاون فيها الدولتان، وقد

أجملهـا في الزراعـة والرعـي والتجـارة والسـياحة والطاقـة والاتصـالات والتعليـم. كمـا ان التجـارة بـين أريتريـا والسـودان، ظلـت تعانـي مـن التهريـب ودخـول السـلع بطريقـة غـير شرعيـة، لـذا نـرى أن التعـاون بـين البلديْـن في مجـال التجـارة مهـم، وأن فتـح التجـارة الحدوديـة يقلـل مـن نشـاط التهريـب، فتجـارة الحـدود تختلـف عـن التجـارة المفتوحـة، لأنهـا عبـارة عـن تبـادل سـلع بسـلع، وبذلـك توفـر النقـد الأجنبـي وتلعـب دوراً كبـيراً في اسـتتباب الأمـن ورفـع المسـتوى المعيـشي، خاصـة لسـكان المناطـق الحدوديـة؛ وحسـناً فعلـت ولايـة كسـلا بتوقيـع بروتوكـول التبـادل التجـاري بـين ولايـة كسـلا ودولـة أريتريـا في مـارس مـن العـام المـاضي، وإن كنـا نـرى أن توقيـع المزيـد مـن البروتكـولات مهـم، خاصـة بعـد إنشـاء طـرق بريـة تربط بـين البلديْـن، وأهمهـا طريـق (كسـلا اللفـة - أريتريـا)، وطريـق (أريتريـا - طوكـر - قـرورة)، الـذي شُـيِّد جـزء مقـدر منـه ومـا تبقـى قيـد التشـييد، وهـذه الطريـق تتـم بشراكـة سـودانية أريتريـة وتمويـل عربـي؛ يأتـي ذلـك ضمـن الطريـق القـاري الـذي يبلـغ (٤٠٠) كيلـو مـتر، يصـل حتـى أسـمرا (ثـم مصـوع)».

لقـد ظلـت التجـارة بـين ارتريـا والسـودان تعانـي مـن التهريـب ودخـول السـلع بطريقـة غـير شرعيـة لـذا نـرى ان التعاون بـين البلديـن فى مجـال التجـارة مهـم وان فتح التجـارة الحدوديـة يقلـل مـن نشـاط التهريـب، فتجـارة الحـدود تختلـف عـن التجـارة المفتوحـة لانهـا عبـارة عـن تبـادل سـلع بسـلع وبذلـك توفـر النقـد الاجنبـي وتلعـب دوراكبـيرا في اسـتتباب الامـن ورفـع المسـتوى المعيـشى خاصـة لسـكان المناطـق الحدودية. وحسـناً فعلـت ولايـة كسـلا بتوقيـع بروتوكـول التبـادل التجـارى بـين ولاية كسـلا ودولة اريتريـا فى مـارس مـن العـام المـاضى، وان كنـا نـرى ان توقيـع المزيـد مـن البرتكـولات مهـم خاصـة بعـد انشـاء طـرق بريـة تربـط بـين البلديـن وأهمهـا طريـق (كسـلا اللفـة - اريتريـا)، وطريـق (اريتريـا - طوكـر - قـرورة) الـذى شـيد جـزء مقـدر منـه ومـا تبقى قيـد التشـييد وهـذه الطريـق تتـم بشراكـة سـودانية ارتريـة وتمويـل عربـي يأتـى ذلـك ضمـن الطريـق القـارى الـذى يبلـغ (٤٠٠) كيلومـتر يصـل حتـى أسـمرا (ثـم مصـوع).

ويمكـن ان تتضـح اهميـة هـذه الطـرق اذا طالعنـا حديـث حسـن فتحـى مديـر تجـارة الحـدود بولايـة كسـلا الـذي قـال إن الطريـق القـارى يعتـبر إحـدى الدعامـات الإقتصاديـة والإجتماعيـة للبلديـن خاصـة وأن كل المناطـق الحدوديـة بين السـودان وإريتريا تشـهد نشـاطاً إقتصاديـاً كبـيراً ممـا يدفـع بزيـادة الإيـرادات فى الدخـل القومـى.[٩]

أمـا في مجـال الطاقـة، فقـد سـبق السـودان أريتريـا في هـذا المجـال، ويمكـن أن يسـهم بخبراتـه في مجـال التعديـن والبـترول، كمـا نجـد أن الكهربـاء متوفـرة في السـودان، ويمكـن أن يمـد السـودان أريتريـا باحتياجاتهـا مـن الطاقـة الكهربائيـة، وفي مجـال التعليـم فالسـودان يمكـن أن يتيـح فرصـاً كبـيرة للطـلاب الأريتريـين في الدراسـات الجامعيـة، ومـا فـوق الجامعيـة، فالسـودان لـه خـبرة طويلـة في مجـال التعليـم، وبـه عـدد كبـير مـن الجامعـات التـي تتوفـر فيهـا أقسـام الدراسـات العليا،

وفي تخصصات مختلفة، بينما أريتريا بها جامعة واحدة، وحتى في مجال تعليم الرحل فقد سبق السودان ارتريا غي هذا المجال.
أما في مجال السياحة، فأريتريا يمكن أن تكون البديل لمناطق سياحية أخرى، وذلك لقلة تكلفة السفر وقرب المكان، وما تتمتع به أريتريا من مناخ رائع، خاصة في العاصمة أسمرا، كما إن موقع السودان وأريتريا على سواحل البحر الأحمر، يعطيهما ميزة سياحية كبيرة لو استثمرت، كما إن تشجيع السياحة بين البلديْن يقرب أكثر بين الشعبيْن، ويقوي روابط التعاون ومشاعره بينهما.

حدث تقارب بين السودان وارتريا بعد توقيع اتفاقية الدوحة في مايو عام ١٩٩٩م وعادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتم فتح السفارات بين البلدين، وتطورت العلاقات بعد قرار المحكمة الجنائية واعلان ارتريا تضامنها مع السودان ضد القرار وزار الرئيس عمر البشير اريتريا رغم قرار المحكمة كما لعبت ارتريا دور الوساطة بين الحكومة السودانية وجبهة الشرق وشهد الرئيس اسياس افورقي حفل توقيع الاتفاق الاطاري بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة بالعاصمة القطرية الدوحة في فبراير ٢٠١٠م[١٠] وبعد ذلك اعلن عن السماح بالتنقل بين الدولتين بالبطاقة الشخصية.

يمكن ملاحظة ان كل المشاكل التي تحدث بين الدولتين تحدث على مستوى الحكومات وليس الافراد وهي تبدأ بدعم المعارضة وتقود الى توتر العلاقات بينهما، كما ان مشكلة الجنوب والحرب الاثيوبية الارترية اثرت على العلاقات في فترات معينة، ولكن يبدو ان العلاقات بدأت تسير الى الاحسن فقد رد الرئيس الاريتري على سؤال من صحيفة بقوله: نحن في هذا المجال لدينا شركاء هم السودانيين اذ نعمل معهم ...وهناك في السودان خبرات كبيرة من خلال الشركات العالمية وبحكم ان هذا المجال يحتاج الى قدرات بشرية كما ان الموارد تحتاج الى استراتيجية وخطة... ونحن نبحث عن شركاء في هذا المجال وعندنا تجربة لا بأس بها مع السودان على الرغم من اننا لازلنا في بداية المرحلة لتطوير مواردنا .. والموارد تحتاج الى تأهيل قدرات بشرية مسبقة ... وفي هذا المجال اقول ان السودان يمتلك قدرات كبيرة في مجال البترول والغاز [١١]

بعد تحرير إرتريا ووصول أفورقي للسلطة كان السودان أول دولة أعترفت باستقلال إرتريا(وكان السودان اول دولة يزور رئيسها ارتريا ويفتتح سفارة رسمية بها)[١٢] وزارها النائب الأول للرئيس وكانت هناك زيارات متكررة من الكوادر التنفيذية والفنية ساهمت في ترسيخ نظام افورقي وقدم السودان العديد من الدورات التدريبية في مجال الخدمات المدنية العامة وفي الجانب الامني حظر السودان أنشطة جميع الفصائل الإرترية المعارضة لأفورقي.
ويمكن القول بانه يوجد على الأقل ثلاث قبائل ولغات متداخلة بين السودان وإريتريا، جميعها من أسرة اللغات الإفريقية الآسيوية[١٣]

وانطلاقا من التداخل القبلي يمكن ان نفسح المجال للدبلوماسية الشعبية التي يمكن ان تقوم كبديل عن الدبلوماسية التقليدية بجهود كبيرة في الربط بين ارتريا والسودان خاصة اذا عرفنا ان كل المشاكل التي حدثت بين الدولتين عبر التاريخ الحديث كانت في الاصل هي خلافات بين النظامين فالدبلوماسية الشعبية هي الدبلوماسية التي تسعى من خلالها الجماهير في مخاطبة الجماهير خلال وسائل الإعلام المختلفة من فوق منابر متعددة لاتنجح إلا بدبلوماسيين شعبيين يأتون من عموم الشعب ويفهمون لغته ويحسون بأحاسيسه ويعملون من أجل خدمته [١٤]

## الخاتمة

تناولت هذه الورقة مستقبل العلاقات السياسية بين دول حوض البحر الاحمر (العلاقات السودانية الارترية نموذجاً)، عبر ثلاثة محاور:

المحور الاول: تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة.

المحور الثاني: العلاقات السودانية الارترية ومقوماتها.

المحور الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين كنموذج للعلاقات بين دول منطقة البحر الاحمر.

واخيرا تشتمل الخاتمة على النتائج والتوصيات وثبت المراجع.

## اولا: النتائج

١. اهمية تكامل المصالح الاقتصادية بين البلدين.
٢. اماكانية اقامة علاقات متميزة بين الدوليتن.
٣. يسهم التبادل الثقافي في ترقية العلاقات بين البلدين.
٤. التشابه في التركيبة السكانية ووجود تداخل بين القبائل يشكل ضامن لمستقبل العلاقة بين البلدين.

## ثانياً: التوصيات:

١. اقامامة مؤتمرات وورش بين لدولتين.
٢. الاهتمام بالدبملوماسية الشعبية.
٣. السعي لايجاد تكامل اقتصادي بين الدولتين.
٤. الاستفادة من موقع الدولتين واطلالهما على البحر الاحمر.

## المراجع

### اولا- باللغة العربية


١. د.محمد صغيرون الشيخ الفكي، بناء الامم: ارتريا من الثورة الى الدولة، المركز العالمي للدراسات الافريقية، ٢٠١٠م
٢. فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية،١٩٥٣- ١٩٥٨، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٨م: دار الحرية للطبع.
٣. محمد عثمان ابوبكر، تاريخ ارتريا المعاصر ارضاً وشعباً، القاهرة ١٩٩٤م
٤. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، ١٩٩١م مطبعة دار الحكمة بغداد.
٥. د. كمال محمد جاه الله ورقة (غير منشورة) مقدمة لندوة تعزيزالعلاقات السودانية الإفريقية عن التداخل القبليّ واللغويّ بين السودان والدول الإفريقية، الخرطوم، قاعة الصداقة، ٥ أغسطس٢٠٠٩

٦. الجمعية السودانية للعلوم السياسية، العلاقات السودانية – الإفريقية،ج٢، ٢٠١٢م، ص٢٥٨.

**ثانياً- باللغة الانجليزية**

Strategy", www.encyclopedia.com, Retrieved 2-9-2018

**ثالثاً- الصحف والمجلات**

١. الوجود الاسرائيلي في دول الجوار السوداني، مجلة المنتدى، العدد الحادي والعشرون، سبتمبر ٢٠١١م ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٣٠-٣١.
٢. مجلة دراسات القرن الأفريقي ، العدد الثامن ، يوليو ٢٠١٧م
٣. مجلة دراسات القرن الأفريقي ، العدد الثامن ، يوليو ٢٠١٧م، مرجع سابق
٤. صحيفة الرأي العام، العدد١٩،٤٧٦٢٦١يونيو ٢٠١١م
٥. صحيفة اخر لحظة، الاحد ٣يوليو ٢٠١١م

**رابعاً- المواقع**

١. موقع: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية
2. موقع موضوع.كوم https://mawdoo3.com

**الحواشي:**

١. موضوع.كوم https://mawdoo3.com
٢. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، ١٩٩١م مطبعة دار الحكمة بغـداد، ص ٢٣-٣٢
٣. Strategy", www.encyclopedia.com, Retrieved 2-9-2018
٤. الجمعية السودانية للعلوم السياسية، العلاقات السودانية–الإفريقية،ج٢،٢٠١٢م،ص٢٥٨.
٥. الوجود الاسرائيلي في دول الجوار السوداني، مجلة المنتدى، العدد الحادي والعشرون، سبتمبر ٢٠١١م ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص٣٠-٣١.
٦. مجلة دراسات القرن الأفريقي ، العدد الثامن ، يوليو ٢٠١٧م
٧. فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية فـي المنطقة العربية، ١٩٥٣- ١٩٥٨، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، ١٩٧٨م: دار الحرية للطبع ، ص ٧٣.
٨. مجلة دراسات القرن الأفريقي ، العدد الثامن ، يوليو ٢٠١٧م، مرجع سابق
٩. صحيفة الرأي العام، العدد١٩،٤٧٦٢٦١يونيو ٢٠١١م، ص١
١٠. د.محمد صغيرون الشيخ الفكي، بناء الامم: ارتريا من الثورة الى الدولة، المركز العالمي للدراسات الافريقية، ٢٠١٠م، ص٣٩٥
١١. صحيفة اخر لحظة، الاحد ٣يوليو ٢٠١١م
١٢. محمد عثمان ابوبكر، تاريخ ارتريا المعاصر ارضاً وشعباً، القاهرة ١٩٩٤م، ص٣٤
١٣. د. كمال محمد جاه الله ورقة (غير منشورة) مقدمة لندوة تعزيزالعلاقات السودانية الإفريقية عن التداخل القبليّ واللغويّ بين السودان والدول الإفريقية، الخرطوم، قاعة الصداقة، ٥ أغسطس٢٠٠٩
١٤. موقع: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية

# " المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية وفقاً للقانون المصري و اتفاقية جدة لعام 1982م دراسة مقارنة "


**الباحث الأول: عدنان يونس مخيبر** المدرس المساعد في القانون الخاص- جامعي ديالي- كلية القانون -العراق
**الباحث الثاني: ابحار حامد حبش** لمدرس المساعد في القانون الخاص-جامعي ديالي - كلية القانون-العراق
**الباحث الثالث: سماح جعفر موسى** لمدرس المساعد في القانون الخاص-جامعي ديالي - كلية القانون-العراق


**"Civil Liability for Environmental Damage According to the Egyptian Law and the Jeddah Agreement of 1982 (Comparative Study)"**


## المستخلص

إنّ القواعد القانونية الناظمة للمسؤولية في القانون المدني المصري تفترض على المضرور إثبات الخطأ من أجل الحصول على التعويض الذي الحق به , وأن تطبيق هذه القواعد بشأن الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي , قد يؤدي إلى افلات الدولة المتسببة في التلوث من المسؤولية, خاصة أذا كان عملها مشروع ولا يعد خرقاً لأي قاعدة من قواعد القانون , أو الالتزامات الدولية , وهذا لا يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر الذي تسعى له اتفاقية جدة ١٩٨٢ في أتباع أحدث القواعد الدولية السارية في مجال المسؤولية المدنية الذي ظهر جليا في الوقت الحاضر, وما صحبه من نشوء أضرار دون وقوع خطأ بالمعنى الفني المعروف , فقد تتخذ الدولة الحيطة اللازمة , مما يمنع وجود الخطأ أو الاهمال , مع ذلك يلحق الضرر دولة أخرى , ومن أجل تلافي النتائج الضارة المترتبة على تطبيق قواعد المسؤولية المبنية على الخطأ الثابت , كان لابد لنا من البحث عن أساس أخر يجنبنا هذه النتائج الضارة , لذا يقترح هذا البحث دراسة مدى انسجام القواعد الدولية السارية في مجال المسؤولية المدنية التي نصت عليها اتفاقية جدة في الحفاظ على بيئة حوض البحر الحمر في ضوء التطورات المعاصرة ونمو العلاقات الدولية مع القواعد القانونية المصرية بما يتلاءم مع معطيات الحياة الاقتصادية والصناعية الجديدة.

## Abstract

The legal rules governing liability in the Egyptian civil law require the injured person to prove the error in order to obtain the compensation he suffered , and that the application of these rules regarding the damage resulting from environmental pollution may lead to drop the state causing pollution is liability , especially if its work is legitimate. It is not considered a breach of any rule of law, or international obligations,

and this is not in line with the contemporary scientific and technological development sought by the Jeddah Agreement 1982 to follow the most recent international rules in the field of civil responsibility that appeared clearly at the present time, and the accompanying emergence of damages If an error occurs in the known technical sense, the state may take the necessary precaution, which prevents the existence of the error or neglect , yet the damage will be done to another country In order to avoid the harmful consequences resulting from the application of the rules of responsibility built fixed erro, we had to search for another basis that avoids these harmful results, so this research proposes to study the extent of harmony of the international rules applicable in the field of civil liability stipulated in the Jeddah Agreement in preserving the environment The Red Sea basin in light of contemporary developments and the growth of international relations with Egyptian legal rules, in line with the new economic and industrial life.

## أولاً: المقدمة:

إنّ التطور الذي يشهده العالم في مجال الحياة الاقتصادية والصناعية الجديدة التي تمر بها المجتمعات له آثر كبير على تلوث البيئة البحرية , وخاصة التقدم التكنولوجي الذي يشهده الوقت الحاضر كما له جوانب إيجابيه عديدة تعمل على تحقيق الرفاهية والتنمية ، إلا أن جوانبها السلبية تكون غالباً شديدة ومؤذية لمستعملها ما لم يحسن ترشيد استخدامه لمخترعاتها , والذي نتج عنه تدهور في البيئة البحرية وتدمير مكوناتها من الاحياء والتغيير في خصائصها الفيزيائية الكيميائية والتي تحتاج الى قواعد قانونية محددة ودقيقة لحمايتها والتي نادت بها اتفاقية جدة عام ١٩٨٢ باتباع القواعد الدولية السارية في تنظيم المسؤولية المدنية والتي تفتقر اليها قواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وقانون البيئة المصري رقم(٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل لسنة ٢٠١٥ مقارنة بقواعد المسؤولية المدنية في الدول الاخرى كالقانون المدني الفرنسي الذي انهى كل مشاكل المسؤولية المدنية الناتجة عن تلوث البيئة بتعويض المضرور عن الضرر الذي اصابه دون ضرورة إثبات الخطأ الذي الحق به عن طريق نظرية تحمل المخاطر , وبهذا فإن قواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ ، غير قادرة على مجابهة هذا التطور وخصوصا في مجال التقدم التكنلوجي ,لأنها قواعد تقليدية توجب على المضرور إثبات الخطأ للحصول على التعويض المناسب ،

ممـا جعلـت هـذه القواعـد غـير صالحـة للتطبيـق في مجـال التلـوث البيئـي لأنهـا تتعـارض مـع القواعـد الناظمـة للمسـؤولية في اتفاقيـة جـدة ١٩٨٢ والبرتوكـولات الملحقـة بهـا و الخاصـة بحمايـة البيئـة مـن الأنشـطة البحريـة في البحـر الاحمـر التـي تؤكـد عليهـا الاتفاقيـة في المـادة الثالثـة عـشر الفقـرة الأولى عـلى أن "تتعهـد الاطـراف المتعاقـدة فيمـا بينهـا لتحديـد المسـؤولية المدنيـة والتعويـض عـن الاضرار الناجمـة عـن تلـوث البيئـة البحريـة ,مـع مراعـاة القواعـد والإجـراءات الدوليـة السـارية والمتعلقـة بهـذه الامـور "

**ثانيا : أهمية موضوع البحث :-**

الأهميـة التـي اسـتدعت اختيـار هـذا الموضـوع ، تأتـي مـن اهميـة اتفاقيـة جـدة ودورهـا الكبـير في الحفـاظ عـلى البيئـة البحريـة في حـوض البحـر الاحمـر ، خاصـةً تلـك القواعـد القانونيـة الناظمـة للمسـؤولية المدنيـة التـي وردت فيهـا، لغـرض حمايـة البيئـة البحريـة بـين الـدول ودرجـة تأثيرهـا عـلى التشريعـات الوطنيـة للـدول الاعضـاء في الاتفاقيـة ، لاسـيما أن قبـول انضمـام أي عضـو اليهـا يسـتلزم موائمـة هـذه التشريعـات مـع اتفاقيـة جـدة .

**ثالثاً: مشكلة البحث:**

نظـرا لكـون التلـوث البيئـي يعـد مـن أعقـد مشـكلات العـصر وخاصـةً بعـد التطـور التكنولوجـي ,الـذي نتـج عنـه تدهـور في البيئـة البحريـة ، يجعلنـا أن نطرح الاسـئلة الاتيـة ١- مـدى انسـجام التشريعـات المصريـة في مجـال التلـوث البيئـي مـع نصـوص الاتفاقيـة ، لاسـيما وان جمهوريـة مـصر احـد اعضـاء اتفاقيـة جـدة منـذ عـام ١٩٨٢ والمصـادق عليهـا في ١٩٩٠/٥/٣١ .٢- هـل تسـتطيع قواعـد المسـؤولية المدنيـة في اتفاقيـة جـدة توفـير الحمايـة اللازمـة والفعالـة للمـضرور وللبيئـة البحرية في حـوض البحـر الاحمـر.

**رابعاً: اهداف البحث :** يهدف البحث الى :

1. بيان مفهوم التلوث البيئي البحري ومعاييره.
2. التعريف بالمسؤولية المدنية
3. التعرف على نظرية تحمل المخاطر ومدى ملائمتها في معالجة التلوث البيئي
4. إيجاد حلول لتعويض المتضررين من التلوث البيئي وفق القواعد الدولية الحديثة.

**خامساً: منهجية البحث**

سـنعتمد المنهـج التحليـلي المقـارن في هـذا البحـث مـن خـلال عـرض وتحليـل النصـوص القانونيـة والاتفاقيـات الدوليـة ذات الصلـة . وصـولا إلى المناسـب وترجيحه والأخـذ بـه في هـذا البحـث.

**سادساً: خطة البحث** من أجل الإحاطة بموضوع البحث سوف نقسمه الى مبحثين :

المبحث الأول : التلوث البيئي في البحر الاحمر خطر دائم

المبحث الثاني : الاشكاليات التي تثيرها القواعد القانونية الناظمة للمسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي.

## المبحث الأول

## التلوث البيئي في البحر الاحمر خطر دائم

يعتبر التلوث الركن الأول من اركان المسؤولية المدنية التي توجب التعويض عن الاضرار الناجمة عنه , حيث يكون بمثابة الحلقة الاولى من سلسلة حلقات التلوث التي تبدأ بوقوع حادث التلوث وتنتهي بالضرر الناتج عنه فهو خطر يهدد البيئة البحرية ويعد من اهم الاخطار على الاطلاق , بسبب الأنشطة البشرية المتزايدة ,مما يؤدي الى انقراض انواع كبيرة من الحياة البحرية , وازاء خطورة ظاهرة التلوث والمشاكل البيئية التي تفاقمت والتي تختلف في درجة حدتها باختلاف نوعية وخطورة الملوثات التي تستقبلها واحجام وسرعة تراكمها. فيتحتم علينا ان نبين مفهوم التلوث البحري باعتباره الركن الاول من اركان المسؤولية المدنية في المطلب الاول من هذا المبحث ومعاييره في المطلب الثاني ليتسنى لنا الوقوف على مدى ملائمة قواعد المسؤولية المدنية في اتفاقية جدة والقانون المدني المصري .

### المطلب الأول

### مفهوم التلوث البيئي البحري

إنّ مصطلح البيئة البحرية يتضمن في محتواه معنى الحياة البحرية بما تعنيه من كافة صور الكائنات الحية التي تعيش في البحر من حيوانات ونباتات وهذا ما أكدته اتفاقية مونتيغو باي لعام ١٩٨٢ بأن البيئة البحرية هي" نظام بيئي أو مجموعة انظمة بيئية بكل ما تنطوي عليه كائنات حية , وعلاقة هذه الكائنات بعضها ببعض وبالظروف المادية المحيطة بها "[١]

فإن أي تغير يطرأ على البيئة البحرية سواء كان متعمد او عفوي يؤثر في شكلها على نحو يحمل نتائج خطيرة لكل كائن حي. وهذا التغيير يسبب تلوثا تتعدد مصادره بتعدد الانشطة الانسانية , فقد ينتج عن طريق انشطة تجري في البر , أو في قاع البحار , أو في الجو , أو كنتيجة لإغراق النفايات والتخلص منها في البحر , وكذلك ينتج عن ما تطرحه السفن من مخلفات اثناء الملاحة البحرية للتخلص من الفضلات ومياه الصرف الصحي وفي بعض الاحيان تلجأ السفن اثناء الملاحة البحرية لطرح فضلات الزيت والمشتقات النفطية وغيرها من المواد الملوثة , وهو ما يسبب اضرار أكيدة بالبيئة البحرية , وتزايد حدة وحجم الاضرار عندما تتعمد السفن الصهريجية ولاسيما ناقلات المواد النفطية الى القاء مياه الصابورة وتنظيف صهاريجها في عرض البحر وهو ما يشكل تلوث دائم وخطير, وهذا ما حدث في الكويت عام ١٩٩١ عندما سكبت السفن

العراقيــة النفــط في ميــاه الخليــج[٢].

فالبيئــة البحريــة هــي اكثــر انــواع البيئــات التــي عالجتهــا الاتفاقيــات الدوليــة والقوانــين الداخليــة لأنهــا تــراث مشــترك للإنســانية , فــلا تكفــي الاتفاقيــات الدوليــة لحمايتهــا بــل تحتــاج الى مســاندة التشريعــات في الانظمــة الداخليــة في كل دولــة عــلى حــده بوضــع قواعــد قانونيــة جديــدة لســد مــا قــد يوجــد مــن تغيــرات في أحــكام تلــك الاتفاقيــات الدوليــة .[٣]

ومــن اهــم الجهــود الدوليــة المبذولــة لمواجهــة مشــكلة التلــوث البحــري مــا قامــت بــه لجنــة الامــم المتحــدة لقانــون البحــار لعــام ١٩٨٢ والــذي يعتــبر القانــون النموذجــي لحمايــة البيئــة البحريــة مــن التلــوث ، وقــد بينــت هــذه الاتفاقيــة مفهــوم التلــوث للبيئــة البحريــة في المــادة الأولى الفقــرة الرابعــة منهــا بأنــه " إدخــال الإنســان في البيئــة البحريــة بمــا في ذلــك مــن مصــاب الأنهــار, بصــورة مبــاشرة أو غــير مبــاشرة , مــواد او طاقــة تنجــم عنهــا أو يحتمــل ان تنجــم عنهــا آثــارا ضــارة , مثــل الاضرار بالمــوارد الحيــة والحيــاة البحريــة وتعريــض الصحــة البشريــة للأخطــار وإعاقــة الأنشــطة البحريــة بمــا في ذلــك صيــد الاســماك وغــيره مــن أوجــه الاســتخدام المشروعــة للبحــار " [٤]

وعــلى غــرار هــذه الاتفاقيــة لجــأت الــدول المطلــة عــلى البحــر الاحمــر إلى عقــد الاتفاقيــة الاقليميــة للمحافظــة عــلى بيئــة البحــر الاحمــر لعــام ١٩٨٢ حيــث عرفــت التلــوث البحــري في المــادة الأولى الفقــرة الثالثــة منهــا بأنــه " قيــام الانســان ســواء بطريقــة مبــاشرة أو غــير مبــاشرة بإدخــال أي مــواد وشــكل مــن اشــكال الطاقــة الى البيئــة البحريــة تترتــب عليهــا آثــارا ضــارة بالمــوارد الحيــة ,وتهديــد صحــة الانســان وتعويــق الأنشــطة البحريــة بمــا في ذلــك صيــد الاســماك وافســاد صلاحيــة ميــاه البحــر للاســتخدام والحــد مــن قيــام المرافــق الترفيهيــة " ولهــذه الاتفاقيــة دور مهــم لمــا تتضمنــه مــن قواعــد موضوعيــة مشــتركة لحمايــة البيئــة ، وتكــون هــذه القواعــد ملزمــة للقــاضي الداخــلي في هــذه الــدول، والثابــت في الفقــه القانونــي أن الاتفاقيــات الدوليــة تعــد أداة مهمــة وفعالــة في توحيــد القواعــد الموضوعيــة بــين الــدول وأطرافهــا [٥] .

ولقــد تصــدى مشرعــو البلــدان الســاحلية لبيــان مفهــوم التلــوث البيئــي البحــري في قوانينهــم[٦] ومنهــم قانــون حمايــة البيئــة المصريــة رقــم ٤ لســنة ١٩٩٤ المعــدل الــذي عــرف التلــوث في المــادة الاولى منــه بأنــه ""ادخــال الانســان ايــة مــواد او طاقــة في البيئــة البحريــة بطريقــة إراديــة أو غــير إراديــة مبــاشرة أو غــير مبــاشرة ينتــج عــن ضرر بالمــواد الحيــة أو غــير الحيــة أو تهــدد صحــة الانســان أو يعــوق الانشــطة المائيــة بمــا في ذلــك صيــد الاســماك والانشــطة الســياحية أو يفســد صلاحيــة ميــاه البحــر للاســتعمال او ينقــص التمتــع بهــا أو يغــير مــن خواصهــا [٧]" وبــين هــذا القانــون في المــادة الأولى الفقــرة العــاشرة منــه البيئــة البحريــة المشــمولة

بالحماية "هي البيئة الممتدة على سواحل جمهورية مصر العربية بالبحرين المتوسط والاحمر وقناة السويس والبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة التي تلي شواطئها بالبحرين المتوسط والاحمر "[٩]

وكذلك دساتير بعض الدول أكدت على مفهوم التلوث البحري كما ورد في دستور مصر لسنة ٢٠١٣ بين مفهوم التلوث البحري في المادة ٤٥ منه والتي جاء فيها "تلتزم الدولة بحماية بحارها وشواطئها وبحيراتها وممراتها المائية ومحمياتها الطبيعية ويحظر التعدي عليها أو تلويثها أو استخدامها فيما يتنافى مع طبيعتها.."[٨]

حيث يفهم من هذا النص الدستوري أن التلوث البحري هو استخدام البيئة البحرية بما يتنافى مع طبيعتها .

ويتضح من التعاريف اعلاه أن التلوث البحري له آثر سلبي على الحيوان والانسان والنبات , حيث أصبح التلوث في حوض البحر الاحمر خطر دائم في اطار النظم البيئية المتكاملة لما يشهده العالم الحديث من تطورات في المجال الصناعي والتجاري والتقدم التكنولوجي , مما يتوجب على الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الاحمر مراقبة تطبيق التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالبيئة البحرية مثلما نصت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام ٢٨٩١ في المادة ٥٣٢ الفقرة الأولى بأنه "يتوجب على الدول مراقبة تطبيق التزاماتها الدولية بخصوص البيئة البحرية , وتكون مسؤولة طبقا للقانون الدولي"[٠١], هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب التشديد من قواعد المسؤولية المدنية في حالة انتهاك أحكام الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها .

## المطلب الثاني

## معايير تلوث البيئة البحرية في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية

بالاستقراء لاتفاقية جدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بالمحافظة على بيئة البحر الاحمر وجدنا أن هذه الاتفاقية تبين لنا معيارين أساسيين لتحقيق التلوث في البحر الاحمر وهما معيار الأعمال الملموسة , معيار الأعمال غير الملموسة والتي من خلالهما يتحقق الركن الأول من أركان المسؤولية المدنية ,وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

**المعيار الأول: الأعمال الملموسة** : ويتحقق هذا المعيار من خلال آمرين الأول التلوث النفطي و الثاني عمليات الاغراق والتي أكدتهم قوانين حماية البيئة [11]لدول حوض البحر الحمر واتفاقية جدة لعام 2891 [21] كما مبين ادناه .

**اولاً: التلوث النفطي** : إنّ النفط يأتي في مقدمة الملوثات الخطرة حيث تدل الدراسات على أن ٢٠٠ الف طن من النفط كافية لتحويل بحر البلطيق من الناحية البيولوجية إلى صحراء قاحلة لا تعيش فيها الكائنات الحية , وكذلك

عملية تنظيف صهاريج البواخر وناقلات النفط والتي تسبب تسرب ١٠ مليون طن من النفط الى البحر, ويحدث التلوث النفطي بصورتين : الصورة الأولى التفريغ المباشرة ويحدث هذا التفريغ عند وجود اعطال في ناقلات البترول أو تعرضها لهياج الامواج , حيث يتم افراغ جزء من الحمولة كي تقوم الناقلة على مواصلة الرحلة ويحدث هذا التفريغ في الاغراض العسكرية مثلما حدث أثناء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ حيث قامت القوات العراقية المتمركزة في الكويت بفتح صنابير ابار النفط الكويتية وسكب كميات من النفط الخام تبلغ ثمانية ملايين برميل في مياه الخليج , إما الصورة الثانية فهو التفريغ غير المباشر وتحدث في حالتين الأولى تتعلق بتفريغ الاتزان والتي تستخدم كثقل لحفظ توازن السفينة والحالة الثانية تتعلق بتفريغ مياه غسيل خزانات البترول في السفن والناقلات وغالبا ما يتم صرف مياه الغسيل بالبترول في مياه البحر وعنها ينشأ التلوث [١٣]

ومن الاتفاقيات الدولية التي عالجت كوارث التلوث بالبترول اتفاقية بروكسل عام١٩٦٩ والبروتوكول الملحق بهذه الاتفاقية والذي بدء سريانه عام ١٩٨٣ حيث اجاز للدول التدخل واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التلوث أو خفضه أو السيطرة عليه سواء كان مصدره البترول أو غيره من المواد السامة[١٤]وكذلك نص قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل على هذه المعالجة في المادة ٤٥ منه على أنه "يحظر على جميع السفن أيا كان جنسيتها تصريف أو القاء الزيت أو المزيج الزيتي في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية مصر العربية"[١٥]

**ثانياً: الاغراق** :عرفت المادة الأولى من قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 4991 المعدل الاغراق بأنه

أ. كل القاء متعمد في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للمواد الملوثة أو الفضلات من السفن أو الطائرات او الارصفة أو غير ذلك من المنشآت الصناعية ..,

ب. كل اغراق متعمد في البحر الاقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو البحر للسفن والتركيبات الصناعية أو غيرها " [61]

ويتضح من هذا المعيار أن الاعمال الملموسة تؤدي إلى نتيجة تنافي مع طبيعة البيئة البحرية والتي تستوجب قيام المسؤولية المدنية لجبر الاضرار الناتجة عن التلوث النفطي أو الاغراق.

**المعيار الثاني :الأعمال غير الملموسة:** [71]يعتبر التلوث الاشعاعي من اخطر انواع التلوث البيئي في عصرنا الحاضر , حيث أنه لا يرى ولا يشم ولا يحس , وفي يسر وسهولة يتسلل الاشعاع إلى الكائنات الحية في كل مكان دون أي مقاومة ودون أن يترك اثر في بادئ الآمر, وعندما تصل المادة المشعة فيها إلى خلايا الجسم تحدث الاضرار ظاهرة أو باطنة, تؤدي في

اغلب الاحيان بحياة الانسان , ويحدث التلوث الإشعاعي من خلال الحوادث التي تحدث في المفاعلات النووية أو بسب التجارب النووية في البحار التي تصل إلى الماء [81] حيث أن اتفاقية موسكو لعام 3691 اعتبرت إجراء التجارب النووية تحت البحار من الأعمال المحظورة دولياً [91]أي في حال انتهاك احدى الدول الاعضاء لهذا العمل المحظور دولياً سوف يعرضها للمسؤولية بشقيها الدولي والمدني .

ولكن من الصعب حصر الاضرار الناجمة عن التلوث الاشعاعي لأنها تظهر على المدى الطويل , مما يؤدي إلى اختلال بالتوازن في البيئة البحرية لا تظهر آثاره على الكائنات البحرية والثروة البحرية إلا بعد عدة سنوات , وتعد مشكلة حصر وتقدير الاضرار الناجمة عن هذا التلوث من أصعب الامور التي يختلف عليها ذوي الشأن في قضايا التعويض عن التلوث. [٢٠]وايضا من الصعب اثبات مقصرية هذا العمل كون تأثيره على المدى البعيد لذا هنا تنشأ المسؤولية على أساس تحمل التبعة بمعنى أن المضرور من هذا يمكن أن يحصل على التعويض المناسب دون أن يطلب منه إثبات الخطأ.

ويتضح مما تقدم أن التلوث البحري يأخذ معنى واسعا ويتحدد بوضوح في الأعمال الملموسة وغير الملموسة التي تنقل العديد من المواد الضارة إلى البيئة البحرية والتي من خلالها تنشأ المسؤولية المدنية ازاء الاضرار الناجمة عن التلوث والتي تؤدي إلى انقراض انواع كبيرة من الحياة البحرية لذا نقترح, بوضع برامج تولي عناية فائقة بسلامة البيئة البحرية , من خلال بيان الملوثات الضارة ومصادرها وكيفية التصدي لها .

## المبحث الثاني

## الاشكاليات التي تثيرها القواعد القانونية الناظمة للمسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي

لقد طرأ تطور كبير على القواعد الناظمة للمسؤولية المدنية الخاصة بحماية البيئة بعد ان كان المنهج التقليدي المتمثل بنظرية الخطأ منهج اساسي في حل منازعات التلوث البيئي وما يترتب عليه من تعويض المتضررين نتيجة حوادث البيئة البحرية , ولكن تعرض هذا المنهج لانتقادات عديدة كان ابرزها صعوبة اثبات الخطأ نتيجة للتحولات الجذرية الحاصلة في مجالات الصناعة والتجارة والتكنولوجيا , لدرجة دفعت الفقه إلى البحث عن اساس اخر للمسؤولية يخرج عن مفهوم الخطأ , فكان التوصل الى الأخذ بنظرية تحمل المخاطر لإقامة المسؤولية المدنية والقائمة على أساس الضرر[٢١], ومن خلال ما تم عرضه سوف نقوم ببيان المنهج التقليدي المتمثل بنظرية الخطأ ومدى ملائمتها للمسؤولية الناشئة عن التلوث البيئي البحري في المطلب الاول والمنهج الحديث نظرية تحمل المخاطر في المطلب الثاني من هذا المبحث .

## المطلب الأول
## المنهج التقليدي (نظرية الخطأ)

إن المنهج التقليدي الناظم لقواعد المسؤولية المدنية يحتم توافر ثلاثة أركان للتعويض عن الاضرار الناتجة عن التلوث البيئي البحري , وهي الخطأ، والضرر, والعلاقة السببية بين الخطأ والضرر لإقامة المسؤولية المدنية وهي كالأتي:

### اولاً: الخطأ البيئي

يحدث الخطأ البيئي عند ارتكاب الشخص عملاً مخالفاً للأنظمة والقوانين الخاصة بالبيئة فأنه يسأل عنه سواء كان عمدي أو غير عمدي ،،ففي المخالفة العمدية أو القصدية تتجه أرادة الفاعل إلى ارتكاب الفعل وإلى احداث النتيجة الضارة ، إما الفعل غير العمدي فأن الإرادة تتجه إلى العمل ولا تنصرف إلى النتيجة الضارة وهذا الفعل يعتبر صورة من صور الاهمال ، وبالتالي سواء كان الفعل الضار مقصود أو غير مقصود فأن مرتكبه مسؤول عن التعويض دون البحث في نية مرتكب الضرر[٢٢]، وهذا ما أكدته المادة ١٦٣من القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ والتي تنص على "أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض"[٢٣] والمادة ١٣٨٢ التي تنص على أنه "كل فعل أيا كان يلحق ضررا بالغير يلزم من وقع بخطئه هذا الضرر أن يعوضه" من القانون المدني الفرنسي لسنة ١٨٠٤ المعدل[٢٤], ولكن التمييز بين الخطأ العمدي وغير العمدي تظهر أهميته في حالة واحده تتمثل بأن التعمد يعد ظرفا مشدد للمسؤولية وهذا الأمر ينعكس على التعويض فإذا كان الضرر مقصود فإن القاضي يكون اكثر تشدداً مع مسبب العمل المقصود.

ويعد الخطأ ركن أساسي من أركان المسؤولية المدنية وقد يكون مفترض أو غير المفترض , فأن الخطأ غير المفترض خطأ واجب الاثبات ، أي يجب على المضرور اثبات الخطأ حتى يحصل على التعويض ، ويقاس معيار الخطأ بمعيار الشخص المعتاد، أي أن الشخص المعتاد لو وجد في نفس الظروف التي وجد فيها المتسبب بالضرر فلا نكون بصدد خطأ ، إما أذا لم يسلك الشخص المعتاد نفس السلوك الذي سلكه مرتكب الفعل الضار فهنا نكون امام خطأ سواء كان العمل عمديا أو غير عمدي. أما الخطأ المفترض فهو الخطأ الذي ينهض في كل حالة ينتج فيها عن نشاط الشخص ضرراً وليس على المضرور في هذه الحالة أثبات خطأ المتسبب بالضرر إذ أن خطأه سيكون مفترضاً طالما هنالك ضرر، ولكن هذا الخطأ يقبل إثبات العكس[٢٥].

وأن إقامة المسؤولية المدنية على أساس الخطأ بشقيه المفترض وغير المفترض لم تعد مقبولة في مجال التلوث البيئي حتى لو أمكن المتضرر من إثبات الخطأ، لان فعل الشخص المؤذي لشخص آخر لا يقيم المسؤولية المدنية إذا لم يرتكب بشكل متعمد أو اهمال [٢٦]، وهذا ما ذهب إليه الفقه بالقول

إن المسؤولية المدنية لا تستند إلى الخطأ مطلقا في منازعات التلوث البيئي , على الرغم من أنها تصلح في الاستناد إلى الخطأ في حالات الاهمال التي ترتب ضررا بيئياً يمكن تجنبه مثل التجارب النووية التي تجري في البيئة [٢٧], وهذا ما أكدته محكمة استئناف تلوز في حكمها الصادر ١٣ /٣/ ١٩٧٠ في دعوى تتعلق بشركة صناعية لإنتاج الألنيوم كان ينتشر من مصانعها بعض الغازات ذات التأثير الضار على المحاصيل الزراعية فقضت المحكمة باعتبار الشركة مسؤولة كي تدفع للمزارعين تعويضات سنوية بقدر الضرر الذي اصابهم على أساس الخطأ, وأن الدعاوي المستندة على الاهمال تشكل الغالبية العظمى من الادعاءات المدنية في الاضرار البيئية ,إذ يتمثل اهمال المدعي عليه في الدعوى لمخالفة القوانين أو الانظمة خاصة متعلقة بحماية البيئة التي عادة تفرض إلتزامات يجب على الأفراد عدم مخالفتها[٢٨] ,لكن رغم ذلك تعرض المنهج التقليدي لانتقادات عديدة من قبل الفقه كان ابرزها صعوبة إثبات الخطأ البيئي في قوانين حماية البيئة كون الأنشطة المسببة للتلوث قد تكون مشروعة مما يجعل صعوبة اثبات الخطأ وفق قواعد المسؤولية الخطئية في هذا المجال, مما يؤدي إلى استطاعة الدول المتسببة في التلوث من الافلات من المسؤولية خاصة أذا كان عملها مشروع ولا يعد خرقا لأي قاعدة من قواعد القانون أو الالتزامات الدولية , اضافة إلى ذلك لا يتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي المعاصر [٢٩].

ويتضح مما تقدم عجز المسؤولية المدنية القائمة على الخطأ عن تعويض الكثير من اضرار تلوث البيئي البحري , لأن المضرور غالباً ما يعجز في حالة اصابته بحالة معقدة عن اثبات خطأ مسبب الضرر.

## ثانياً: الضرر البيئي

يعرف الضرر بصورة عامة "بأنه أذى يصيب الشخص في حق أو مصلحة مشروعة له "وهو ركن أساسي في المسؤولية ,لأن المسؤولية تعني ألتزاما بالتعويض والتعويض يقدر بقدر الضرر وبانتفائه تنتفي المسؤولية ولا تظل محل للتعويض ولا تكون لمدعي المسؤولية مصلحة في أقامة الدعوى. [٣٠]

ويعرف الفقه الفرنسي الضرر البيئي "بأنه العمل الضار الناجم عن التلوث والذي يتسبب فيه الانسان للبيئة ويصيب مختلف مجالاتها كالماء والهواء , مادامت هذه العناصر مستعملة من قبل الأنسان"[٣١] وأن الضرر قد يكون مباشر أو غير المباشر ,مما أدى الى اختلاف الفقه في مسألة تعويض الأضرار البيئية فذهب أتجاه إلى أن التعويض يكون فقط عن الأضرار البيئية المباشرة ورفض التعويض عن الأضرار غير المباشرة .وهذا ما ذهبت اليه محكمة العليا الامريكية برفضها التعويض عن الأضرار غير المباشرة في قضية ,"lestbank" عند تصادم سفينتين عند ممر الخروج من نهر المسيسبي, وتسربت مواد كيمائية خطيرة من احدى السفينتين المتصادمتين مما اضطر

سلطات الميناء إلى اغلاق الممر لمدة ثلاثة اسابع متتالية اسفرت عن حدوث أضرار اقتصادية رفضت المحكمة التعويض عنها بسبب عدم وجود رابطة مباشرة بين الفعل الضار والنتيجة باستثناء طلبات التعويض التي تقدم بها الصيادون لما اصابهم من خسارة , اما الاتجاه الآخر يرى أن التعويض عن الضرر البيئي يجب أن يشمل الاضرار المباشرة وغير المباشرة وذلك لتحقيق حماية اكبر للبيئة[٣٢] .

ونحن نتفق مع الاتجاه الذي ينادي بالتعويض عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة في مجال التلوث البيئي البحري بسبب ملوثات البيئة الكثيرة التي تحدث بصورة غير مباشرة كالأضرار التي تحدث في التجارب النووية فإذا تسرب منها سوف يؤدي إلى أضرار ليس فقط في البيئة البرية وإنما في البيئة البحرية ايضاً.

**ثالثاً: العلاقة السببية بين الفعل المنشئ للتلوث والضرر الواقع**

يتمثل العنصر الثالث من عناصر المسؤولية المدنية الخطئية في اثبات قيام رابطة السببية بين العمل أو الامتناع الصادر من الشخص وبين الضرر الذي ترتب على ذلك العمل أو الامتناع وهو ركن أساسي من أركان المسؤولية المدنية فإذا انتفت رابطة السببية انتفت المسؤولية المدنية و يطلق عليه في الفقه الدولي بالإسناد[٣٣]. ولكن في بعض الاحيان يصعب اثبات الرابطة السببية بين الفعل المنشئ للتلوث وبين الضرر الواقع ,لعدة أسباب منها , أن يكون الضرر ناتج من أسباب متداخلة مع بعضها البعض وليس سبب واحد مباشر أو تراخي الضرر البيئي بان لا تظهر نتائجه مباشرة بل قد تظهر بعد مرور مدة معينة أو عدم قابلية الضرر للتحديد نتيجة الطابع الانتشاري للضرر البيئي[٣٤] .

ويتضح مما تقدم أن الأخذ بالمسؤولية المدنية القائمة على الخطأ يؤدي إلى حرمان الكثير من الاشخاص المتضررة من الحصول على التعويض المناسب لصعوبة اثبات الخطأ في مجال التلوث البيئي . وهنا يجب أن نساير المفهوم الحديث للمسؤولية المدنية والذي يفسح مجالا لنظرية المخاطر كأساس للمسؤولية المدنية في مجال التلوث البيئي البحري والذي نادت به اتفاقية جدة لعام ١٩٨٢ في المادة الثالثة عشرة الفقرة الأولى على أن "تتعهد الأطراف المتعاقدة فيما بينها لتحديد المسؤولية المدنية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة البحرية ,مع مراعاة القواعد والاجراءات الدولية السارية والمتعلقة بهذه الأمور " ولعدم انسجام قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ مع اتفاقية جدة بسب عدم وجود نص في هذا القانون يبين فيه كيفية قيام المسؤولية المدنية وإنما ترك هذه المسألة للقواعد العامة في القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨التي تقيم المسؤولية المدنية على أساس الخطأ .

## المطلب الثاني
## المنهج الحديث (نظرية تحمل المخاطر )

بينا سابقاً إن القاعدة العامة في القانون المصري أن المسؤولية المدنية تقوم على الخطأ , سواء كان واجب الاثبات أو مفترضاً , لذا دفع الفقه الى البحث عن اساس اخر للمسؤولية يخرج عن مفهوم الخطأ وكان توصل إلى الأخذ بنظرية المخاطر أو ما تسمى المشددة (المطلقة), لإقامة المسؤولية المدنية والقائمة على أساس الضرر فحسب , وهو الذي ينشأ الالتزام بالتعويض , وقد اكتسبت نظرية المخاطر قوة قانونية من خلال تطبيقها في النظم القانونية المعاصرة , كمبدأ عام ,كما في نظام التأمين في مصر وكذلك في قانون حوادث العمل الفرنسي لسنة ١٨٩٨[٣٥] وكذلك نص المادة ١٣٨٤ من القانون المدني الفرنسي المعدل لسنة ٢٠١٦ فأن هذه المادة كانت قاطعة بالأخذ بنظرية تحمل التبعة حيث تقضي" بأن الشخص لا يسئل عن الضرر الذي يحدث بفعله الشخصي فقط بل ايضا عن الضرر الذي يحدث بفعل الاشخاص الذين يسئل عنهم أو بفعل الاشياء التي بحراسته "[٣٦] أن هذا النص الذي يقر المسؤولية عن فعل الاشياء هو في حقيقته مسؤولية مطلقة

وايضا اكتسبت نظرية تحمل المخاطر قوة قانونية حتى في القانون الدولي اعمالا للمادة (٣٨) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . ويقصد بنظرية تحمل المخاطر ,"إقامة التبعة على عاتق المسؤول عن نشاط خطر ,عما يحدثه بالغير من أضرار , ودون اللجوء إلى اثبات الخطأ من جانبه "وتعد هذه النظرية أحد انماط المسؤولية الموضوعية التي لا تستند الى معيار شخصي لإقامتها , وإنما أساسها علاقة السببية التي تربط بين الضرر الحادث وبين احد اشخاص القانون الخاص[٣٧].

وايضا لهذه النظرية صدى واسع في الاتفاقيات الدولية كمعاهدة بروكسل لسنة ١٩٦٩ والتي أكدت في أحكامها قيام المسؤولية المدنية على أساس المسؤولية المطلقة عن أضرار الزيت بهدف توفير التعويض الملائم للأشخاص المصابين بضرر ناتج عن تلوث البحار بزيت البترول , والذي ينتج عن تسرب أو تفريغ البترول من السفن البحرية , على أن تقع المسؤولية هنا وفقا لإحكام الاتفاقية ,على مالك السفينة المتسببة في الضرر , وهو مسؤول مسؤولية مطلقة بمعنى أنها مسؤولية موضوعية لا يشترط فيها اثبات ركن الخطأ ,بل يتحقق هذا الاخير بمجرد حدوث الضرر [٣٨]

وبما أن مصر أنظمت لاتفاقية بروكسل١٩٦٩ وأصبحت نافذة في مصر اعتبارا من ٤/٥/١٩٨٩[٣٩] وأيضا انضمامها لاتفاقية جدة لعام ١٩٨٢ الخاصة بالمحافظة على إقليمية البحر الاحمر , ولورود نص في المادة الأولى من قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل يؤكد التعويض عن كل

الاضرار الناجمة عن حوادث التلوث المترتبة على مخالفة احكام القوانين وكذلك الاتفاقيات التي تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها , أو عن حوادث التلوث بالمواد السامة وغيرها من المواد الضارة ,أو الناجمة عن التلوث من الجو أو جنوح السفن أو اصطدامها أو التي تقع خلال شحنها وتفريغها , أو عن اية حوادث اخرى ويشمل التعويض جبر الأضرار التقليدية والبيئية , وتكاليف اعادة الحال لما كان عليه أو اعادة اصلاح البيئة"[٤٠]. ولعدم وجود نص صريح في القانون المدني أو قانون حماية البيئة المصرية يشير الى اقامة المسؤولية المدنية الناتجة عن التلوث البحري على أساس نظرية تحمل المخاطر, وبما أن المسؤولية المطلقة المستندة الى فكرة تحمل المخاطر تعد من اكثر الاسس القانونية ملائمة لطبيعة الأضرار الناشئة عن التلوث البيئي والتي يمكن التعويض عنها في كل حالة يحدث فيها ضرراً بيئياً دون اشتراط عنصر الخطأ [٤١],لذا يجب على المشرع المصري الأخذ بنظرية تحمل المخاطر , من خلال أمرين الأول لسمو الاتفاقيات على اي قانون خاص وانضمام مصر لاتفاقية بروكسل والتي تؤكد في مادتها الثالثة على مسؤولية مالك السفينة عن اي تلوث ينشأ من الزيت الذي القي من السفينة باعتبار هذه الاتفاقية من الاتفاقيات التي انبثقت عنها اتفاقيات اخرى تؤكد حماية البيئة البحرية من التلوث . والأمر الثاني أن اتفاقية جدة اكدت على اتباع احدث القواعد السارية في مجال المسؤولية المدنية , وأصبحت المسؤولية المدنية القائمة على نظرية تحمل المخاطر من أحدث القواعد القانونية الناظمة للمسؤولية المدنية في مجال التلوث البيئي وبالأخص التلوث البحري .

**الخاتمة** : في ختام هذا البحث توصلنا الى النتائج والتوصيات الاتية:

**اولاً: النتائج:**

1. التلوث البحري له آثر سلبي على الحيوان والأنسان والنبات , حيث أصبح التلوث في حوض البحر الاحمر خطر دائم في اطار النظم البيئية المتكاملة لما يشهده العالم الحديث من تطورات في المجال الصناعي والتجاري والتقدم التكنولوجي , مما يتوجب على الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الاحمر مراقبة تطبيق التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالبيئة البحرية مثلما نصت اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار عام 2891 في المادة 532 الفقرة الاولى بأنه"يتوجب على الدول مراقبة تطبيق التزاماتها الدولية بخصوص البيئة البحرية ,وتكون مسؤولة طبقا للقانون الدولي
2. إنّ التلوث البيئي قد يصاحبه نشوء أضرار دون وقوع خطأ بالمعنى الفني المعروف. لذا على الدول المتعاقدة أتباع أحدث القواعد الدولية السارية في مجال المسؤولية المدنية بسبب التطور الحاصل في جميع مجالات الحياة .

3. إنّ الأساس القانوني للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية نجد أصلها في أحكام القانون المدني المصري النافذ في قواعد مسؤولية المالك عن مضار الجوار وفي القواعد التي وصفها المشرع لحماية الانسان نفسه وممتلكاته, في حين الحماية المدنية للبيئة يجب أن تجد أساسها في أحكام قانون حماية البيئة والتشريعات المعدلة له التي شرعت من اجل حماية البيئة.
4. إنّ إقامة المسؤولية المدنية على أساس الخطأ بشقيه المفترض وغير المفترض لم تعد مقبولة في مجال التلوث البيئي حتى لو أمكن المتضرر من اثبات الخطأ ,لان فعل الشخص المؤذي لشخص اخر لا يقيم المسؤولية المدنية أذا لم يرتكب بشكل متعمد أو اهمال هذا من جهة , ومن جهة اخر أن هذا الخطأ يقبل اثبات العكس عند اثبات مباشرة الفعل المسبب للضرر كان بموافقة الجهات المختصة أو بأثبات القوة القاهرة.

## ثانياً: التوصيات.

1. نوصي الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية الإقليمية للحفاظ على بيئة البحر الاحمر بوضع برامج تولي عناية فائقة بسلامة البيئة البحرية , من خلال بيان الملوثات الضارة ومصادرها وكيفية التصدي لها من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية .
2. نوصي المشرع المصري بضرورة تبني نظاما خاصاً للمسؤولية المدنية البيئية في قانون البيئة المصري وبنصوص صريحة وايضاً نظاماً للتعويض عن الأضرار البيئية وفقاً لطبيعة الأضرار البيئية .
3. نقترح إقامة المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية على أساس نظرية تحمل المخاطر بدلا من نظرية الخطأ, لكونها قائمة على أساس الضرر وغايتها حماية المضرور, وهذا ما يلقي التزام على عاتق الدول بالحفاظ على البيئة , خاصة وان الضرر البيئي لا يقتصر اثره على فرد معين بل يشمل البيئة كلها مما يعرض جميع الكائنات الحية وغير الحية للخطر .

## الهوامش والمراجع


1. مونيه كرواط , المسؤولية البيئية عن التلوث النفطي الناتج عن السفن , رسالة ماجستير, مقدمة الى جامعة الجزائر ,كلية الحقوق ,2016/2015, ص1.
2. د.إسلام محمد عبد الصمد , الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية واحكام القانون الدولي . دار الجامعة الجديدة ,الاسكندرية ,2016 ,ص60.
3. د.إسلام محمد عبد الصمد , المصدر السابق ,ص56.
4. د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس , المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية. بحث مقدم في مؤتمر كلية الحقوق في طنطا , 2018,ص8.
5. د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس , المصدر السابق,ص8.
6. القانون الانجليزي عرف التلوث تدخل الانسان في اي جزء من اجزاء البيئة الخاصة بالأمور البيئة المهمة والطاقة الفائضة التي تفيد البيئة بطريقة مباشرة او غير مباشرة

مما يؤثر بشكل سيء على فرصة الانسان لاستغلالها أو تمتع بها. المصدر اعلاه, ص7.

7. د.إسلام محمد عبد الصمد , المصدر السابق ,ص56.
8. دستور جمهورية مصر لسنة 2013 .
9. د. حسن أحمد الشافعي . قانون حماية البيئة , مكتبة الوفاء القانونية, الاسكندرية , 2013, ص221.
10. Marina Spindi, Les Consequence, Juridiquesb Dun Fair Internationalnment IIIcit Causannt Un Dommage aL environnement in: International Responsibility For Environmental Harm, graham and Trotman/Martinus Nijhoff,1991.p.149.
11. بينت المادة الأولى من قانون حماية البيئة الاردني رقم 6 لسنة 2017 على الاعمال الملموسة وغير الملموسة بالقول" أي تغيير سلبي على أي من عناصر البيئة يتخطى بصورة مباشرة او غير مباشرة المعايير والمواصفات البيئية المعتمدة من الوزارة , او يتسبب ا بهذا التغيير سواء حدث بدرجة محسوسة او غير محسوسة . . .الخ" حيث بينت المادة الاولى من نفس القانون العناصر البيئة بانها عناصر حية وغير حية في البيئة المائية .
12. حددت المادة الرابعة والخامسة من اتفاقية جدة 1982 التلوث الناجم عن السفن والتلوث الناجم عن القاء الفضلات من السفن والطائرات بالقول" تتخذ الاطراف المتعاقدة جميع التدابير المناسبة لمنع وتقليل ومكافحة التلوث في البحر الناجم عن عمليات التصريف المقصودة او العارضة من السفن . ."
13. د.إسلام محمد عبد الصمد , المصدر السابق ,ص60.
14. د.إسلام محمد عبد الصمد , المصدر السابق ,ص108.
15. قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994 المعدل.
16. قانون حماية البيئة المصري رقم 4 لسنة 1994المعدل.
17. حددت المادة السابعة من اتفاقية جدة 1982 التلوث الاشعاعي "تتخذ الاطراف المتعاقدة جميع التدابير وتقليل ومكافحة التلوث البحر الناجم عن الاستكشاف..." متاحة على الموقع الالكترونيww.persga.org
18. د.إسلام محمد عبد الصمد , المصدر السابق,ص64.
19. د.صلاح عبدالرحمن الحديثي ,النتائج القانونية لعمل محضور دوليا يلحق ضررا في البيئة, بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية , الجامعة العراقية ,العدد 3, لسنة 2019 ص97.
20. د. عبد الحميد الشواربي , عز الدين الدناصوري , المسؤولية المدنية في ضوء الفقه والقضاء و الجزء الرابع ,دار الكتب والدراسات العربية , الاسكندرية , 2017,ص100.
21. د. احمد محمود سعد , استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي , ط1, دار النهضة العربية , مصر , 1994, ص 173 .

22. د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس , المصدر السابق,ص20.
23. القانون المدني المصري رقم 131 لسنة 1948.
24. القانون المدني الفرنسي لسنة 1804 المعدل لسنة 2016.
25. د. انور سلطان , الموجز في مصادر الالتزام , منشأة المعارف , الاسكندرية , 1996, ص 324وما بعدها.
26. د. صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي ,النظام القانوني الدولي لحماية البيئة , ط1, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت ,2010, ص220.
27. patricia W. Birnie and Alan E.Boyie , Inernational Law and theEnvironment.Clarendon Press. Oxford,1992,p.142.
28. د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس , المصدر السابق ,ص20.
29. بو فلجة عبد الرحمان , المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية ودور التأمين , رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص , كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد ,2016, ص 64
30. د.عبد المجيد الحكيم ,د.عبد الباقي البكري,محمد طه, الوجيز في نظرية الالتزام في القانون المدني العراقي ,الجزء الاول, مكتبة السنهوري , بغداد, 2012,ص212.
31. الفقيه P.Girod مشار اليه لدى د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس , المصدر السابق, ص29.
32. د.باسم محمد فضلي , د .مصطفى السيد دبوس ,المصدر السابق,ص20وهذا ما يتبين من تعريف اتفاقية جدة للتلوث البحري في المادة الاولى فق (3) ( قيام الإنسان سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة بإدخال أي مواد او شكل من اشكال الطاقة الى البيئة البحرية ترتب عليها او يحتمل ان تترتب عليها أثار ضارة بالموارد الحية ...) .
33. د. عبير عبدالله احمد درباس , المسؤولية المدنية عن مضار الجوار المألوفة الناجمة عن تلوث البيئة في فلسطين دراسة مقارنة ,جامعة بيرزيت ,كلية الحقوق والادارة ,2014, ص106 وما بعدها
34. محمد صالح المهنا,المسؤولية المدنية عن مضار التلوث البيئي ,ط1,منشورات زين الحقوقية , بيروت , 2018, ص91
35. د. عبد الحميد الشواربي , عز الدين الدناصوري , المصدر السابق ,ص99.
36. القانون المدني الفرنسي لسنة 1804 المعدل لسنة 2016
37. د. صلاح عبد الرحمن عبد الحديثي , النظام القانوني الدولي لحماية البيئة , المصدر السابق ص222.
38. د. رياض صالح ابو العطا , حماية البيئة في ضوء القانون الدولي , دار الجامعة الجديدة, مصر ,2009ص118.
39. د. عبد الحميد الشواربي , عز الدين الدناصوري , المصدر السابق ,ص105.
40. د. عبد الحميد الشواربي , عز الدين الدناصوري , المصدر السابق ,ص106.
41. ندى عبد الكاظم حسين, الحماية المدنية للبيئة ,بحث منشور في مجلة الحقوق ,كلية القانون , الجامعة المستنصرية ,المجلد 2,العدد 31 ,2017, ص14.

# "أثر التشريعات العمالية على هجرة العمالة (السودان والمملكة العربية السعودية نموذجاً)

د. علي حسين الجيلاني حسين

كلية القانون - جامعة الجزيرة

**مستخلص**

تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه التشريعات الداخلية للدول والاتفاقات الدولية والإقليمية في أوضاع العمالة المهاجرة بالنسبة الدول المصدرة لهذه الأيدي العاملة أو الدول المستقبلة لهم، وتأثير هذه التشريعات سلباً وإيجاباً على هذه الهجرة ومساهمتها في دعم الفائدة من الموارد البشرية، كما أن دول حوض البحر الأحمر كانت وما تشهد حركة كبيرة للأيدي العاملة بين هذه الدول لاسيما الهجرة نحو المملكة العربية السعودية باعتبارها من البلدان الغنية بالنفط وتتمتع باقتصاد قوى وسوق عمل واسعة، أهمية الدراسة تكمن في أن الهجرة أصبحت في الوقت الراهن واقعاً حتمياً في ظل وجود الكثير من البلدان التي تعاني من ضعف الاقتصاد بجانب وجود تشريعات قد تؤثر في مسارات هذه الهجرة من حيث تنظيمها لأوضاع الأيدي العاملة المهاجرة إلى بلدان أخرى تتوفر فيها فرص العمل بصورة أفضل. وهدفت الدراسة إلى معرفة الآثار السلبية والإيجابية للأحكام القانونية التي تنظم العمالة المهاجرة. انتهجت الدراسة المنهج الاستقرائى التحليلي، والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، أهم النتائج أن هناك تشابه كبير في الحقوق التي تقررها التشريعات العمالية الداخلية للدول في الوقت التي يظهر فيه تباين كبير بين هذه التشريعات فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة، وذلك تبعاً لكون الدول مرسلة لهذه العمالة أم مستقبلة لهم، كما نجد أن الدول في الغالب تلجأ إلى عقد اتفاقيات وتفاهمات ثنائية فيما بينها سعياً لتحسين أوضاع العمالة المهاجرة. بينما جاءت أهم التوصيات بضرورة الحفاظ على حقوق العمالة المهاجرة ومساواتهم في الحقوق بالعمالة الوطنية والسعي لإيجاد المزيد من التفاهم والتوافق بين الدول لوضع الأطر القانونية التي تساهم في توحيد هذه الأحكام حتى لا تتأثر العمالة المهاجرة بصورة سالبة قد تؤثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

**Abstract**

The study investigated the role played by the internal state legislations, and regional, international agreements in the situations of migrant labor in relation to the countries that export these labors or the importing countries, the negative and positive impacts of these legisla-

tion on this migration, and its contribution to support the benefit from human resources. As the countries of the Red Sea basin were used to be and remaining witnessed a large movement of labor between these countries, especially migration to the Kingdom of Saudi Arabia as one of the oil-rich countries and because it enjoys a strong economy and a broad labor market. the significance of the study lies recently in the fact that, migration has become an inevitable reality in light of The presence of many countries that suffer from a weak economy, besides the existence of legislation that may affect the paths of this migration in terms of regulating the conditions of migrant labors to other countries where there are better job opportunities. The study aimed to identify the negative and positive effects of the legal provisions that regulate migrant labors. The study adopted the inductive and analytical method. The study reached several results and recommendations, the most important results are that there is a great similarity in the rights determined by the internal labor legislation of the countries, at a time when there is a great discrepancy between these legislations, with regard to migrant labor, depending on whether the countries are exporting or receiving these workers, and it is found that countries often resort to concluding bilateral agreements and understandings among themselves in an effort to improve conditions for migrant workers. While the most important recommendations came to the necessity of preserving the rights of migrant workers and their equality in rights with national workers and seeking to find more understanding and harmony among countries, to set the legal frameworks that contribute to unifying these provisions when migrant workers are not affected negatively that may affect their economic, social and health conditions.

## مقدمة:

الوعي بأهمية العمل الإنساني، ودوره في التنميَّة البشريَّة والاقتصاديَّة، أدى إلى تزايد الاهتمام بالتنظيم القانوني لعلاقاته، ولكن هذا التنظيم يتسم بالدَّقة البالغة لتفاعله وانعكاساته مع كافة جوانب الحياة في المجتَّمع، حيث تتفاعل نصوص قانون العمل مع الجَّانب الإنساني، من حيث مساسها بالقطاع العريض من أبناء المجتمع، وتكامل واستقرار الأسرة، حيث يعدَّ العمل وسيلة لتحقيق الذَّات، وإثبات الوجود، إلى جانب توفير الحياة الكريمة للعامل ومن يعول، وينعكس ذلك بدوره على السلام والعدالة الاجتماعيَّة، إلاَّ أنَّ مراعاة البُعد الإنساني لا ينبغي أن يتم على حساب الاعتبارات الاقتصاديَّة القائمة على تشجيع وجلب الاستثمارات، ودفع العملية الإنتاجيَّة، ومساعدة المشروع على تدعيم قدرته التنافسيَّة محليَّاً ودوليَّاً. ولقد أصبح موضوع العمل، أي عملية تشغيل العمال والعلاقات العمالية، ظاهرة اجتماعيَّة يترتب عليها كثير من الأوضاع والظواهر الإنسانيَّة في مجال الاقتصاد والسلوك والأخلاق والاجتماع والعلاقات البشريَّة المختلفة، ومع بروز هذه الظاهرة الحضارية نشأت قوانين ونظريات حاولت استيعاب هذه الحركة، وعملت على تنظيمها بما يتلاءم والفلسفات الماديَّة التي دعت إليها الأنظمة الوضعيَّة القائمة على الأنانيَّة، ومصادرة إرادة الأفراد وثرواتهم وحرياتهم، والمبنية على الظلم والتَّسلط والقهر والتي لم تنجح في تحقيق معادلة التوازن، وحفظ الحقوق، وحماية الكرامة الإنسانية وتوفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية .

أصبحت هجرة العمالة من وإلى دول حوض البحر الأحمر أصبحت أمراً يرمى بظلاله على الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية على هذه الدول، ويعد السودان من الدول الكبرى التي ترفد سوق العمل العالمي- والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص- بالموارد البشرية والتي أسهمت بصورة فاعلة في بنا ونهضة العديد من الدول المستقبلة، بالإضافة إلى أنهم يلعبون دور السفارة الشعبية، وكذلك يمثلون قوى اقتصادية مؤثرة من الممكن للسودان أن يعمل على استغلالها والاستفادة منها في تطوير القدرات ودعم التنمية الاقتصادية، وبذلك فإن اهتمام الدولة بأمر شئون هذه العمالة المهاجرة لا بد منه، ونجد أن الإطار القانوني لتنظيم العمالة المهاجرة يأخذ الأولوية سواء من جانب الدول التي هاجرت من هذه العمالة أو الدول المستقبلة لهم، وذلك سعياً للاستفادة من هذه الموارد البشرية في دعم اقتصاديات وحفظ حقوق العمال والالتزام بمعايير الدولية التي صاغتها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدق عليها من جانب الدول.

## أهمية الدراسة :

جاءت أهمية الموضوع انطلاقا من أن الهجرة أصبحت في الوقت الراهن واقعاً حتمياً في ظل وجود الكثير من البلدان التي تعاني من ضعف الاقتصاد بجانب وجود تشريعات قد تؤثر في مسارات هذه الهجرة من حيث تنظيمها لأوضاع الأيدي العاملة المهاجرة إلى بلدان

أخرى تتوفر فيها فرص العمل بصورة أفضل، بالإضافة إلى أهمية حق الإنسان في العمل والعيش الكريم، وعدم المساس بحقوق العامل، والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية من جانب الدول في هذا الصدد.

**أهداف الدراسة :**

هدفت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على الأحكام القانونية الخاصة بتنظيم الأيدي العاملة المهاجرة.
٢. معرفة الآثار السلبية والإيجابية للأحكام القانونية التي تنظم العمالة المهاجرة
٣. تناول الجوانب الاقتصادية الاجتماعية للتشريعات المتعلقة بالعمالة المهاجرة.
٤. تناول الأحكام التي جاءت في تشريعات بلدان حوض دول البحر الأحمر، وعلى وجه الخصوص في جمهورية السودان والمملكة العربية السعودية في شأن العمالة المهاجرة وتأثيرها على الهجرة في هذه البلدان.

**مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة البحث في أن الأيدي العاملة المهاجرة ظلت في الكثير من البلدان- لاسيما بلدان دول حوض البحر الأحمر- تشكل واقعاً معاشاً في الوقت الذي لم يراع فيه الجانب القانوني لهذه الهجرة على مستوى التشريعات في سبيل الحفاظ على حقوق هذه البلدان وحقوق العمالة المهاجرة في الوقت ذاته، ومن هنا يمكن تلخيص المشكلة في الإجابة على الأسئلة التالية:

١. ما هي القوى العاملة المهاجرة وفقاً للتشريعات القانونية؟
٢. ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة وانعكاس ذلك على الجوانب القانونية؟
٣. ما هي الأحكام القانونية الواردة في تنظيم هجرة العمالة وآثارها؟

**منهج البحث:**

كان الاعتماد في دراسة الموضوع علي المنهج الاستقرائي التحليلي، والمنهج المقارن.

**هيكلة الدراسة :**

**المبحث الأول: مفهوم القوى العاملة المهاجرة:**

المطلب الأول: ماهية القوى العاملة المهاجرة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة.

**المبحث الثاني: الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة والوافدة :**

المطلب الأول: الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة.

المطلب الثاني: أثار الأحكام القانونية على العمالة المهاجرة .

## المبحث الأول
## مفهوم القوى العاملة المهاجرة
### المطلب الأول: ماهية القوى العاملة المهاجرة:
### تعريف القوى العاملة المهاجرة في اللغة:

العمل في اللغةً: هو المهنة والفعل. وعمل عملاً: فعل فعلاً عن قصد، ومعناه أيضاً مَهَنَ وصَنَعَ، وعَمَّله: أعطاه أجرته. العِمالة: أجرة العامل وحرفته، والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله[١]. يقول تعالى : « إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ »[٢].

أما الهجرة في اللغة: الهجرة أسم من هجر، يهجر، هجراً، وهجراناً حيث قال ابن فارس: (الهاء والجيم والراء) أصلان، يدل احدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه، أما الأول فهو ضد الوصل، والهجران وهاجر أقوم من دار إلى دار أي تركوا الأولى للثانية[٣].

يقال هجرت الشيء هجراً، يريد الترك له والإعراض عنه، والهجرة الخروج من أرض إلى أرض، والمهاجرون: الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً آخر، فهو مُهاجر، والاسم منه هجرة[٤].

### تعريف القوى العاملة في الاصطلاح:

تعرّف القوى العاملة بأنها: (هي فئة من السكان في سن العمل الذين يصرحون أم يزاولون أو يبحثون عن نشاط مهني لقاء أجر ويعتبر السكان العاطلون من السكان النشطين في سوق العمل رغم أنهم لا يزاولون أية وظيفة لأنهم يبحثون عن العمل ولم يجدوه ولهذا فهم نشطين لا يعملون) [٥].

وعرفت أيضاً بأنها: (عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن)[٦].

ويشير مصطلح الهجرة إلى أنه: « عملية انتقال أو تحول أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، أو من منطقة إلى منطقة أخرى داخل حدود بلد واحد أو من منطقة إلى أخرى خارج حدود هذا البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد، وقد تكون عملية الانتقال والتحول في المكان المعتاد للإقامة إلى أخرى على نحو دائم أو مؤقت»[٧].

والهجرة يدخل في مضمونها عبور الحدود الإدارية أو الدولية، سواء كانت داخل حدود الدولة الواحدة أو خارجها، وهى لا تعنى بأي حال من الأحوال السياحة لفترة محدودة خارج نطاق القبيلة أو الدولة، بل تعنى الاستقرار في موطن جديد غير الموطن الأصلي للفرد أو الجماعة المهاجرة[٨].

وهي تعني أيضاً « الخروج من أرض إلى أخرى سعياً وراء الرزق»[٩].

وعُرّفت الهجرات السودانية إلى الخارج بأنها انتقال مؤقت من السودان إلى مناطق أخرى بقصد إنجاز مشروع محدد يتعلق بالمهاجر من تحسين لوضعه الاقتصادي أو العلمي أو المجابهة لظروف معينة تتصل بالمهاجر أو أسرته أو ظرفه العام[١٠].

وتعرّف الهجرة في علم السكان: بأنها الانتقال- فرديا كان أم جماعياً- من موقع إلى أخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً أم اقتصادياً أم دينياً، أما في علم الاجتماع: فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها[١١].

وعرفت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم لسنة ١٩٠٠م.العامل المهاجر بأنه: (يشير إلى الشخص الذي يزاول أو ما برح يزاول نشاطاً مقابل أجر في دولة ليس من رعاياها)[١٢]. في حين نصت المادة (٦) من ذات الاتفاقية على تعريف دولة المنشأ ودولة العمل: (يقصد بمصطلح «الدولة المنشأ» الدولة التي يكون الشخص من رعاياها- ويقصد بمصطلح «دولة العمل» الدولة التي سيزاول العامل المهاجر فيها، أو يزاول حالياً، أو يزاول نشاطاً مقابل أجر، حسبما يكون الحال)[١٣].

ونرى أن هجرة العمالة هي انتقال الأشخاص من دولة إلى دولة أخرى بغرض مزاولة عمل فعلياً، أو البحث عن عمل، بحيث يكون ذلك العمل مأجوراً، ويكون هؤلاء الأشخاص من ضمن القوى العاملة.

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة:**

من الناحية الاقتصاديَّة تبدو أهمية العمل في أنَّه يؤثر في الحياة الاقتصاديَّة من عدَّة وجوه، بما يترتب عليه من حماية للطبقة العاملة من حيث الأجور، وساعات العمل، وتوفير الخدمات الصحيَّة والاجتماعيَّة لهم، الأمر الذي يجعل أصحاب الأعمال يقاومون هذه الإصلاحات، ويرون أن تقريرها يزيد الأعباء الماليَّة للمشروعات، ويؤدى إلى زيادة نفقة الإنتاج، والتي يترتب عليها ارتفاع الأسعار، وانخفاض أرباح أصحاب العمال، غير أنَّ الضمانات التي يقررها قانون العمل للعمال إذا كانت تؤدى إلى زيادة نفقة الإنتاج، فإنها تؤدى أيضاً إلى زيادة القوة الشرائية لطبقة العمال، والذي يترتب عليه زيادة الاستهلاك، والتي تؤثر بدورها في الإنتاج فتؤدى إلى زيادته[١٤]. فضلًا عن كونها تؤدى أولًا إلى زيادة الإنتاج وزيادة أرباح صاحب العمل.

ونرى أن أهمية العمل ترجع إلى تأثيره على عنصر الإنتاج، فأنَّ الرصيد السنوي للدخل القومي في كل بلد ما هو إلا نتيجة عمل أفرادها وجهودهم، وأنَّ ما يجتمع في بلد من سلع وخدمات ما هو إلا نتيجة حتمية لذلك، فجميع القائمين بالعمل في أي بلد، ما كان متصلاً بالصِّناعة أو التِّجارة أو الزِّراعة أو عملاً في مرفقٍ عام، تتساوى في الأهمية، ولا فرق في الأهمية بين فريق وفريق، لأنَّ الدخل القومي مدين إلى جهودهم المشتركة، والى تعاون هذه الجهود وتجَّمعيها، لذلك كان التَّنظيم القانوني للعمل له أهمية كبرى، سواء من النَّاحية الاقتصاديَّة أم الاجتماعيَّة، فإذا كان قانون العمل لا يمكن أن يُهيَّمن

تماماً على حياة صاحب العمل، الذي قد تكون بعض أوجه نشاطه مما يخضع لقانون العمل، فإنَّ ذلك القانون يهيمن على حياة العامل وحياة أفراد أسرته، ويتوقف على قواعده احتفاظ العامل بإنسانيته أو إهدار آدميته، فالأجر في معظم الحالات هو الدخل الوحيد للعامل، ويتوقف عليه مستوي معيشته بين المواطنين، كما أن نظام العمل وشروطه، تحدَّد للعامل ولأفراد أسرته إمكانيات الوجود في الحياة الاجتماعيَّة، تبعاً لما كان العمل يستغرق كل وقته، أو يترك له بعض الفراغ لتجديد نشاطه، وتنمية ملكاته، والإشراف على شئون أسرته.

وعالمياً لا تعد الهجرة في إطارها الواسع مجرد ظاهرة إنسانية عشوائية مدفوعة برغبات وحاجات الأشخاص والمجتمعات الاقتصادية والسياسية والبيئية والحياتية فحسب، بل تطور المفهوم بتطور سوق الهجرة الذي بات أكثر تنظيماً وتنافساً، الأمر الذي خلق ضرورة ملحة للتناول المستمر لمختلف جوانب هذه الهجرة وتأثيراتها منفردة ومجتمعة على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل أصبحت الهجرة فن وصناعة تقام لها الحلقات والدروس التدريبية وذلك بحسبان أنه لا مجال لشغل فرصة عمل إلا بالتميز فيها في سوق بات يشهد منافسة من المواطنين المحليين والوافدين على حد سواء[١٥].

تعمل الأجور- من دون شك- على تحفيز الهجرة بدرجة مهمة، وفي الوقت نفسه ليس من الواضح إمكانية تحرك معدلات الأجور على المستوى الإقليمي في اتجاه التوازن من خلال الهجرة، فوجود التفاوت في الدخل على المستوى الإقليمي، يشير إلى أن نتائج الهجرة ربما لا تتوفر على تأثيرات في اتجاه العمل على جعل معدلات الأجور متوازنة على المستوى الإقليمي، ثم أنه من المرجح أن تعمل التأثيرات الأخرى لأوضاع الأسواق ( مثل دور الاتحادات العمالية أو قوانين الحد الأدنى للأجور) على بقاء الأجور مستقرة، وقد تحدت دراسات عديدة الفرضية القائلة بان الهجرة تكون عملية متوازنة، ووجدت أن الهجرة بدلاً من ذلك تقود إلى زيادة الاستقطاب الاجتماعي والاقتصادي، عاكسة عملية السببية التراكمية على نحو أكثر، وهذا واضح من استمرار التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، بل تعمقه بين الدول النامية المرسلة للمهاجرين والدول المتقدمة المستقبلة لهم[١٦].

خلال السنوات الأخيرة ونتيجة للتحولات السياسية والاجتماعية الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية، حدثت تطورات كبيرة في النظر للهجرة، وحقيقة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الكثير من الظروف الموضوعية ولقد تم تصنيف الهجرة على أنها مورد اقتصادي هام لا تقل أهمية عن الموارد الأخرى المتاحة للدول، سواء كانت موارد طبيعية أو زراعية أو تكنولوجية، هذا إلى جانب تعاظم فاعليتها للدول المرسلة والمستقبلة، ودورها في دفع وتحريك ورفع معدلات التنمية بأشكالها المختلفة، وهذا في حال أدركت الدولة الأهمية الاقتصادية المتعاظمة لاقتصاديات الهجرة، وسنت التشريعات القانونية الملائمة، ووضعت الإستراتجيات والخطط المناسبة لاستغلال هذا

المورد الاقتصادي الضخم، وإدارته بشكل فاعل[١٧].

فسرت نظرية سوق العمل المزدوج حدوث الهجرة لعامل الجذب المؤقت، أي الطلب القوي على العمالة في الدول المتقدمة، ووفقاً لهذه النظرية، توجد ثنائية اقتصادية في سوق العمالة في الدول المتقدمة، فهناك القطاع الأولى الذي يوفر وظائف جيد الأجر، ويتمتع المشتغلون في مجال التعليم العالي بأجور عالية، وهناك القطاع الثانوي الذي يوفر وظائف لا تتطلب مهارات، ويتميز بالأجور المنخفضة، وظروف عمل غير ثابتة، وتقدم مهني محدود، وكثيراً ما تملا مواقع القطاع الثانوي بالشباب أو بعمالة الأقليات العرقية والإثنية، لذلك فإن انخفاض الأجور يجعل هذا القطاع غير جاذب للعمالة الوطنية، إضافة إلى أن التشريعات التي وفرت مساواة أكثر في مواقع العمل بالنسبة إلى جميع المجموعات السكانية، يتم ملء نقص العمالة من مهاجري العالم الثالث، لذلك يكون هناك طلب قوي على العمالة المؤقتة يعمل على جذب الهجرة، ويُعدّ هذا النموذج مهماً، لأنه يفسر بعض اتجاهات الهجرة[١٨].

ومن هذا المفهوم يتضح أن للهجرة إيجابيات عديدة، وعلاوة على الجانب المادي هنالك فوائد أخرى مثل تغيير النمط والسلوك ونقل التكنولوجيا والتجارب وغيرها من الفوائد ووفقاً لتقارير البنك الدولي فإن هناك حوالي (٠٤٣) مليون شخص يعيشون خارج بلدان مولدهم، وفيما يخص السودان يقدر البنك الدولي عدد المهاجرين السودانيين بحوالي (٨,١) مليون، فيما تشير التقديرات غير المحلية إلى أن عدد المهاجرين السودانيين لا يقل عن (٣) مليون، وهناك عدد عبر من خلال المنافذ غير الرسمية ودون استيفائهم شروط وضوابط الهجرة مثل السنابك عبر البحر الأحمر وبراً عبر الحدود مع ليبيا ومصر وغيرها من الدول، بل وحتي عبر البحر الأبيض المتوسط بالقوارب إلى أوربا، وهناك ملايين المهاجرين السودانيين ومليارات الدولارات بين أيديهم يمكن أن تسهم في معالجة ندرة النقد الأجنبي التي تعاظمت جراء انفصال الجنوب وفقدان عوائد البترول، كما أنها تسهم بصورة مباشرة في زيادة الدخل القومي وتنمية الدولة إذا وجدت سياسة جاذبة[١٩].

## المبحث الثاني

## الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة والوافدة

### المطلب الأول: الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة في السودان:

تُعدد القوى البشرية المعدة والمدربة هي أساس تقدم الشعوب والأمم المختلفة، فالعنصر البشري هو قوة الدفع الحقيقية لعملية التنمية، وتمثل الموارد البشرية في الدول أهم مواردها، وأصلاً من أهم الأصول التي تمتلكها، فلا يمكن تحقيق الأهداف بدون هذه الموارد البشرية، وإذا ما توافرت لها ظروف العمل المناسبة وأشبعت حاجاتها الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، فغن دورها في الإنتاج سوف يكون أكثر جدوى وفاعلية، فإشباع حاجات الفرد يضمن رضاه عن الوظيفة، والرضا الوظيفي يؤدى إلى تحسين وتطوير أداء وإنتاجية الفرد، وهذا ما تطمح إليه الدول التي تسعى إلى تقدم شعوبها وتحسين معيشتها[٢٠].

تصبح الهجرة يسيرة إلى حدٍ ما مع وجود مهاجرين مقيمين من بلد الأصل في البلد

المضيف، لذا سوف تقل تكاليف الهجرة مع ازدياد عدد المهاجرين الذين سبق أن استقروا هناك، وهكذا يتحدد معدل الهجرة من خلال اتساع الفجوة في الدخل بين بلدان الأصل والاستقبال، ومستوى الدخل في البلدان الأولى، ويعتمد تدفق الهجرة على وجود فجوة واسعة في الدخل تتفاعل مع عدد كبير من المهاجرين ومستوى كاف من الدخل في البلدان الأصلية للمهاجرين[٢١].

كما أن المحافظة على الكفاءات البشرية ليست أمراً سهلاً، لأنها تنطوي على عوامل مادية ومعنوية فلربما السبب الكبير لهجرة الكفاءات البشرية من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة كان ورائها غياب سياسة واضحة للحفاظ على هذه الكفاءات[٢٢].

ونجد أن القوانين الوطنية نظم الهجرة وتنفذها وفق لوائح مجازة بالرغم من عدم وجود سياسة وطنية للاستخدام، ونظراً لأهمية التخطيط للقوى العاملة واستخدامها في المرحلة المقبلة، فقد استحدثت التشريعات أحكاماً لتلك الأغراض. ومن أهم الآليات التي تنشأ لهذا الغرض- كما عُرف في كثير من التشريعات- من اللجان العليا للتخطيط واستخدام القوى العاملة في الداخل والخارج، وغالباً ما تكون تشكيل هذه اللجان من الوزير المختص في الحكومات، بحيث تمثل فيها الوزارات المعنية والاتحادات والنقابات الخاصة بالعمال وأصحاب العمل، بحيث يوكل إلى هذه اللجان رسم السياسة العامة لاستخدام العمالة الوطنية داخلياً وخارجياً، ووضع النظم القواعد والإجراءات اللازمة لهذا الاستخدام. وتستهدف التشريعات العمالية من وضع مثل هذه اللجان الحصول أفضل الخطط والبرامج من أجل تشغيل القوى العاملة، وتحقيق أكبر قدر من الرقابة من جانب الدولة على سياسات التشغيل والاستخدام، وذلك بفرض كثير من القيود على أصحاب الأعمال على تشغيلهم للعمال، حني يتثني لها أن تضمن سير عمليات التشغيل والاستخدام على وجه يحقق قدر من المساواة. ولعل هذا الجانب يعطي الدول مؤشرات في جانب القوى العاملة المستخدمة من قبل أصحاب الأعمال، ومعدلات البطالة في المجتمع، ووضع إستراتيجية لمكافحتها، من خلال تنظيم أعمال المشاريع القائمة والعمل على إيجاد فرص للعمل وجلب الاستثمار وخلق فرص جديدة للعمل.

ومن المعترف به أن الهجرة تأتي بالمنفعة للدولة المرسلة والمستقبلة للعمالة في أن الهجرة تخفف من وطأة البطالة في دول المنشأ وتوفر عملاً منتجاً لملايين النساء والرجال، وفي الوقت نفسه، تحمل حوالات المهاجرين أثراً في غاية الإيجابية على اقتصاديات البلد الأم، حيث تمثل خير مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من الدول النامية، وفي الدول المستوردة- عادة ما يتولى العمال المهاجرون وظائف لا تستقطب العمال الوطنيين، عملاً أنها مطلوبة في سوق العمل كما تنطوي الهجرة على جانب تمكيني لجهة تنامي احترام الذات وتزايد الاستقلالية الاقتصادية للعمال المهاجرين، ولكن الهجرة فتحت المجال أيضاً أمام وكالات الاستخدام وأصحاب العمل المعدومي الضمير وغيرهم ممن يقدم على ممارسات تعتبر استغلالية بحسب المعايير الدولية[٢٣].

ونجد أن التشريع لم يغفل ما يخص العاملين خارج الدولة باعتبارهم يشكلون جزءً كبيراً من القوى العاملة، بحيث سعت إلى تنظيم استخدامهم عبر مكاتب خاصة بهم، لضرورة حصر العمالة الوطنية التي تعمل بالخارج، لاسيما وأنها تمثل إيرادات مهمة في

جانب الاقتصادي للدول، وتحقق بالتالي دوراً في التنمية وتخفيفاً من حدة البطالة.

وقد نصت المادة (١٤) من قانون العمل لسنة ١٩٩٧م على استخدام السودانيين بالخارج على أنه: (يجب على كل سوداني راغب في العمل خارج السودان أن يحصل على أذن بذلك من الوزير وفقاً للوائح الصادرة بموجب أحكام هذا القانون، وذلك دون الإخلال بأي شروط أو إجراءات أخرى يتعين عليه استيفاؤها بموجب أي قانون آخر)[٢٤].

ومن خلال هذه النص توجب على كل سوداني يرغب في العمل خارج السودان أن يحصل على أذن بذلك من الوزير وفقاً للوائح الصادرة بموجب أحكام القانون، فيجب إشراك تلك الجهات أخرى- مثل اتحاد العمال واتحاد أصحاب العمل- على أن تتولي الوزارة المختصة بالتعاون مع وزارة الخارجية متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والتعاقدات المتعلقة بالعمالة السوداني في الخارج، وبحث تسوية المنازعات الناشئة عن تنفيذ الاتفاقيات والتعاقدات حفاظاً على سمعة العمالة السودانية في الخارج والتي ظلت على الدوام مجال فخر واعتزاز في دول المهجر[٢٥].

ومن الملاحظ أن تشريع العمل السوداني قد خلا من أي نص ينظم العمالة الوافدة للسودان، في الوقت الذي تبرز فيه ضرورة لذلك بحيث النص على هذه الأحكام لوجود عدد كبير من العمالة الوافدة بسبب الصراعات الحروب والأوضاع الاقتصادية لبعض دول الجوار، وهذه الأحكام ليس بالضرورة أن يكون القصد منها منع أو تقييد حرية العمل، بل يمكن أن تشكل تنظيماً فاعلاً يسهم في حفظ سيادة البلاد على أراضيه وإعطاء الأولوية للمواطنين ومن ثم المساهمة في حل مشكلة البطالة. ولعل مسلك المشرع السوداني ي هذا الصدد نابعاً من كون أن السودان من الدول المرسلة للعمالة أكثر من كونه دولة مضيفة.

الاتفاقية الدولية رقم (١٥٨/٤٥) لسنة ١٩٩٠م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم نص على :

١. تنظر الدول الأطراف في أمر وضع إجراءات أو إنشاء مؤسسات يمكن عن طريقها أن تراعى، سواء دول المنشأ أو دول العمل، الاحتياجات والأماني والالتزامات للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتتوخي حسب الاقتضاء إمكانية أن يصبح للعمال المهاجرون وأفراد أسرهم في تلك المؤسسات ممثلون يتم اختيارهم بحرية.
٢. تيسر دول العمل وفقاً لتشريعها الوطني، استشارة العمال المهاجرون وأفراد أسرهم أو مشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياة المجتمعات المحلية وإدارتها.
٣. يجوز أن يتمتع العمال المهاجرون بالحقوق السياسية في دولة العمل إذا منحتهم تلك الدولة هذه الحقوق في ممارستها لسيادتها)[٢٦].

وأيضاً نصت الاتفاقية الدولية رقم (١٥٨/٤٥) لسنة ١٩٩٠م الخاصة بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على:

(٣/ تستتبع ممارسة الحق المنصوص عليه في الفقرة (٣) من هذه الواجبات ومسئوليات خاصة، ولذلك يجوز أن تخضع لبعض القيود شريطة أن ينص عليها القانون وأن تكون لازمة:

أ/ لاحترام حقوق الغير أو سمعتهم.

ب/ لحماية الأمن القومي للدول المعنية أو النظام العام، أو الصحة أو الآداب العامة.
ج/ لغرض منع أية دعاية للحرب.
د/ لغرض منع أية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف)[٢٧].

## المطلب الثاني: الأحكام القانونية للعمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية:

تشير النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، على أن العمالة المنخفضة الدخل في الأسواق تستجيب للتباين في الدخل من خلال الهجرة إلى البلدان مرتفعة الدخل، وفي النهاية سوف تقلل زيادة عرض العمالة في الدولة الغنية اقتصادياً من معدل الدخل الحقيقي هناك، في حين سيرتفع الدخل الحقيقي في دول الأصل، نتيجة ندرة العمالة الماهرة والتحويلات التي يرسلها المهاجرون من الدول المُضيفة إلى دول الأصل، من الناحية المثالية، سوف تعمل الهجرة الدولية على تقليص التفاوت في الدخل بين البلدان الغنية والنامية، غير إن الواقع ولَّد شكوكاً حول مساهمة الهجرة في مساواة الدخول في مستوى العالم[٢٨].

تلجأ الدول إلى استقطاب الأيدي العاملة وإلى هذا النوع من التوظيف الخارجي، في حالة عدم وجود الكفاءات اللازمة لشغب المنصب، أو بقصد الاستفادة من الكفاءات المتوفرة في سوق العمل خارج نطاق الدولة، وهذا ما من شأنه إغناء الوظائف بخبرات جديدة، وقد تلجأ هنا إلى وسائل الاتصال والإعلام المختلفة[٢٩].

ولابد من عملية التخطيط للقوى العاملة فهي تعنى عملية الحصول على العدد المناسب من الأفراد المؤهلين لشغل الوظائف المناسبة في الوقت المناسب، لضمان أداء المؤسسة للمهام والواجبات المنوطة بها، بكفاءة وفاعلية وتأديتها لدورها الاجتماعي والاقتصادي ضمن المحيط والتي تشكل هي نظاماً فرعياً منه بما يؤدى إلى خلق توازن بين عرض القوى العاملة والطلب عليها[٣٠].

في بلدان مجلس التعاون الخليجي- بما فيها المملكة العربية السعودية- ترتفع نسبة المهاجرين الوافدين مقارنة بعدد السكان المحليين، ويشكل العمال المهاجرون عنصر أساسياً من تركيبة الاقتصاد، وفي بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد يتجاوز عدد المهاجرين نسبة ٨٥٪ من مجموع السكان، وكانت بلدان المجلس من الوجهات الرئيسية لملايين المهاجرين من العمال الآتين من بلدان عربية أخرى ومن جنوب شرق أسيا والقرن الأفريقي، ولا تزال حصة المهاجرين من العمال العرب إلى بلدان عربية مرتفعة على ما سجلته من تراجع، وقد كان اعتماد بلدان مجلس التعاون الخليجي على العمال المهاجرين نتيجة لتدفق العائدات من استغلال الموارد الطبيعية، الذي أفسح المجال أمام تنفيذ خطط إنمائية طموحة، ودفع صغر حجم القوي العاملة المحلية بأصحاب العمل إلى الاستعانة بعمال من الخارج لسد النقص، وأعطى نظام الكفالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي هامشاً كبيراً من الحرية لاستقدام عمال أجانب[٣١].

نظام العمل السعودي الصادر في العام ١٤٢٦هـ نجده قد أحتوى على أحكام توظيف غير السعوديين في الباب الثالث- من المادة (٣٢) وحتي المادة (٤١)- حيث نجده يحمل في طياته الكثير من القيود للعمالة الوافدة للمملكة، في حين خلا هذا التشريع من أي أحكام للسعوديين العاملين بالخارج، وهذا يؤكد أن المملكة العربية السعودية من الدول المستقبلة للعمالة بحيث سعى المشرع السعودي إلى إحكام القواعد القانونية الخاصة بالعمالة الوافدة بشكل مفصل ولم تظهر إي إشارة إلى العمالة المهاجرة في تشريعاته.

وقد نصت المادة (٣٣) على تقييد حق المهاجرين في العمل بالآتي:

( لا يجوز لغير السعودي أن يمارس عملاً، ولا يجوز أن يسمح له بمزاولته، إلا بعد الحصول على رخصة عمل من الوزارة وفق النموذج الذي تعدّه لهذا الغرض، ويشترط لمنح الرخصة ما يأتي:

١. أن يكون العامل قد دخل البلاد بطريقة مشروعة ومصرحاً له بالعمل.
٢. أن يكون من ذوي الكفايات المهنية أو المؤهلات الدراسية التي تحتاج إليها البلاد، ولا يوجد من أبناء البلاد من يحملها أو كان العدد الموجود منهم لا يفي بالحاجة، أو يكون من فئة العمال العاديين التي تحتاج إليها البلاد
٣. أن يكون متعاقداً مع صاحب عمل.

ويقصد بكلمة عمل في هذه المادة كل عمل صناعي أو تجاري أو زراعي أو مالي أو غيره أو أي خدمة بما في ذلك الخدمة المنزلية) [٣٢].

وبالرغم من هذه القيود وغيرها مما حمله هذا النظام فقد توصل مسح القوى العاملة في المملكة العربية السعودية في الربع الثالث للعام ٢٠١٦م، إلى أن نسبة قوة العمل السعودية من إجمالي قوة العمل الموجودة فيها ٤٣,٥٪ في حين بلغت نسبة البطالة للسكان السعوديين نسبة ١٢,١٪ ، مما يعني أن قوة العمل الوافدة للمملكة العربية السعودية تمثل أكثر من نصف قوة العمل بالمملكة، وهذا يفسر ما وصلت إليه الهجرة تجاهها، في الوقت ذاته لا تغيب حقيقة النسبة المرتفعة للبطالة وسط قوة العمل للسعوديين[٣٣].

أن الظروف الثقافية والبنائية ساعدت على زيادة تعرض العمالة المهاجر للاضطهاد من حيث علاقات السلطة التي تمهد لإمكانية الاستغلال أو المعاملة السيئة للعمالة المهاجرة، فالأوضاع البنائية في أساسها ترتكز إلى تفاوت الأوضاع بين الوطنيين وغير الوطنيين وما ينتج عنه من تفضيل وتمييز، بالإضافة ما يمكن أن يؤدي إليه تدني الأجور من قلة الطلب على العمالة وبالتالي ارتفاع تكلفتها مجدداً، كل ذلك دفع ببلدان الخليج- ومن بينهم المملكة العربية السعودية لإتباع نظام الكفالة حيث يربط العامل الأجنبي بمستخدمه بحيث يصبح معتمداً عليه قانونياً ومالياً، بحيث لا بد من مساعدة الوطنيين المحليين لترتيب أوراقهم، ومع ذلك فالعامل المهاجر مسئول عن تنسيق وضعه عند دخوله البلاد، فإذا ترك العامل الأجنبي العمل لدى المستخدم يصبح هذا العامل هارب وغير قانوني ويتعرض للحبس والترحيل[٣٤].

كما أن منع العمال الوافدين في البلدان المقصد من تغيير عملهم يؤدى إلى اختلال العلاقة بين صاحب العمل والعامل وتقييد حرية الحركة داخل سوق العمل، ما يحد من آفاق النمو الاقتصادي ويؤدي أحياناً إلى الاستغلال في العمل، بالتالي علت الانتقادات من منظمات حقوق الإنسان إزاء تقييد حركة العمال، واستجابت بلدان مثل البحرين وجمهورية كوريا والأمارات العربية المتحدة بإحداث تغييرات إيجابية، فمن أجل معالجة الاتجار بالتأشيرات والنهوض بفعالية أسواق العمل المضيفة، بما يخدم مصلحة جميع الأطراف لا بد من تيسير حركة العمالة في أسواق العمل المضيفة، ينبغي السماح للعمال المهاجرين بإنهاء تعاقدهم ضمن المهل القانونية والانتقال للعمل لدى صاحب عمل آخر من دون الحاجة لموافقة صاحب العمل الأساسي، فتلك الترتيبات تقلص إلى حد كبير تكاليف التوظيف الإجمالية فيما تساهم في مطابقة أفضل بين والوظائف[٣٥].

لذا نجد المشرَّعون في الدول اتجهوا إلى تحسين الأحوال المعيشيَّة والاجتماعيَّة للفئات المنتجة، وتوطد الحركة النقابية على الصعيد الوطني والدولي، وجهودها المكثفة في تطوير التشريعات العمالية بالضغط على الحكومات والفئات الاقتصادية المؤثرة، وإنشاء منظمة العمل الدولية سنة (١٩١٩م) كوليد اجتماعي لمعاهدات السلام في أعقاب الحرب العالمية الأولي، وازدياد نشاطها وعمق تأثيرها خاصة في إطار المناخ المظاهر للعدالة الاجتماعية، الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثَّانية، وكان من ناتجة إعلان فيلادلفيا سنة (١٩٤٤م) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة (١٩٤٨م)، والجهود الدوليَّة الضَّخمة التي بذلت لإرساء قواعد قانون دولي للعمل، وتقدير الحد الأدنى من مستويات العمل في مختلف مجالات علاقات العمل وشئونه، وحث المُشرِّع الوطني في الدول الأعضاء بالمنظمة على تبنيها في التشريعات الداخلية لها، وتحسن مستويات الاقتصاد العالمي من أزمة الثلاثينيات، ورواج التجارة العالمية والتَّطور التقني المذهل في مختلف المجالات، ممَّا أدى إلى تحسن الأوضاع، وميل المُشرِّع الوطني إلى صياغة تشريعات تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للطبقة العماليَّة[٣٦].

وفي هذا السياق فإن نظام العمل السعودي لم يورد أي استثناءات تذكر للعمال المهاجرين في شأن الحقوق الواجبات التي نص عليها، حيث أن أحكامه جاءت خلواً من أي تمييز بين العمال الوطنيين والمهاجرين، وهذا أمر يحمد له، كما أنه يتماشي مع ما جاءت به الاتفاقيات الدولية والإقليمية الصادرة من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

ونجد أن أهداف منظمة العمل الدولية تمحورت من أجل حماية العمال المهاجرين حول مساعدة الدول على إعداد السياسات وسن التشريعات والتدابير الإدارية والبني والممارسات وتعزيزها توخياً لإدارة هجرة العمل إدارة فعالة، وسعياً نحو هذا الهدف تستثمر منظمة العمل الدولية في تحسين قاعدة البيانات بشأن ظروف العمال المهاجرين وممارسات الجلب والاستخدام.

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم نصت

على: ( تتعهد الدول الأطراف، وفقاً للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، باحترام الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وتأمينها لجميع العمال المهاجرون وأفراد أسرهم الموجودين في إقليمها أو الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع، مثل التمييز بسبب الجنس، أو العنصر، أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الجنسية، أو العمر، أو الوضع الاقتصادي، أو الملكية أو الحالة الزوجية، أو المولد، أو أي حالة أخرى) [٣٧].

كما أن الرعاية الاجتماعية والإنسانية للمهاجرين أصبحت ملزمة بنص الاتفاقيات الدولية، فالاتفاقية الدولية رقم (٤٥/١٥٨) لسنة ١٩٩٠م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تنص في المادة (٨) على:

(١/ للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في مغادرة أي دولة بما في ذلك دولة المنشأ وهذا الحق لا يخضع لأي قيود إلا تلك التي تنص عليها القوانين والتي تكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا الجزء من الاتفاقية.

٢/ للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم الحق في وقت الدخول والبقاء في دولهم الأصلية) [٣٨].

## الخاتمة:

تعد التشريعات عنصراً مهما في كافة مجالات الحياة في المجتمع، فهي الحاكمة لكل نشاط اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي، لذلك نجد تأثيرها على ظاهرة هجرة الأيدي العاملة واضحاً وجلياً مما يجعها تؤثر في هذه الهجرة وتتأثر بها، وذلك من خلال الأحكام التي تصدر من المشرعين لتنظيم حركة الهجرة ومحاولة الاستفادة من الموارد البشرية لهذه الفئة من المجتمع، ولعل ذلك الأمر لا يقتصر على الدول التي تهاجر منها هذه العمالة بل يمتد لتؤثر على تشريعات الدول المستقبلة لهذه العمالة، حيث ينصب اهتمام هذه التشريعات بتنظيم حركة الوافدين إليها والاستفادة من القوى العاملة والحرص على تنظيم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لهذه البلدان.

## أولاً: النتائج :

١. الهجرة في إطارها الواسع ظاهرة إنسانية عشوائية مدفوعة برغبات وحاجات الأشخاص والمجتمعات الاقتصادية والسياسية والبيئية والحياتية، وفي الغالب تغلب هجرة العمالة الأسباب الاقتصادية والبحث عن سبل عيش أفضل في بلدان المقصد، وذلك ليس ينفي وجود أسباب أخرى.
٢. أن الهجرة تأتي بالمنفعة للدولة المرسلة والمستقبلة للعمالة في آن واحد، فالهجرة تخفف من وطأة البطالة في دول المنشأ وتوفر عملاً منتجاً لملايين النساء والرجال، وفي الوقت نفسه، تحمل حوالات المهاجرين أثراً في غاية الإيجابية على اقتصاديات البلد الأم.
٣. أن هناك تشابه كبير في الحقوق التي تقررها التشريعات العمالية الداخلية للدول في الوقت التي يظهر فيه تباين كبير بين هذه التشريعات فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة، وذلك تبعاً لكون الدول مرسلة لهذه العمالة أم مستقبلة لهم، كما نجد أن الدول في الغالب تلجأ إلى عقد اتفاقيات وتفاهمات ثنائية فيما بينها سعياً لتحسين أوضاع العمالة المهاجرة.
٤. أن تشريعات العمل في الدول المرسلة للعمالة- كما هو الحال في السودان- تركز على

الأحكام التي تنظم المهاجرة ولا تهتم كثيراً بالعمالة الوافدة، بعكس الدول المستقبلة للعمالة، حيث نجدها تنظم تشريعاتها العمالية أحكام العمالة الوافدة فقط.

٥. هناك جهوداً كبيرة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية لتوحيد الأحكام القانونية المتعلقة بحقوق العمالة المهاجرة نجدها في الاتفاقيات الدولية والإقليمية، بجانب نشر التقارير وحث الدول على الالتزام بالمعايير الدولية بشأن حقوق العمال المهاجرين، وتضمين هذه الحماية في القوانين الداخلية للدول.

**ثانياً: التوصيات:**

١. ضرورة الاهتمام من جانب الدول على حق الإنسان في العمل وتوفير سبل العيش الكريم له ولأسرته، الأمر الذي يؤدى إلى تقليل نسبة العمالة المهاجرة وتفادي السلبيات التي قد تنجم عنها، وتؤدى في الوقت ذاته إلى خفض نسبة البطالة.

٢. ضرورة الحفاظ من جانب الدول المستقبلة على حقوق العمالة المهاجرة ومساواتهم في الحقوق بالعمالة الوطنية والسعي لإيجاد المزيد من التفاهم والتوافق بين الدول لوضع الأطر القانونية التي تساهم في توحيد هذه الأحكام حتي لا تتأثر العمالة المهاجرة بصورة سالبة قد تؤثر على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

٣. السعي من جانب الدول لتحسين لأوضاع العمالة المهاجرة في البلدان المستقبلة وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية بين هذه الدول تراعي مصلحة البلدين وتستفيد منها هذه الإيدى.

٤. متابعة حركة الأيدي العاملة المهاجرة ومعرفة مشكلاتهم وسن التشريعات واللوائح التي تساهم في معالجة هذه المشكلات وضرورة الاستفادة من الأموال التي يقومون بتحويلها إلى بلدانهم في دعم الاقتصاد الوطني.

٥. ضرورة الالتزام من جانب الدول بالمعايير الدولية لحقوق العمالة المهاجرة التي نصت عليها الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وذلك عبر المصادقة على هذه الاتفاقيات، وتضمينها في التشريعات الداخلية.

**المصادر والمراجع:**

**القرآن الكريم.**

**أولاً: كتب اللغة:**


١. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢. أبن منظور- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٣. ٣/ المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.


**ثانياً: الكتب:**


٤. بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، ترجمة مصطفي ناصر، سلسلة عالم المعرفة، ٩٣٤ الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١م.

٥. حسن مكي، مقاصد الهجرة في ظل التوجه الحضاري، دراسات افريقية، يناير ٧٩٩١م.

٦. حيدر أحمد دفع الله، قانون العمل السوداني معلقاً عليه، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولي، ٢٠٠٤م.

٧. عبد الرحمن العيسوس، سيكولوجية الشباب العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى،١٩٩٩م.

٨. عبد الرحمن عيسي عباس، الهجرة الوافدة من غرب وأواسط إفريقيا وأثرها على الأمن

القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، ١٩٨٠م.
٩. د. محمد عثمان خلف الله، الوسيط في شرح قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في السودان، الجزء الأول، جامعة النيلين كلية القانون.

**ثالثاً: الرسائل والبحوث:**

١٠. أيمن سيد عبد المعطي، مقومات الرضا الوظيفي للعمالة المؤقتة، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم- مصر، ٢٠١٠م.
١١. عبد الحميد علي عبد الحميد، واقع تخطيط القوى العاملة في إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مالك إبراهيم – إندونيسيا، ٢٠١٥م.
١٢. عبد الناصر أحمد عبد السلام، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج- العراق نموذجاً، ٢٠٠٩م.
١٣. نصر الدين عشوي، تخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، بحث مقدم لكلية الحقوق، جامعة مستغانم، الجزائر.

**رابعاً: الدوريات:**

١٤. أحمد وهدان، أيمان الشريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ٢٠٠٥م.
١٥. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة ومصداقيتها في تمييز سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس.
١٦. زهية عباز وسميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد (١١)، جامعة باتنة، ٢٠١٢.
١٧. صلاح أحمد محمد حماد، هجرة الكفاءات والرؤى المستقبلية لآثارها في السودان، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، المجلد ١٤، العدد ١،٤٦، يوليو ٢٠١٩م.
١٨. هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية، مجلة عمران، العدد ٢٥/ ٧/ ٢٠١٨م.

**خامساً: التقارير:**

١٩. تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥م ( الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة)، منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية، ص١٦.
٢٠. دراسة حول واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية، منظمة العمل العربية.
٢١. سجلات وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، إدارة الاستخدام والهجرة ومسح قوة العمل لعام ٢٠١١م.
٢٢. سيمل إسيم، مونيكا سميث، المرأة المهاجرة في الدول العربي- وضع العمال المنزليين، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٥م.
٢٣. مسح القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، الربع الثالث، ٢٠١٦م.
٢٤. هجرة اليد العاملة في أسيا والمحيط الهادي والدول العربية، منظمة العمل الدولية.

**سادساً: الاتفاقيات والتشريعات:**

٢٥. الاتفاقية الدولية رقم (١٥٨/٤٥) لسنة ١٩٩٠م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
٢٦. قانون العمل السوداني لسنة ١٩٩٧م.
٢٧. نظام العمل السعودي لسنة ١٤٢٦هـ.

**الحواشي**

1. إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، (1972م)، ص638 .
2. سورة التوبة ، الآية (60) .
3. المعجم العربي لاروس، مكتبة أنطوان، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م، ص1243.
4. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ص-250 251.
5. البشير عبد الكريم، دلالات معدل البطالة ومصداقيتها في تمييز سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس، ص177.
6. زهية عباز وسميرة العابد، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، العدد (11)، جامعة باتنة، 2012.
7. عبد الرحمن عيسي عباس، الهجرة الوافدة من غرب وأواسط إفريقيا وأثرها على الأمن القومي السوداني، الأكاديمية العسكرية العليا، الخرطوم، 1980م، ص18
8. أحمد وهدان، أيمان الشريف، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المجلة الجنائية، المجلد الثامن والأربعون العدد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس 2005م، ص87.
9. المعجم العربي لاروس، مرجع سابق، ص1243.
10. حسن مكي، مقاصيد الهجرة في ظل التوجه الحضاري، دراسات افريقية، يناير 1997م، ص45.
11. عبد الرحمن العيسوس، سيكولوجية الشباب العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1999م، ص28.
12. الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (2/1).
13. الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (6).
14. د. حيدر أحمد دفع الله، قانون العمل السوداني معلقاً عليه، دار الكتب القطرية، الطبعة الأولي، (2004م) ، ص7 .
15. صلاح أحمد محمد حماد، هجرة الكفاءات والرؤى المستقبلية لآثارها في السودان، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، المجلد 14، العدد 1،46، يوليو 2019م، ص88.
16. هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية، مجلة عمران، العدد 25/7 ، 2018م، ص15.
17. عبد الناصر أحمد عبد السلام، رسالة ماجستير منشورة في العلوم الاقتصادية، هجرة الكفاءات العربية الأسباب والنتائج- العراق نموذجاً، 2009م، ص100.
18. هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية، مرجع سابق، ص16.
19. سجلات وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل، إدارة الاستخدام والهجرة ومسح قوة العمل لعام 2011م.

20.أيمن سيد عبد المعطي، مقومات الرضا الوظيفي للعمالة المؤقتة، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم- مصر، 2010م، ص10.
21.بول كوليير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا، ترجمة مصطفي ناصر، سلسلة عالم المعرفة، 439 الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 201م، ص47.
22.عبد الحميد علي عبد الحميد، واقع تخطيط القوى العاملة في إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مالك إبراهيم – إندونيسيا، 2015م، ص56.
23.سيمل إسيم، مونيكا سميث، المرأة المهاجرة في الدول العربي- وضع العمال المنزليين، منظمة العمل الدولية، 2005م، ص8.
24.قانون العمل السوداني لسنة 1997م، المادة (14).
25.د. حيدر أحمد دفع الله، قانون العمل السوداني معلقاً عليه، مرجع سابق، ص80.
26.الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (42).
27.الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (13).
28.هاشم نعمة فياض، مفاهيم نظرية في الهجرة السكانية، مرجع سابق، ص14.
29.عبد الحميد علي عبد الحميد، واقع تخطيط القوى العاملة في إدارة الموارد البشرية، رسالة ماجستير، جامعة مالك إبراهيم – إندونيسيا، 2015م، ص56.
30.نصر الدين عشوي، تخطيط القوى العاملة على مستوى المؤسسة، بحث مقدم لكلية الحقوق، جامعة مستغانم، الجزائر، ص5.
31.تقرير الهجرة الدولية لعام 2015م ( الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة)، منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية، ص16.
32.نظام العمل السعودي لسنة 1426هـ، المادة (33).
33.مسح القوى العاملة، الهيئة العامة للإحصاء ، المملكة العربية السعودية، الربع الثالث، 2016م، ص22.
34.دراسة حول واقع وآفاق تنقل الأيدي العاملة العربية، منظمة العمل العربية، ص26.
35.هجرة اليد العاملة في أسيا والمحيط الهادي والدول العربية، منظمة العمل الدولية، ص5.
36.د. محمد عثمان خلف الله، الوسيط في شرح قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية في السودان، الجزء الأول، جامعة النيلين كلية القانون، ص51 .
37.الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (7).
38.الاتفاقية الدولية رقم (45/158) لسنة 1990م الخاصة بحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، المادة (8).

# الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر

د. سلمى عثمان سيد أحمد
مركز البحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان

## المستخلص

تتناول هذه الدراسة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر التي جلبت الأطماع للمنطقة في الماضي والحاضر ، كما أن إختلال التوازن في منطقة البحر الأحمر والفقر والتدهور الإقتصادي والحروبات ونزاعات الحدود وعدم الإستقرار السياسي في الكثير من الدول المشاطئة للبحر الأحمر والسعي لإقامة تحالفات مع أطراف خارجية شكل إختلال في التوازن في المنطقة وتسبب في احداث صراعات إقليمية وداخلية والتي اصبحت مدخل وباب من ابواب الهيمنة الأجنبية ومبررات للتدخل العسكري الخارجي والتنافس الدولي و الإقليمي ، وذلك لتحقيق أهداف تتعلق باجندة عسكرية وسياسية وإستراتيجية وإقتصادية وغيره في هذه المنطقة لصالح هذه الدول .

تهدف هذه الدراسة إلى النظر إلى ما آلت إليه دول حوض البحر الأحمر من إستمرار التنافس الإقليمي والدولي المحموم في البحر الأحمر والقرن الأفريقي مهدد أساسي لمستقبل أمن البحر الأحمر ودوله .خلصت الدراسة إلى بعض النتائج منها :

أن التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وصل إلى درجة عالية من التعقيد والتداخل ما بين العلاقات والمصالح الإقليمية والدولية المتداخلة في البحر الأحمر .

من النتائج ايضا أنه خلال الفترة المقبلة لن تكون الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة وهادئة بمنطقة دول حوض البحر الأحمر ويعود ذلك لحدة التداخل الدولي والمشاكل التي تحيط بالمنطقة ولرغبة الدول العظمى في أن توسع نفوذها في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي بشكل عام .

توصي الدراسة بالتوصيات الآتية :

١. جعل الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر مصدر قوة لدول حوض البحر الأحمر من خلال العمل المشترك بين الدول المتشاطئة والتركيز في المصالح والمنافع المتبادلة في المنطقة .
٢. المحافظة على اهداف التحالف بين الدول المتشاطئة الموقع اخيرا وقطع الطرق امام أي تحالفات خارجية يمكن أن تؤثر سلبا في تحقيق الأهداف .
٣. عمل منظمة للدول المتشاطئة يكون لها هيكلة وأمانة عامة وامانات متخصصة ينشأ

من ضمنها مجلس يسمى مجلس سلم وأمن البحر الأحمر ودوله يناط به الحفاظ على أمن وإستقرار المنطقة .

إستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي المقارن والمنهج التاريخي في الكتابة وجمع المعلومات من المصادر والكتب والمراجع والمجلات العلمية ، كما تحدثت عن موضوع الدراسة في الفترة الزمنية على مختلف العصور .

**Abstract**

This study reveals the strategically importance of the red sea, which provides the cupidity to the region, also the imbalance, poverty, economic deterioration, wars, border conflict, and the absence of the political stability in most of countries ashore the red sea beside the strive to form alliances with a foreign parties forms an imbalance situation in the region and caused an internal and regional conflicts which became an entry gate for foreign domination of the foreign military interfere and the global and regional competition to achieve agenda related to military, political, strategically, and economical issues in this region for the benefits of this countries. The study aims to examine the approach of the red sea ashore states to the countries hectic global and regional competition in the red sea and African horn region as a real impended for future secure of the red sea and it ashore states. The study concluded to some important results such as: 1\The global and regional competition in the red sea region reached a highest level of competition due to the interaction of the bilateral relations and the interrelated global and regional interests in the red sea. 2\The study concluded also to the fact that during the coming period the security and political situation within the region will not be stable or abatable, this refers to the global critical interfere, the problems which characterizing the region, and also the desire of greatest states to extend its power in the red sea specifically and in the Africa horn in general. The study recommend the followings: 1\ Making the strategically importance of the red sea as a source of solidarity and powerful for the red sea ashore states through the joint efforts towards the interacted benefits and common interests. 2\To preserve the objectives of the alliance of the red sea ashore states that signed recently to cut short any alien alliance that might negatively influence the achievement of this objectives. 3\ Form an organization

for the ashore states having its own structure, secretary general, and specialized secretaries within which emerged a council for peace and security of the red sea region to shoulder the responsibility of peace security keeping and the region stability. The study followed the analytical, descriptive, comparable, and historical methodology. Data collection and writing from resources books, references and scientific magazines also the study tackle the issue through different ancient periods until the present time.

**المقدمة**

تتمثل الأهمية الإستراتيجة للبحر الأحمر في أنه من أهم البحار في العالم ومن اهم الممرات الدولية حيث يتميز بموقع جغرافي إستراتيجي مهم لأنه ملتقى ثلاث قارات وهو حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية هي الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ومنطقة الخليج . وتطل عليه ثماني دول منها ست دول عربية وهي ( المملكة العربية السعودية ، مصر ، السودان ، الأردن ، اليمن ، جيبوتي ) ودولتان غير عربيتان هما ( إسرائيل ، وإرتريا ) ، واربع من هذه الدول في قارة اسيا هي ( السعودية ، الأردن ، اليمن ، إسرائيل) والأربع الأخرى في قارة افريقيا وهي ( مصر ، السودان ، إرتريا ، جيبوتي ) . يستمد البحر الأحمر أهميته الإستراتيجية من موقعه الجغرافي الذي وفر للقوى الإقليمية والدولية إمكانية الوصول للمحيطين الهندي والأطلسي عبره وذادت هذه الأهمية بعد إكتشاف النفط في دول الخليج . تكمن اهمية البحر الأحمر ايضا في أنه يمثل نظاما فرعيا من إقليم الشرق الأوسط كما يقع ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي الإستراتيجية ، فهو يعتبر قناة وصل بين البحار والمحيطات المفتوحة ومن هنا تذداد اهميته الإستراتيجية سواء من الناحية العسكرية أو الإقتصادية أو الأمنية ، وهو الطريق الرئيسي الذي يمر من خلاله نفط الخليج العربي وإيران إلى الأسواق العالمية في أوروبا إذ تحتاج اوروبا إلى نقل ٦٠٪ من إحتياجات النفط للولايات المتحدة الأمريكية عبره . وللبحر الأحمر دوره في التجارة الدولية بين أوروبا وآسيا وتقدر السفن التجارية العابرة للبحر الحمر سنويا أكثر من عشرين ألف سفينة . وتقع ثروات قاع البحر الأحمر في نطاق المنطقة الإقتصادية للدول المطلة عليه . يختصر البحر الأحمر المسافة بين الشرق والغرب ويتاخم الكثير من المناطق الحساسة ذات التأثير الحيوي مثل منابع النيل وروافده والمناطق المقدسة . وتتمثل كذلك الأهمية الإقتصادية للبحر الأحمر في التجارة والملاحة الدوليين وخاصة بعد إفتتاح قناة السويس وكذلك اهميته في الثروة السمكية ، كما نجده من أغنى المناطق بالثروة المعدنية البحرية في العالم ويحتوي ماؤه

الساخن الأجاج على نسبة مركزة من الأملاح المعدنية الضرورية لكثير من المعادن الثقيلة كالحديد والذهب والفضة والنحاس والرصاص و غيره .

**مشكلة الدراسة :**

يتمتع البحر الأحمر بموقع إستراتيجي جعله عرضة للتنافس والصراع الدولي مما دفع بعض الدول المتشاطئة وغير المتشاطئة للدخول في احلاف من اجل تكريس وجودها في المنطقة مما أدى الى زعزعة الأمن والإستقرار في منطقة البحر الأحمر ، عليه تثير الدراسة السؤال الرئيسي الأتي : إلى أي مدى اثرت اهمية الموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر في زعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة من خلال التنافس والصراع فيها ؟

**أسئلة الدراسة :**

أولا: متى بدأ الإهتمام بالبحر الأحمر كموقع إستراتيجي مؤثر دوليا ؟

ثانيا : كيف أثر الموقع الإستراتيجي على الإستقرار في منطقة البحر الحمر ؟

ثالثا : إلى أي مدى أثر التنافس بين الدول من اجل السيطرة على المنطقة في امنها وإستقرارها؟

رابعا: هل لتحالف الدول الثماني المتشاطئة على البحر الأحمر الموقع أخيرا في الرياض بالمملكة العربية السعودية في يناير٢٠٢٠ تأثير في إستقرار المنطقة مستقبلا ؟

**فروض الدراسة : تفترض الدراسة ان :**

أولا : أهمية البحر الحمر ليست بالحديثة إنما لها خلفية تاريخية منذ القرن السادس عشر .

ثانيا : أثر الموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر في إستقرار المنطقة من خلال التنافس والصراع الدولي في المنطقة .

ثالثا : التنافس والصراع من اجل السيطرة على المنطقة كان لهما أثر كبير في عدم إستقرارها.

رابعا : سعي التحالف بين الدول الثماني المشاطئة للبحر الأحمر خطوة في الإتجاه الصحيح إذا خلا من ضغوط وتدخلات خارجية لدول غير متشاطئة ذات مصلحة في المنطقة.

**أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى :**

أولا : عرض الأهمية التاريخية للبحر الأحمر .

ثانيا : توضيح كيف أثر الموقع الإستراتيجي في الإستقرار على منطقة البحر الأحمر .

ثالثا : تحليل الدور الذي قامت به الدول المتنافسة في السيطرة على المنطقة .

رابع : شرح وتوضيح الدور الذي قامت به الدول المتشاطئة للإستقرار في المنطقة من خلال التحالف الأخير في يناير ٢٠٢٠ .

**الدراسات السابقة :الدراسة الأولى :**

عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ( التنافس بين إستراتيجيتين ) ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧) ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٨ . تناولت الدراسة الصراع العربي الإسرائيلي على البحر الأحمر وكيف أثر الموقع الإستراتيجي

للبحـر الأحمـر عـلى أمنـه وإسـتقراره وايضـا أشـارت الدراسـة إلى مصالـح إسرائيـل والـدول العظمـى في منطقـة البحـر الأحمـر وكيـف سـاهمت التحالفـات السياسـية وحـدة التنافـس عـلى الإسـتقرار في المنطقـة . خلصـت هـذه الدراسـة إلى عـدة نتائـج منهـا :

١. أن الأهميـة الإسـتراتيجية للبحـر الأحمـر قـد جلبـت لـه الأطمـاع وذادت مـن حـدة التنافـس بـين الـدول ذات المصلحـة في المنطقـة .
٢. الـدول العظمـى لهـا مصالـح إسـتراتيجية في ممـرات البحـر الأحمـر ممـا يعـزز ضرورة تواجدهـا في المنطقـة بـأي شـكل مـن الأشـكال .

**الدراسة الثانية :**

د. جمـال عبـد الرحمـن رسـتم ، مقـال بعنـوان التنافـس الإقليمـي والـدولي في البحـر الحمـر وأثـره عـلى امـن الـدول المتشـاطئة ، المركـز العربـي للبحـوث والدراسـات ، ١/يناير/ ٢٠٢٠ . تناولـت الدراسـة التنافـس الإقليمـي والـدولي في البحـر الأحمـر وأثـره عـلى امـن الـدول المتشـاطئة ، حيـث تنـاول الكاتـب وتتبـع مسـيرات الـدول الكـبرى وتوجهاتهـا في منطقـة البحـر الحمـر ورصـد المصالـح ، وأشـار إلى التحالفـات التـي اقيمـت في المنطقـة وايضـا تنـاول الوضـع الراهـن في ظـل التنافـس المحمـوم في المنطقـة ، وخلصـت الدراسـة إلى عـدة نتائـج منهـا الآتـي : ان مـن اهـم التحديـات والمخاطـر المحتملـة لهـذا التنافـس والـصراع الأتـي : ١- حـدوث مواجهـات عسـكرية وحـروب بـين دول حـوض البحـر الأحمـر اصبـح مـن الـوارد بمـكان ( حـروب بالوكالـة ) . ٢- عسـكرة المنطقـة والتواجـد العسـكري الكثيـف يكـون قابـل للإنفجـار في أي وقـت .

## الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر

تناولت هذه الدراسة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر في عدة محاور رئيسية وهي كالأتي :

أولا: الخلفية التاريخية للأهتمام البحر الأحمر .

ثانيا: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر .

ثالثا: التنافس والصراع في السيطرة على البحر الأحمر والوضع الراهن في المنطقة .

رابعا: إستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى بمنطقة البحر الأحمر .

خامسا: تحالف الدول الثماني المتشاطئة على البحر الأحمر في يناير ٢٠٢٠ .

سادسا: رؤية مستقبلية لما يحدث في منطقة البحر الأحمر .

### اولا: الخلفية التاريخية للإهتمام البحر الأحمر

نجـد أن اهميـة اللبحـر الأحمـر قديمـة وليسـت بالحديثـة بـدأت بتدخـلات القـوى السياسـية العالميـة والأجنبيـة وأثرهـا عـلى أمـن شـعوب البحـر الأحمـر منـذ عهـد الفراعنـة والأشـوريين والرومـان والفـرس والبطالمـة ، وحديثـا بـدأ بظهـور القـوة البرتغاليـة في البحـر الأحمـر التـي احكمـت قبضتهـا عـلى سـاحل البحـر الأحمـر عـن طريـق إسـتخدام القـوة والقهـر في القـرن السـادس عـشر [١] . في العـام

١٥٤٠ إستعان ملك الحبشة بالأسطول البرتغالي ضد الأمراء المسلمين في السواحل الإريترية حيث سيطر ملك البرتغال عمانويل على سواحل البحر الأحمر وتولى حماية الحبشة من أي إعتداء خارجي ، وقد حارب الأهالي القوة البرتغالية ورفضوا التعاون معها حتى تم طردها بواسطة القوة العثمانية حيث إحتل الأتراك مصوع عام ١٥٥٧ وكل بلاد الساحل وعين الأتراك الزعماء المحليين حكاما على بلادهم نيابة عن السلطان العثماني [٢] . منذ نهاية القرن التاسع عشر سعت الدول القوى الإمبريالية الغربية ، فرنسا ، بريطانيا و إيطاليا إلى تثبيت اقدامها في المنطقة بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ التي ضاعفت الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وتضاعفت بالتالي إهتمامات دول الصراع في السيطرة عليه وحرصها على أن تكون قريبة من باب المندب ، وكانت موانئ البحر الأحمر موضوع إهتمام ونقطة تحول في عملية إستعمار منطقة البحر الأحمر وما حولها [٣] . إستخدمت بريطانيا قاعدة عدن كنقطة إنطلاقها لتوسعها الإستراتيجي الهادف للسيطرة على البحر الأحمر ومنع أي قوة أخرى من الإقتراب منه فإحتلت مصر عام ١٨٨٢ ، ثم توجهت للجنوب الشرقي في نفس العام لتحتل مينائي زلع وبربرة في الصومال وذلك لإستحدامها في العمليات العسكرية ضد دول المحور ثم إحتلت السودان عام ١٨٩٩ بحجة أن تلك الأراضي كانت تحت السيطرة العثمانية وهي لا تدخل ضمن إتفاقية ١٨٧٧ [٤] . قامت فرنسا بترسيخ اقدامها على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن وبالقرب من باب المندب من خلال معاهدة مع رؤساء قبائل عيسى إحتلت بموجبها اوبوك وتاجورا في الأعوام ١٨٨٤-١٨٨٥ وميناء جيبوتي عام ١٨٨٨ ، وإستخدم الفرنسيون اوبوك كقاعدة لعملياتهم العسكرية في المنطقة [٥] . ركزت إيطاليا إهتماماتها في إيجاد منفذ غربي حيث قامت بتعيين مفوض مدني في عصب ١٨٨٠ بهدف وضع موطئ قدم لوجودها هناك حيث قامت في العام ١٨٨٢ بتحويل عصب إلى مستعمرة حيث انزلت قوة عسكرية في ٢٢/٢/١٨٨٥ وفي نفس العام قامت بإحتلال مصوع ، وايضا قامت إيطاليا بإحتلال الصومال عام ١٩٢٥ ووقعت معاهدة مع بريطانيا تحدد مناطق الصومال الإيطالي والصومال البريطاني .

تراجع الحضور البريطاني والفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية وتحول البحر الأحمر إلى ميدان تنافس أمريكي سوفيتي [6] . ولأهمية المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية ولحماية مصالحها ونشاطها العسكري توصلت في عام ١٩٧٨ إلى إتفاق مع كل من كينيا والصومال للحصول على تسهيلات في الدولتين ، فمنذ الحرب العالمية الثانية تخوض امريكا حربا سرية في منطقة جنوب السويس ضد الإحتكارات البريطانية المسيطرة في ذلك الوقت ، ومن هنا جاءت علاقتها مع أثيوبيا حيث حصلت على قاعدة كاجينوستيشن في اريتريا قبل إستقلالها التي توفر لها منطلقا إستراتيجيا فيما بعد قناة السويس إلى داخل البحر الأحمر [7] .

مد الإتحاد السوفيتي جسور التعاون إلى مصر بعد العام ١٩٥٦

لضمان مرتكز إستراتيجي يستند إلى خصائص مصر الجغرافية السياسية بإطلالتها على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، أما على صعيد جنوب البحر الأحمر فقد ركز السوفيت على كسب صداقته مع اليمن حيث وقع معها معاهدة صداقة في نوفمبر ١٩٥٥ ، ثم لاحقا اليمن الجنوبي حيث تم تتويج هذه العلاقات بتوقيع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين ولمدة ربع قرن بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٩ ، وقبله وثق السوفيت علاقته مع الصومال عام ١٩٦٢ حيث قدمت الصومال للسوفيت تسهيلات بحرية في ميناء بربرة ومركز إتصالات عسكري في ديسمبر ١٩٧٢ ، ثم لاحقا تم توقيع إتفاقية صداقة بينهما في يوليو ١٩٧٤ [٨] .

بدأت الإستراتيجية الإسرائيلية حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩ بعد تأسيس الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة وبهدف الإتصال مع العالم الخارجي عن طريقه ، ولتحقيق ذلك الهدف بدأت إسرائيل بتأسيس وجودها على البحر الأحمر بغية إستخدامه لتحقيق مصالحها العسكرية والسياسية والإقتصادية [٩] .

عليه قد أدركت القوى الإستعمارية الأهمية الكبرى للبحر الأحمر خلال القرن السادس عشر كما ورد سابقا وما بعده وحتى مطلع القرن العشرين ، مما أدى تلك القوى إلى تطوير اساطيلها البحرية والعسكرية والتجارية وللإستيلاء على الموانئ والمدن الساحلية لا سيما ذات الأهمية الإستراتيجية ولا زالت تلك المنطقة تشهد صراعات وتنافس بغرض السيطرة عليها وعلى مواردها خاصة بعد ذيادة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ وإكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي .

في القرن الحالي بدأت العلاقة بين الإقتصاد العالمي وأمن الملاحة البحرية تتطور مع الذيادة في التجارة العالمية المنقولة بحرا ، بينما يتوقع ذيادة عدد منصات النفط والغاز القائمة لتصل لما يذيد عن ٦٠٠ منصة بحلول عام ٢٠٣٠ ، وذلك مما ذاد من أهمية سلامة وأمن الملاحة البحرية خاصة في البحر الأحمر الذي يربط ثلاث قارات هي آسيا وإفريقيا و أوروبا .

**ثانيا : الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر**

للبحر الأحمر مكانة خاصة في الإستراتيجيات العالمية والإقليمية خاصة أن نزاعات تنشب فيه وحول دوله ، وانه يستقطب تنافس القوى الكبرى ، ويتسم بسمات خاصة كمسرح حرب وكموقع إستراتيجي وإقتصادي ذو أهمية على مستوى الإقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، يبدو البحر الأحمر بالمفهوم الجيوسياسي اكثر إتساعا منه بالمفهوم الجغرافي للبحر الأحمر نفسه إذ لا يقتصر دوره على الوحدات السياسية التي تطل عليه مباشرة بل يتعداها ليشمل الوحدات السياسية التي ترتبط به سياسيا أو إقتصاديا أو عسكريا أو إستراتيجيا ، وثمة من يرى أن منطقة القرن الأفريقي تدخل ضمن نطاق

المفهوم الجيوسياسي للبحر الأحمر ، كما أن منطقة الخليج العربي يمكن أن تدخل في الحيز الجيوسياسي للبحر الأحمر ، بإعتبار أن معظم صادراتها النفطية تمر عبره . وعلى هذا القياس يمكن القول أن دول اوروبا الصناعية لها علاقة جيوسياسية بالبحر الأحمر لأنها تعتمد على نفط الخليج إعتمادا رئيسيا ، ولا تخرج الولايات المتحدة الأمريكية عن الحيز الجيوسياسي للبحر الحمر حيث يمر نفط الخليج الذي تحتكر معظم إنتاجه وتجارته ونقله الشركات الأمريكية .

ويتضح من ذلك أن النطاق الجيوسياسي للبحر الأحمر متسع إتساعا يمكن أن يشمل معظم الخريطة السياسية للعالم وذلك للخصائص العديدة التي تميزه وتدفع به إلى الصداره من حيث الأهمية الجيوإستراتيجية ، لهذا يصبح من المؤكد أن أي حديث عن إستراتيجية الأمن في البحر الأحمر يعني الحديث عن إستراتيجية كتلة جغرافية واسعة تشمل البحر المتوسط والخليج العربي وبينهما البحر الأحمر . وللمفاهيم والعوامل الجيوسياسية دور مهم في تقييم البحر الأحمر سواء من وجهة نظر إستراتيجيات الدول المطلة عليه أو من وجهة نظر القوى الإقيمية والعالمية . ويمثل البحر الأحمر بسبب كونه محور الربط بين قارات العالم القديم ( آسيا وأفريقيا وأوروبا ) والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والمحيط الهندي القطب الذي تتلاقى فيه مصالح وأهداف هذه المجموعة الكبيرة من الدول المحلية والإقليمية والعالمية ذات القدرات العسكرية والسياسية المتنوعة وذات المصالح المتقاطعة ، ولهذا تعد مجموعة الدول المطلة على البحر الأحمر قلب هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات .

فالبحر الأحمر بحكم موقعه الجيوسياسي والجيوإستراتيجي يشكل عنصرا مهما ومؤثرا في مسار تاريخ هذه المناطق ومستقبلها إذ أنه محط أنظار القوى الكبرى في العالم ومحور رئيسي تتحرك حوله الصراعات لتحقيق مصالحها الإقتصادية والسياسية والعسكرية والإستراتيجية بصفة عامة كما تتلاطم فيه النزاعات الإقليمية حول الحدود البحرية والمطالب القومية . وفي إثر تدافق النفط في منطقة الخليج العربي إكتسب البحر الأحمر قيمة إستراتيجية كبيرة جعلته حلبة تنافس بين كافة القوى المعنية بأمره ، يتميز البحر الأحمر بموقع جغرافي إستراتيجي كما ذكر سابقا إذ تطل عليه ثماني دول منها ست دول عربية هي ( المملكة العربية السعودية ، مصر ، السودان ، الأردن ، جيبوتي واليمن ) ودولتان غير عربيتان هما إسرائيل وإريتريا وتقع أربعة من هذه الدول في قارة أفريقيا وهي ( السودان ، مصر ، جيبوتي وإريتريا ) والأربعة الأخرى تقع في قارة آسيا وهي ( المملكة العربية السعودية ، الأردن ، اليمن، إسرائيل ) . ومن ذلك يتضح أن البحر الأحمر يقع في مركز الكتلة العربية

جغرافيا وقوميا ، مما يجعل الأقطار المطلة عليه شديدة الحساسية لكل ما يؤثر في التوازن البحري المرتبط بالتوازن العالمي إذ يمكن تهديد أمن هذه الدول ، خاصة تلك التي ليس لها منافذ بحرية بديلة بإحتلال منافذها إلى هذا البحر ، أو بإغلاق المضايق المتحكمة فيه ، كما يؤدي البحر الأحمر دورا مهما في الربط بين شطري الوطن العربي في قارتي آسيا وإفريقيا .

كما تتميز منطقة البحر الأحمر بتعايش ثلاث قوميات مختلفة تعتنق ثلاث ديانات هي الإسلام والمسيحية واليهودية ، وقد أدت التناقضات في مصالح دول هذه القوميات إلى قيام تكتلات إقليمية أسفرت عن نشوب صراعات إقليمية وداخلية ، وقد أدى ذلك إلى منع قيام تعاون بين هذه الدول يكون أساسا لنظام أمني إقليمي يوفر الإستقرار للمنطقة [١٠] .

أيضا يذخر البحر الأحمر بثروات معدنية إذ ان إكتشاف رواسب البحر الأحمر في المنطقة المشتركة بين السعودية والسودان يرجع إلى توقيع الإتفاقية بين البلدين في عام ١٩٧٤ لأغراض إستكشاف وإستغلال ثروات البحر الأحمر والتي نتج عنها رصد مناطق عميقة في قاع البحر تتميز بدرجات ملوحة عالية وحرارة مرتفعة من المعادن الفلزية مثل الزنك والنحاس والفضة والذهب والكوبالت والكاديوم . إذ يجري التنقيب على هذه المعادن منذ عام ٢٠١٢ على مخزونات الخام من المعادن المختلفة في المنطقة بين البلدين ( السعودية والسودان ) ، ومن المتوقع أن يحقق مشروع التعدين المشترك بين البلدين إيرادات ضخمة فضلا عن توفير فرص وظيفية لأبناء البلدين ونقل للتقنية في مجال التعدين البحري وتحقيق عوائد إقتصادية ، وفي النهاية ستبقى هذه الثروات حبيسة الأعماق والدولتان تجتمعان لتخرجا بتصريحات حول أهمية تلك الثروات والإيرادات المتوقعة لها حتى تمتلك كل الدولتين الإرادة الكاملة المطلقة للمضي قدما في سياسة الإستثمار بعيدا عن النفط [١١] .

## ثالثا: الصراع والتنافس في السيطرة على البحر الأحمر

نظرا إلى موقع البحر الأحمر بين أخطر مناطق الصراع الدولي في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والخليج العربي أصبح حلقة الوصل بين جميع تلك المراكز الإستراتيجية وتحول إلى مصدرا من مصادر الصراعات الإقليمية والدولية . ومنذ القدم كان البحر الأحمر نطاقا حيويا للدول العظمى . على ضفتيه جرت مواجهات حربية بين بيزنطية والفرس ، وعلى شواطئه إستقرت دول الإستعمار مثل بريطانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال ، وحوله كانت تخوض الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي غمار المنافسة للحفاظ على مصالحهما الإقتصادية والعسكرية والإستراتيجية . ومن جهة أخرى يشكل البحر الأحمر همزة وصل بين الأساطيل البحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وكذلك يعتبر الطريق الرئيسي الذي تعتمده القوى الدولية لتحريك

قواتها بين قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم ونقلها إلى مناطق النزاع .

وتشكل جزر البحر الأحمر قيمة إستراتيجية بالنسبة إلى الدول المطلة عليه ولعل أهميتها تكمن في إنتشارها وموقع بعضها الإستراتيجي المسيطر على مداخله حيث يمكن إستخدام معظمها لأغراض عسكرية بإعتبارها نقاط تكتيكية أو قواعد إنطلاق للسيطرة على الملاحه فيه ، حيث تتميز جزيرة بريم بمينائها الصغير وبموقعها الذي يتيح التحكم بالبحر الأحمر من جهة الجنوب بينما يقع أرخبيل حنيش بين اليمن وأثيوبيا ومن جزره المأهولة جزيرة حنيش الكبرى ، أما زقر فتتميز بقيمة إستراتيجية كبرى بفضل إرتفاعها الذي يتيح إمكانية مراقبة الأنشطة البحرية ورصدها التي تجري في المياه المحيطة بها ، وتسمح جزيرتا تيران وصنافير بمراقبة الملاحة في مضيق تيران ، في حين تؤمن جزيرة شدوان قرب الغردقة على الساحل المصري مراقبة مدخل قناة السويس . وثمة عوامل أخرى سهلت على دول البحر الأحمر عمليات السيطرة والدفاع عن سواحلها فقد أفادت من مميزات البحر الأحمر الجغرافية في تقييد الحركات العسكرية وتحديد حرية المناورة فيه مثل عرض هذا البحر المحدود فضلا عن إفتقاره للعمق الملاحي ووجود المخاضات وتقلب الرياح والسواحل الهشة والمنحدرات العميقة والتلال تحت الأعماق والشعب المرجانية وحرارة الطقس وجفافه ، ثم الإفتقار للمرافئ العميقة [١٢] . وفقا لما تم ذكره سنتناول جزء من أشكال الصراع والتنافس على البحر الأحمر في دوله وسنبدأ أولا بالصراع في اليمن .

## الصراع في اليمن

منذ بداية القرن الأول الميلادي كانت موانئ اليمن ولا سيما قنا وعدن مركزا لتبادل السلع المحمولة من الصين والهند وأفريقا ومع وصول تجار البرتغال إلى المحيط الهندي حاول البرتغاليون الإستيلاء على عدن لتكون مدخلهم إلى البحر الأحمر لكنهم فشلوا ، فإحتلها العثمانيون العام ١٥٣٨ وتولوا آنذاك عبء مقاومة البرتغاليين ، إلا أن سيطرة العثمانين على اليمن شهدت عمليات توسع إلى الداخل وإنحسارا على سواحل البحر الأحمر إلى حين خروجهم منها على يد الذيديين عام ١٦٣٥م ، والعام ١٨١٨م كان دخول محمد علي باشا باسم العثمانيين إلى اليمن مؤشرا لرسم صورته الجغرافية والسياسية وتحديد موقعه في الصراع الدولي ، فقد أدت ثورة الذيديين ١٨٩١ إلى عقد إتفاق وكان مع الدولة العثمانية العام ١٩١١ أقر فيه الأتراك بنوع من إستقلال ذاتي موسع لليمن . اما بريطانيا فقد سعت إلى أن يكون لها موطئ قدم في عدن يخدم مصالح شركة الهند التجارية الإنجليزية التي فشلت في بناء محطة لها في جزيرة بريم الإستراتيجية . والعام١٨٣٩ سارع الإنجليز إلى إحتلال عدن خشية أن يعود النفوذ الفرنسي إلى الشرق مع إحتلال حليف

فرنسا السياسي محمد علي باشا اليمن فرنسا ١٩٣٣ وجعلوها قاعدة عسكرية تحمي طريقهم للهند . كان إعلان بريطانيا العام ١٩٦٣ ( إتحاد الجنوب العربي ) حافزا لإندلاع الثورة اليمنية التي إنتهت بإعلان إستقلال الجنوبي ١٩٦٧ . وكان تقسيم اليمن بين شماله وجنوبه وإندلاع الصراع بينهما صورة لتنافس القوى العظمى للسيطرة على باب المندب والهيمنة على البحر الأحمر ، فقد أدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي في اليمن إلى تعقيد الصراع وقيام حرب الحدود بينهما بين عامي ١٩٧٢-١٩٧٩ والواقع أن الإتحاد السوفيتي دخل اليمن الجنوبي من باب نظامه الإشتراكي الملتزم سياسته في البحر الأحمر ، وفي إبان النزاع الصومالي الأثيوبي في اوغادان ١٩٧٨ قدم اليمن الجنوبي كل الدعم لأثيوبيا الماركسية ، كما وقعوا إتفاقية صداقة وتعاون مع السوفيت لمدة عشرين عاما ، بالمقابل كان اليمن الشمالي يشهد حربا أهلية طويلة (١٩٦٢-١٩٦٩ ) . ومع إندلاع حرب اليمنيين في فبراير عام ١٩٧٩ تلقى اليمن الشمالي مساعدات عسكرية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تلقى دعما عربيا من المملكة العربية السعودية والأردن الذي أرسل مستشارين عسكريين لتدريب جنود اليمن الشمالي على إستخدام الأسلحة الأمريكية ، فيما أرسلت اثيوبيا إلى اليمن الجنوبي طيارين شاركوا في القتال .

زيارة الرئيس المصري السابق جمال عبد الناصر إلى الرياض العام ٥٦٩١ لم تنه الحرب في اليمن الشمالي إلا ان إتفاق الطرفيين أفسح المجال لأنهاء هذه الحرب وبناء تعاون أخوي قومي بين السعودية ومصر ، وبعد هزيمة ٣٦٩١ إنسحبت القوات المصرية من اليمن الشمالي في ظل تقارب سياسي عربي ، وإستقر الأمر للناصرية والحكم الجمهوري في اليمن الشمالي . وعام ٢٧٩١ نجحت الجهود العربية في عقد إتفاق بين عدن وصنعاء تم توقيعه في طرابلس لإقامة الجمهورية اليمنية العربية الواحدة لكنه بقي حبرا على ورق . وقد توقف صراع اليمنين في مارس 9791 نتيجة جهود كبيرة بذلتها جامعة الدول العربية وواكبها صدور بيانيين الأول صدر عن اليمن الشمالي يتهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي بمحاولة تحويل شطري اليمن ساحة لصراع القوتين الأعظم ، وبيان ثان مماثل صدر عن اليمن الجنوبي إتهم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالذات بتبني سياسة عدوانية تجاه شبه الجزيرة العربية وبتصعيد الصراع اليمني وذلك للحفاظ على موطئ قدم لها في هذه المنطقة ذات الموقع الإستراتيجي [31] .

## الصراع العربي الإسرائيلي في البحر الأحمر

البحر الأحمر هو احد قضايا الصراع الهامة جدا في نطاق الصراع العربي الإسرائيلي ، قد لعب البحر الأحمر دورا مهما في الحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام ١٩٥٦/١٩٦٧/١٩٧٣ ، وتركز الخلاف في مناطق خليج العقبة ، مضايق تيران ، قناة السويس ومضيق باب المندب . يشكل خليج العقبة ومضايق تيران مدخلا مباشرا للبحر الأحمر بالنسبة للأردن وإسرائيل

عـن طريـق ميناء العقبـة الأردنـي وميناء إيـلات التابـع لإسرائيـل وتمثل منافـذ الأردن وإسرائيـل إلى البحـر الأحمـر ومنـه في القنـاة الواصلـة بـين جزيـرة تـيران وسـاحل سـيناء ، أمـا القنـوات الأخـرى بـين جـزر تـيران وصنافـير والسـاحل السـعودي فتتسـم بالضحالـة لذلـك فهـي غـير صالحـة للملاحـة ، وتتأثـر الملاحـة الإسرائيليـة عـبر خليـج العقبـة ومضايـق تـيران بالـصراع العربـي الإسرائيـلي في إطـاره الشـامل ، قـد فـرض العـرب في المـاضي قيـودا عـلى السـفن الإسرائيليـة وأغلقـوا المضايـق في وجـه الملاحـة الإسرائيليـة ، حيـث أن العـرب يـرون أن خليـج العقبـة ومضايـق تـيران تشـكل بحـرا داخليـا تشـترك فيـه كل مـن مـصر والأردن والسـعودية وأنهـا لا تشـكل ميـاه دوليـة ، امـا موقـع إسرائيـل عـلى الخـط السـاحلي لخليـج العقبـة فلـم يتحقـق إلا بعـد أن قامـت إسرائيـل بإنتهـاك إتفـاق الهدنـة العـام الموقـع بينهـا وبـين مـصر في ١٩٤٩/٢/٢٤ ، بالتقـدم صـوب خليـج العقبـة وإحتلـت بصـورة غـير مشروعـة مذيـدا مـن الأراضي العربيـة في النقـب والجليـل بمـا فيهـا ميناء عربـي اسـمه ام الـرشراس اطلـق عليـه فيمـا بعـد اسـم إيـلات ، مـن هنـا يحتـج العـرب بـأن إسرائيـل لا تملـك أي حـق في الأمـور المتعلقـة بخليـج العقبـة ومضايـق تـيران ، وانـه محظـور عـلى قواتهـا البحريـة بموجـب إتفـاق الهدنـة المشـار إليـه ، إضافـة إلى ذلـك فقـد ظلـت مضايـق تـيران تعـد أرضـا مصريـة منـذ أن تخلـت السـعودية عـن جزيرتـا تـيران وصنافـير عـام ١٩٥٠ ، ممـا وضـع في يدهـا السـيطرة الكاملـة عـلى مضايـق تـيران بصفتهـا مدخـلا للخليـج ، في ذلـك الوقـت فرضـت مـصر قيـودا عـلى حركـة السـفن الإسرائيليـة قبـل عـام ١٩٥٦ موجهـة إلى الحفـاظ عـلى معطيـات الوضـع القائـم قبـل مـارس ١٩٤٩ طبقـا لإتفـاق الهدنـة الـذي إعلـن أنـه باطـل المفعـول مـن جانـب إسرائيـل عندمـا قامـت هـي وبريطانيـا وفرنسـا عـام ١٩٥٦ بالهجـوم عـلى مـصر وإحتـلال شـبه جزيـرة سـيناء . عليـه يـرى الإسرائيليـون أن حريـة الملاحـة في خليـج العقبـة ومضايـق تـيران إنمـا تقـوم عـلى حقهـا في خـط إيـلات السـاحلي الواقـع عـلى خليـج العقبـة الـذي تعـده ممـرا مائيـا دوليـا . وإذا كانـت الأمـم الأمـم المتحـدة حسـب قـرار التقسـيم لعـام ١٩٤٧ قـد عهـدت بإيـلات إلى إسرائيـل إلا أن إسرائيـل لـم تقبـل مطلقـا وبصـورة رسـمية مـشروع التقسـيم ، كذلـك فقـد إحتلـت إسرائيـل مذيـدا مـن مسـاحات الأراضي بأكثـر ممـا خصـص لهـا حسـب تقسـيم عـام ١٩٤٧ ، ومـن ناحيـة أخـرى تـرى إسرائيـل بأنهـا عندمـا وقعـت إتفـاق الهدنـة نهايـة العـام ١٩٤٩ مـع مـصر كانـت إيـلات تحـت السـيطرة الأردنيـة وأن الأردن وقـع إتفـاق الهدنـة مـع إسرائيـل في أبريـل ١٩٤٩ بعـد قيـام إسرائيـل بإحتـلال إيـلات [١٤] .

إسـتنادا إلى معاهـدة السـلام في مـارس ١٩٧٩ التـي إعترفـت مـصر فيها بحق إسرائيـل في الملاحـة في خليـج العقبـة ومضايـق تـيران فـأن أي إغـلاق قـد تمارسـه مـصر عـلى تلـك المناطـق ضـد إسرائيـل يعـد فعـلا غـير مـشروع . ومـن عـام ١٩٤٨

وحتى ١٩٧٩ يوم توقيع مصر وإسرائيل معاهدة السلام ظلت قناة السويس مغلقة في وجه السفن الإسرائيلية ، وقد توجهت مصر إلى أن قناة السويس هي ممر مائي إصطناعي وواقع تحت سيادتها وبررت أن حظرها مرور السفن الإسرائيلية في القناة إنما هو دفاع عن النفس ، غير أن إسرائيل كانت تدعي بإستمرار أن قناة السويس ممر مائي دولي يربط ما بين البحار العالمية وأن قيام مصر بإغلاق القناة إنما ينافي القانون الدولي ، وكثيرا ما أشارت إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة الصادرة في الأعوام ١٩٤٩، ١٩٥١ ، ١٩٦٧ لتأييد حقها في الملاحة في قناة السويس ، رغم ان مصر إقترحت عرض قضية قناة السويس على محكمة العدل الدولية ، إلا أن إسرائيل لم تقبل بهذا العرض خشية أن يأتي القرار في غير صالحها ، إلا أن معاهدة السلام الموقعة من قبل مصر وإسرائيل في ١٩٧٩/٣/٢٦ تسمح للسفن الإسرائيلية بالمرور خلال خليج العقبة ومضايق تيران ثم قناة السويس .

يرتبط مضيق باب المندب وهو المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر الواقع بين الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية وبين القارة الأفريقية بخليج العقبة ومضايق تيران وقناة السويس ، ان معظم السفن التي تعبر قناة السويس وخليج العقبة تمر خلال مضيق باب المندب ، ومع تزايد الملاحة بالمنطقة يزداد أيضا التضارب بين مصالح كثير من الدول على صعيدها . وبعد إنسحاب بريطانيا من منطقة البحر الأحمر نالت عدن التي كانت مستعمرة ومحمية بريطانية إستقلالها عام ١٩٦٧ لتصبح جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية منذ البداية تتخذ موقفا معاديا لإسرائيل ، كذلك بعدما حصلت جيبوتي على إستقلالها من فرنسا وإنضمت بعد ذلك إلى الجامعة العربية ، قد غيرت هذه التطورات السياسية البيئة الإستراتيجية لمضيق باب المندب ، إذ اصبحت ومعها المداخل الجنوبية المؤدية لقناة وخليج العقبة تحت السيطرة التي يمكن ان تمارسها البلدان العربية ممثلة بجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر ثم جيبوتي على الساحل الغربي للبحر الأحمر وإلى الجنوب من جيبوتي نجد الصومال التي تتمتع بخط ساحلي على خليج عدن جنوبي باب المندب ، لذلك نجد أن إسرائيل تكون مهتمة بتصرفات الدول المحيطة بمضيق باب المندب ، إذ إتسع إهتمام إسرائيل الإستراتيجي ليشمل باب المندب وذاد قلقها بفعل عوامل كثيرة تمثلت في الإنسحاب البريطاني من البحر الأحمر وحادثة ناقلة النفط ١٩٧١ والحصار العربي لباب المندب ١٩٧٣ ثم إستقلال جيبوتي عام ١٩٧٧ ، وشارك إسرائيل إهتمامها شاه إيران قبل ١٩٧٩ إذ كان الشاه مهتما بدوره بشكل من اشكال السيطرة الجماعية على باب المندب بإعتبار ان نفط إيران المتجه إلى أوروبا وإسرائيل كان يشحن عبر ناقلات نفط تجتاز المضيق ، هذا وقد إنقطع ما

يصل إلى حوالي نصف إحتياجات إسرائيل النفطية التي كانت تردها في السابق من إيران عبر إيلات وذلك بعد خلع الشاه عن العرش في عام ١٩٧٩ [١٥] .

## الأوضاع الراهنة في منطقة البحر الأحمر

شهدت منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي متغيرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة ويمكن ملاحظة ذلك في ذيادة الإهتمام الإقليمي والدولي بالمنطقة ومن خلال التواجد الكثيف والنشاط المتواصل لعديد من الدول الكبرى والإقليمية بهدف تعزيز سياستها وإستراتيجيتها في المنطقة بما يتلائم مع التطورات الجارية ومحيط المنطقة الذي يتراوح بين الحضور العسكري المباشر من جهة وتفعيل العمل التجاري والإستثماري والوكالات في المنطقة من جهة أخرى . لذلك نجد أن هناك متغيرات في الساحة الدولية والإقليمية ستنعكس على أمن البحر الأحمر وذلك لإرتباطه بها ، ومن أهم هذه الأحداث التي سوف تنعكس على أوضاعه وإستقرار دوله هي :

١. إستمرار الحرب في اليمن التي إنطلقت منذ مارس ٢٠١٥ وعدم الوصول إلى تسوية ومحاولة كافة الأطراف فرض أوضاع جديدة على الأرض .
٢. إستمرار إجراءات ملف تنازل مصرعن جزيرتي تيران وصنافير للملكة العربية السعودية وعدم إكتمال إجراءات الترسيم والتي على ضوء ذلك تصبح السعودية ترتبط بحدود مع دولة إسرائيل بالإضافة إلى إجراءات تسوية القضية الفلسطينية وما يعرف بصفقة القرن .
٣. إستمرار الأزمة الخليجية وحصار دولة قطر وتداعيات ذلك على المنطقة خاصة القرن الأفريقي واليمن حيث أدت إلى تأجيج وعسكرة الأوضاع المضطربة بالفعل في البحر الأحمر والقرن الأفريقي .
٤. مشروع الصين وتوسعها عبر طريق الحرير سينعكس على تواجدها و نشاطها في المنطقة وإنعكاس ذلك على الوجود الأمريكي والحرب التجارية الأمريكية الصينية في افريقيا .
٥. إنتهاء الحرب بين اثيوبيا وإيرتريا وتوقيع إتفاق سلام وصلح بعد حرب طويلة وتوتر منذ ١٩٩٨ ، وكذلك عقد إتفاق تعاون يجمع اثيوبيا واريتريا والصومال في نوفمبر ٢٠١٨ وتوقيع اتفاق سلام في جنوب السودان وإعتماد اثيوبيا على جيبوتي في صادراتها وارداتها بعد إفتتاح خط السكة حديد يونيو ٢٠١٩ وسيقل إعتمادها على ميناء بورتسودان في السودان وجميعها على إعادة رسم توازنات المنطقة وخارطة التحالفات فيها .
٦. سعي وإستمرار العديد من الدول التوسع والتحكم في الموانئ والمناطق الحاكمة من خلال إيجار الموانئ والقواعد المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي بهدف التحكم في طرق التجارة العالمية وتأمين قواعد وخطوط الملاحة لقواتها وذلك من اجل دعم و مساندة أي خطط مستقبلية لتوسيع نطاق العمل العسكري إذا إقتضت الحاجة

لذلك بالإضافة إلى وجود أسباب ومبررات من قبل دول المنطقة لدعوة أطراف دولية وإقليمية مثل دعوة السودان لروسيا من خلال تقديم تسهيلات لها في منطقة البحر الأحمر بإعتبار أن ذلك يوفر حماية وتأمين لدول المنطقة في مواجهة أطراف أخرى وبالتالي أصبحت منطقة البحر الأحمر تشكل فضائات ومجال لإستقطاب القوى الدولية والإقليمية الطامحة على مر العقود التاريخية .

٧. الإستثمارات الإقتصادية وفتح الأسواق الأفريقية امام منتجات هذه الدول وتامين مصادر الطاقة والمشاريع المستقبلية والبحث عن المواد الخام ( النفط والغاز ) والمنافسة الإقتصادية وسعي بعض الدول من وصول الدول التي تنافسها على مناطق نفوذها وإستثماراتها .

٨. دخول روسيا إلى المنطقة وتوتر علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الخليجية بعد إلغاء الإتفاق النووي .

٩. إنشاء تحالف دول حوض البحر الأحمر المتشاطئة .

١٠. قيام الإحتجاجات في السودان منذ ٢٠١٨/١٢/١٩ وإلغاء صفقة تشغيل ميناء بورتسودان مع الشركة الفلبينية وما صاحب ذلك ، ثم لاحقا تغيير نظام الحكم في أبريل ٢٠١٩ وذلك سينعكس على مستقبل التحالفات والشراكات للسودان مع الدول الإقليمية مثل تركيا [١٦] .

## إستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى بمنطقة البحر الأحمر

### أولا الولايات المتحدة الأمريكية :

لا يمكن فصل البحر الأحمر عن مجمل المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهو يمثل اهمية خاصة للإستراتيجية الأمريكية في ضوء الإعتبارات التالية :

١. سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على البحر الأحمر وبصفة خاصة مدخله الجنوبي بسبب أهميته الإستراتيجية وإرتباطه المباشر بمنطقة الخليج العربي .

٢. ضرورة ضمان إستمرار تأمين الخطوط الملاحية التي يمر بها النفط عبر البحر الأحمر وقناة السويس .

٣. ما تشكله المنطقة من أهمية إستراتيجية في مواجهة التجمع الأوروبي سعيا إلى إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الأكثر فعالية في السيطرة على النفط وطرق نقله .

٤. حرص الولايات المتحدة الأمريكية على إستمرار دورها الفاعل في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والبحر الأحمر والخليج بصفة خاصة ، مع العمل على إعادة ترتيب المنطقة طبقا لمصالحها الإستراتيجية.

٥. الأهمية العسكرية للبحر الأحمر الذي يشكل محورا اساسيا لأي تدخل عسكري محتمل في حالة أي تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة وما حولها .

٦. وجود مصالح إستراتيجية مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في البحر الأحمر على أساس إلتزام الأولى بضمان امن الثانية في مواجهة أي إحتمال لفرض قيود

خاصة على مضايق البحر او الملاحة فيه .

**ثانيا الصين :**

إهتمام الصين بالبحر الأحمر يرتبط بالدرجة الأولى بإهتمامها وإستراتيجيتها للسيطرة عبر شركاتها على موانئ البحر الأبيض المتوسط لتأمين تجارتها إلى أوروبا حيث ان هناك شركات صينية تقوم بعملية إدارة مينائي ( اسدود وحيفا ) حيث تمر ٨٠٪ من الصادرات الصينية بالبحر الأحمر، ثم موانئ البحر الأبيض المتوسط بدءا من بورسعيد وإنتهاء بجزيرة بيروس اليونانية التي تتحكم الشركات الصينية ب ٦٥٪ من أسهم إدارة مرافئها . إستراتيجية حضور الصين الفاعل في سلسلة موانئ البحر الأحمر ثم البحر المتوسط عبر شركات تابعة لها في تلك الموانئ يحقق مصالح وتطلعات سياسية وأمنية إستراتيجية لحكومة الصين لذلك ظهرت مخاوف إسرائيلية من الوجود الصيني في المنطقة ، في أغسطس عام ٢٠١٨ قامت الصين بإفتتاح قاعدتها في جيبوتي والتي تمثل أول قاعدة بحرية خارجية لها منذ فبراير ٢٠١٦ . بدأت الصين في تجهيز القاعدة اللوجستية والتي تضم عشرة الآف جندي وذلك حتى العام ٢٠٢٦ بهدف ضمان مصالح بكين الكبيرة والمتزايدة في المنطقة ، وستتولى تلك القاعدة إعادة تزويد السفن التي تشارك في عمليات حفظ السلام والمهمات الإنسانية عند سواحل اليمن والصومال على وجه الخصوص ، كما أن الصين ترى القاعدة ضرورية للمساعدة على الوفاء بإلتزاماتها الدولية ولا علاقة لها بالتوسع العسكري وانها مصممة على سلوك ونهج التنمية السلمية وأن يكون لديها سياسة دفاعية غير هجومية .

**ثالثا إسرائيل :**

منطقة القرن الإفريقي لها خصائص إقتصادية وأمنية وعسكرية بالنسبة لإسرائيل إذ ان إسرائيل تطل على كل من البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ويسمح لها ذلك بحرية الحركة غربا في إتجاه الدول الأوروبية ، إلا ان البحر الذي يقع عليه ميناء إيلات يعتبر المنفذ الرئيسي جنوبا في إتجاه أفريقيا وآسيا وأستراليا ، وهذا هوأحد أسرار الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل [١٧] .

كان من اهم خطوات الرؤية الإستراتيجية لإسرائيل لفك عزلتها إختراق الوطن العربي من خلال السيطرة على البحر الأحمر ، وسعت خلال الفترة الماضية على تشكيل اوضاع جديدة في منطقة الشرق الأوسط يتلائم مع مصالحها وذلك سينعكس بالضرورة على أمن البحر الأحمر حيث ترى في مشروع الشرق الأوسط الجديد وصفقة القرن تفتح الباب بكامله أمام التطبيع معها وإقامة

شراكة عربية إسرائيلية وأفريقية وتنعكس كذلك على التنسيق بين دول المنطقة ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التمدد الإيراني كما ستنعكس على إقتصاديات المنطقة وظهور مشروعات مشتركة وربما يصطدم ذلك بالمشروع التركي الذي يسعى لإعادة تركيا لقيادة العالم الإسلامي بوصفها النموذج الإقتصادي والعسكري الأهم إسلاميا ، ومن تلك المشاريع :

١. قناة البحر الأحمر مع البحر الميت مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على إمتدادها.
٢. إنشاء ميناء مشترك إسرائيلي – اردني – سعودي .
٣. تطوير الطاقة الكهرومائية وتحلية المياه وتطوير صناعات مرتبطة بالبحر الميت والبحر الأحمر وتستفيد مصر وإسرائيل وربما السعودية .
٤. اقامة طرق مواصلات وسكك حديدية إقليمية وإقامة مناطق صناعة مشتركة بحيث تكون إسرائيل محورها وإنشاء مراكز ابحاث لتطوير وحل مشكلة ندرة المياه والتصحر والذيادة السكانية ، كما عملت إسرائيل على تطوير معداتها وآلياتها العسكرية والأمنية وقامت بشراء ثلاث غواصات المانية لتعزيز قواتها البحرية تحت سطح البحر وليس السابحة فوق سطح مياهها .

**رابعا تركيا :**

خلال العام ٢٠١٨ والعام ٢٠١٩ تواجدت القوات التركية في خليج عدن وبحر العرب ومحيطه والمياه الإقليمية للصومال وسواحله حيث تم التمديد رسميا بواسطة البرلمان التركي لهذه القوات لمدة عام إضافي وذلك إعتبارا من ٢٠١٩/٢/١٠ والمعلوم ان تركيا لها علاقة قديمة بالمنطقة (الإرث العثماني ) ، وتهدف تركيا من هذا التواجد الآتي :

١. انها دولة مركزية وفاعلة دوليا وإقليميا ولها سياسة خارجية معقدة ومتشابكة الأبعاد وذلك في إطار رؤية تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم .
٢. ضمان سلامة السفن التي ترفع العلم التركي والسفن التجارية الأخرى المرتبطة بها وتمر ضمن هذه المناطق .
٣. المساهمة في العمليات المشتركة التي يقوم بها المجتمع الدولي لمكافحة القرصنة وعمليات السطو المسلح.
٤. المساهمة في مكافحة الإرهاب البحري في إطار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إرسال رسالة واضحة إلى الدول الفاعلة في المنطقة وتختلف وتتنافس معها في الرؤى والمشاريع مثل إسرائيل ، إيران ' السعودية ، مصر ، الإمارات بأهمية دورها ومكانتها .

حصلت تركيا على مكاسب عديدة من تحالفها مع نظام الرئيس السابق

عمـر البشـير وتمثـل ذلـك في ذيـادة وزنهـا الإقليمـي وإمتلاكهـا منصـة جديـدة في البحـر الأحمـر بالإضافـة إلى تواجدهـا في الصومـال كذلـك ذيـادة إسـتثماراتها الإقتصاديـة ، ففـي وقـت سـابق تعهـد الرئيـس رجـب طيـب أردوغـان خـلال زيارتـه للخرطـوم في العـام ٢٠١٧ بزيـادة حجـم التجـارة التركيـة وإشـترى الحـق في إعـادة وتأهيـل جزيـرة سـواكن التـي كانـت مينـاء للدولـة العثمانيـة في الفـترة مـن القـرن الخامـس عـشر حتـى القـرن التاسـع عـشر في خطـوة اثـارت مخـاوف كل مـن السـعودية ومـصر التـي تعتقـد أن تركيـا تقـوم ببنـاء قاعـدة عسـكرية في البحـر الأحمـر تهـدد أمنهـا ومصالحهـا ، الرئيـس الأريـتري إنتقـد حينهـا الوجـود العسـكري التركـي في سـواكن السـودانية عـلى سـاحل البحـر الأحمـر معتـبرا انـه غير مقبـول وقـال لسـت متاكـدا مـن الوجـود العسـكري في سـواكن ، امـا الوجـود التركـي في الصومـال فهـو غـير مقبـول ولا يسـاهم في إسـتقرار المنطقـة حيـث أن تركيـا تنفـذ اجنـدة الأخـوان المسـلمين في البحـر الأحمـر بدعـم قـوى الهيمنـة العالميـة وتسـعى إلى المنطقـة لفـرض نفوذهـا في المنطقـة . الـدور التركـي في البحـر الأحمـر جعـل إيـران وإسرائيـل اكثـر حرصـا عـلى التشـبث بالتمركـز في القـرن الأفريقـي وهـو مـا يفـسر حـرص طهـران عـلى إفتتـاح سـفارة في مقديشـو والحصـول عـلى تسـهيلات عسـكرية في اريتريـا ، كذلـك دفـع السـعودية والإمـارات ومـصر لذيـادة إهتمامهـا وتواجدهـا العسـكري والأمنـي في البحـر الأحمـر . تحـاول تركيـا جاهـدة عقـد صـلات مـع السـلطة الإنتقاليـة الجديـدة في السـودان بعـد أن كانـت احـد ابـرز الداعمـين الرئيـس المعـزول عمـر البشـير ويشـكل فقـدان تركيـا لنفوذهـا في السـودان ضربـة موجهـة لطموحاتهـا التوسـعية وإنفتاحهـا في المنطقـة وفي القـارة الأفريقيـة بالنظـر إلى موقـع السـودان الجيوإسـتراتيجي ، حـزرت إسرائيـل مـن تعزيـز تركيـا نفوذهـا في كل مـن الصومـال والسـودان عـبر الإتفاقيـات العسـكرية والإقتصاديـة بإعتبـار ان ذلـك النفـوذ يمكـن ان يتحـول إلى تهديـد لحريـة الملاحـة في منطقـة البحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي وبحـر العـرب [١٨] .

**خامسا إيران :**

سـعت إيـران منـذ مطلـع العـام ٢٠١٠ للدخـول والتواجـد في دائـرة البحـر الأحمـر وبسـط سـيطرتها عـلى منطقـة الخليـج العربـي وإمتـداده ، حيـث تـرى أن تواجدهـا البحـري في خليـج عـدن هـو لحمايـة قنـوات الإتصـال في هـذه المنطقـة ، كمـا اعلنـت إيـران خـلال العـام ٢٠١٨ انـه لا يوجـد مانـع لديهـا مـن التنسـيق مـع تركيـا في هـذا الصـدد ، عـززت إيـران وجودهـا في البحـر الأحمـر بإنشـاء قاعـدة عسـكرية عـلى السـاحل الإريـتري ، وكذلـك إنشـاء مركـز لتمويـن السـفن الإيرانيـة التـي تجـوب البحـر الأحمـر ، كمـا تمكنـت مـن الحصـول عـلى تواجـد وتسـهيلات

خلال جيبوتي حيث وقعت معها إتفاقية تعاون مشترك ، تأثرت ايران بفقد التسهيلات التي كانت تجدها في الشواطئ والموانئ السودانية منذ تسعينات القرن الماضي وذلك بعد إغلاق الملحقات الثقافية الإيرانية في أكتوبر ٢٠١٤ ثم قطع السودان علاقته معها تضمانا مع المملكة العربية السعودية . خلال العام ٢٠١٨ أعلنت امريكا إنسحابها من الإتفاق النووي مع إيران الذي وقعته الدول الغربية مع إيران إنعكس على عودة الأجواء السائدة قبل أربعين عاما حيث بلغ الصراع الأمريكي الإيراني اشده ، ويعني ذلك إقليميا إرتفاع وتيرة التوتر الشديد بين إسرائيل وإيران في مسارح عدة من ضمنها البحر الأحمر ومحيطه .

**سادسا روسيا :**

لا شك أن مسألة الحصول على قواعد ومنافذ عربية في المياه الدافئة مطلبا حيويا في السياسة الخارجية لروسيا وذلك تامينا لمصالحها واهدافها المنتشرة في جميع اجزاء العالم وإن كانت لا تستطيع روسيا في الوقت الراهن ان تلعب في ميدان الصراع العالمي نفس الدور الذي كان يلعبه الإتحاد السوفيتي سابقا ، تسعى روسيا إلى إستعادة مناطق نفوذ الإتحاد السوفيتي في البلدان العربية والأفريقية والتي منها مصر ، السودان ، اليمن وفلسطين من خلال إقامة نظام امن إقليمي يحمي مصالحها ولروسيا طموح في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي وذلك من أجل خدمة أهدافها في شرق اوروبا وتحقيق العقوبات القاسية المفروضة عليها بعد سياستها مع اوكرانيا وبعد تدخلها في الإنتخابات الأمريكية وإغتيال رجل الإستخبارات الروسي في بريطانيا ، وبدات روسيا في اخذ خطوات جادة لفرض نفوذها وتواجدها في البحر الأحمر من خلال عقد إتفاقيات مع عدد من الدول ، نلاحظ انه خلال العام ٢٠١٨ فقط قدمت سبعة دول من بينها ثلاث دول عربية دعوة لروسيا لإنشاء قواعد عسكرية على أراضيها وتقديم تسهيلات بحرية وجوية والسودان يمكن أن يستضيف قواعد عسكرية روسية وميناء بحري وهذا سيسمح لروسيا التحكم في طرق التجارة إلى اوروبا عبر البحر الأحمر خاصة أن روسيا تمتلك معدات واسلحة وتقنيات عسكرية حديثة ومتطورة ، وقد صرح رئيس لجنة الدفاع والأمن بالبرلمان السوداني سابقا اللواء (م) الهادي آدم حامد في مقابلة بتاريخ ٢٠١٨/١/١٢ بان موافقة روسيا على إتفاقية لتسهيل إجراءات دخول السفن الحربية الروسية والسودانية الى موانئ البلدين يمكن تطويرها مستقبلا لبناء قاعدة روسية في المياه الإقليمية للسودان على البحر الأحمر ، وما يؤكد ذلك تصريح الرئيس المخلوع عمر البشير في زيارته الى موسكو ودعوته لروسيا

لإنشاء قواعد عسكرية ، كذلك في ديسمبر ٢٠١٨ تم توقيع إتفاق لإنشاء مصفاة لتكرير النفط في السواحل والموانئ السودانية بواسطة شركات روسية ، كما تناول الإعلام تواجد قوات روسية في السودان تقوم بمهام تدريبة. كما أجرت مصر مناورات عسكرية مع الجيش الروسي في البحر الأحمر وهدفت منها رسالة إلى أثيوبيا بشأن سد النهضة وكانت البحرية الروسية نقلت معداتها البحرية للمشاركة في التدريبات مع مصر عبر قناة السويس الجديدة [١٩] .

## المناورات الحربية في البحر الأحمر في الفترة الأخيرة

خلال الفترة الأخيرة شهدت سواحل البحر الأحمر وإمتداداتها العديد من المناورات الحربية بين اطراف أو تحالفات من داخل المنطقة ، وكانت هذه التمارين او المناورات عبارة عن سيناريوهات متعددة تحاكي الواقع المتمثل في التهديدات المتوقع حدوثها مثل القرصنة ، الإرهاب ، التهريب ، الإتجار بالبشر ومهام البحث والإنقاذ وبالتركيز على حماية الملاحة في البحر الأحمر والمحيط الهندي وخليج عدن ، ومن أهم هذه المناورات الموج الأحمر١ بقيادة السودان، اليمن ، جيبوتي ، السعودية ، مصر ، الأردن ، أيضا عقد تمرين نار السواحل في السودان وتمرين الفلك وتمرين مرجان بين السعودية والسودان ، وشاركت قبلها الإمارات مع السودان في تمرين ابطال الساحل على البحر الأحمر ٢٠١٧، ذلك يدل على إهتمام وسعي الدول المتشاطئة على البحر الأحمر والمهتمة برفع جاهزيتها وتدريب قواتها لمواجهة التهديدات المحتملة ، بالرغم من أن دول ساحل البحر الأحمر غير محتاجة لأية آلية امنية مشتركة لسبب بسيط وهو إدراك القوى العظمى أهمية البحر الأحمر كممر ملاحي مهم لا يجب ان يكون عرضة للتوتر الا ان هناك قلق من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة .

## مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن أو تحالف الدول الثماني المتشاطئة على البحر الأحمر :

إن إستعداد الدول للتكامل الإقليمي المشترك مع دول الجوار من اجل رفع مستوى التعاون المتبادل من خلال المؤسسات والقواعد المشتركة يؤدي إلى تحالف سياسي ، قد أدركت المملكة العربية السعودية اهمية التحالفات الإقليمية وفوائدها لذلك ارادت أن توظف خبرتها المكتسبة من عضويتها في مجلس التعاون الخليجي في تحقيق المصالح المتبادلة والتعاون المشترك في إقليم البحر الأحمر ودعت لتأسيس كيان للتعاون الإقليمي والتحالف السياسي المشترك للدول المتشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن وهي السعودية ، الأردن ، اليمن، مصر ، السودان ، الصومال ، اريتريا ، جيبوتي . فوافقت الدول السبع على دعوة السعودية وإجتمعت في الرياض مطلع يناير ٢٠٢٠ وعليه تم تأسيس التحالف

لتحقيــق الأهــداف الأتيــة :

١. توظيف القواسم المشتركة مثل الإتحاد في اللغة والدين والعروبة وحدود البحر الأحمر، وحاجتها إلى إستخدام خطوط الملاحة الدولية وتامينها لتصدير وإستيراد منتجاتها المختلفة عبر موانئها الموجودة على شواطئ البحر الأحمر .

٢. تحقيق التنسيق والتكاتف والتعاون والتكامل بين دول التحالف والقدرة على التحرك الإقليمي الموحد ليكون قوة إقليمية مناظرة للأقاليم الأخرى وفعالة ومؤثرة في الوطن العربي وإقليم الشرق الأوسط .

٣. تعزيز التناغم والتواصل والتعاون وتبادل الخبرات في المجالات المختلفة وتدعيم الإستقرار الأمني بين الدول الثمانية وفتح الباب امام دول الإقليم للبحث والعثور على فرص جديدة للتعاون المتبادل المشترك .

٤. إستعداد الدول الثماني ورغبتها السياسية في تأسيس حلف لمواجهة التحديات الراهنة بالتصدي للمؤامرات والتهديدات والأخطار التي تواجه المنطقة ، ومنع القوى الخارجية من الأضرار بمصالحها الإستراتيجية المشتركة مثل أعمال القرصنة ، التهريب ، الإتجار بالبشر ومحاولات إيران المستمرة فرض النفوذ والسيطرة على مضيق باب المندب والتحكم فيه بعد دعمها لميشيات الحوثي في حربهم ضد الشرعية ووضع أقدامها وتثبيتها في اليمن بعد أن إستولت على الجزر الإماراتية الثلاث المشرفة على مضيق هرمز في الخليج العربي [٢٠].

## رؤية مستقبلية لما يجري في دول حوض البحر الأحمر

إن التكامــل الإقليمــي المشــترك عــبر إنشــاء كيــان للتعــاون الإقليمــي والتحالــف الســياسي بــين الــدول المتشــاطئة للبحــر الأحمــر ســيكون قطبيــة جديــدة ويحقــق التقــارب والتفاهــم في وجهــات النظــر ، والتماســك والتلاحــم مــن اجــل البنــاء والتنميــة الإقتصاديــة المســتمرة ، وذيــادة قــوة كل دولــة مــن خــلال التحــرك الموحــد للتأثــير الفعــال عــلى المــسرح الــدولي في التعامــل مــع الأحــداث الجاريــة وحســن إدارتهــا وإتخــاذ المواقــف الموحــدة في معالجــة القضايــا والمشــاكل الدوليــة المشــتركة ، لذلــك فكــرة المملكــة العربيــة الســعودية في إنشــاء كيــان للتعــاون الإقليمــي والتحالــف الســياسي مــع دول البحــر الأحمــر وخليــج عــدن ســيذيدها قــوة اكثــر وتأثــيرا اكــبر ، وســيكون هــذا التحالــف قــوة إقليميــة سياســية جديــدة مناظــرة للتحالفات السياســية الإقليميــة الأخــرى مــا لــم يتأثــر بتدخــل خارجــي مــن احــد الــدول العظمــى ذات المصلحــة في منطقــة البحــر الأحمــر وتجمعهــا مصلحــة مشــتركة مــع احــد الــدول الأعضــاء في الحلــف يمكــن أن يؤثــر عــلى تحقيــق أهــداف التحالــف .

## الخاتمة

تناولت الورقة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر التي جلبت الأطماع للمنطقة ، وتتبعت التنافس الإقليمي والدولي في السيطرة على البحر الأحمر وعلى الموانئ المطلة عليه والتحكم في حرية الملاحة البحرية المهدد الأكبر في ظل التنافس والصراع وفرض النفوذ في المنطقة ، هذا التنافس الذي فرضه الموقع الإستراتيجي للبحر الأحمر في الربط بين ثلاث قارات ومرور أغلب نفط العالم بممراته الإستراتيجة ، حيث أن هناك عوامل وتحديات كثيرة تهدد أمن البحر الأحمر ومستقبله خصوصا إذا امعنا النظر بالواقع الذي تعيشه المنطقة وما حولها ، ويمثل هذا إلى حد كبير حالة من العسكرة والتنافس والصراع المعلن والصراع الخفي أيضا بين الدول الكبرى والإقليمية على أشده بهدف محاولات السيطرة والتوسع والنفوذ للتحكم في المنطقة ورعاية مصالحها بحيث لم يعد هناك من دولة مؤثرة خاصة من خارج المنطقة إلا ولها شكل من اشكال التواجد على البحر الأحمر أو على الدول المطلة عليه .

## النتائج

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :

١. ان الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر يمكن أن تكون مصدر قوة لدول حوض البحر الأحمر ويمكن أن تكون مهدد لأمن هذه الدول .
٢. أهمية التحالف لدول المنطقة والتركيز في المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة .
٣. أن للدول العظمى مصالح ذات أبعاد إستراتيجية في المنطقة .
٤. خلال الفترة القادمة من المستبعد أن تستمر الأوضاع الأمنية هادئة بمنطقة البحر الأحمر وذلك للتداخل الإقليمي والدولي العنيف ولحالة الإضطرابات والحروبات التي تحيط بالمنطقة.

## التوصيات

توصي الدراسة بالآتي :

١. التركيز في ان تصبح الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر مصدر قوة لدول حوض البحر الأحمر من خلال العمل المشترك بين الدول المتشاطئة والتركيز في المصالح والمنافع المتبادلة ومشتركة بين الدول في منطقة البحر الأحمر .
٢. المحافظة على اهداف التحالف بين الدول المتشاطئة الموقع أخيرا وقطع الطريق أمام أي تحالفات خارجية يمكن أن تؤثر سلبا وتهدد إستقرار وامن المنطقة .
٣. عمل منظمة للدول المتشاطئة على إثر منظمة الإيقاد يكون لها أمانة عامة وامانات متخصصة ينشأ من ضمنها مجلس يسمى مجلس سلم وأمن البحر الأحمر يناط به الحفاظ على الأمن والإستقرار في المنطقة وحمايتها من أي تدخلات خارجية يمكن ان تهدد امن المنطقة .

## الإحالات المرجعية


١. إبراهيم عثمان حامد ، المقاومة السياسية في اريتريا ، دار جامعة افريقيا ، الخرطوم ، ٢٠٠٢ ، ص١٥-١٦ .
٢. محمد عثمان أبوبكر ، الصراع في القرن الأفريقي و إنعكاساته على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي ، العدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢ ، ص٧٥ .
٣. محمد علي حوات ، مضيق باب المندب الأهمية الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص٣ .
٤. محمد علي حوات ، المرجع السابق ص٣١ .
٥. لمرجع السابق ص٣١ .
٦. محرز المجتبى ، الأهمية الجيوبوليتيكية لقناة السويس في عصر الحرب الباردة ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ٧٦ ، ابريل ١٩٨٤ ، ص١٤٤ .
٧. وارن ناتر ، مخطط كيسنجر ، تقديم د. سعد الدين إبراهيم ، ترجمة جهاد الخازن ويوسف صباغ ، بيروت ، دار القضايا ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٥-١٦٦ .
٨. محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨، ص ١٦١ .
٩. د. جمال الدين عبد الرحمن رستم ، إسرائيل والبحر الأحمر ، الراصد للبحوث والعلوم، الخرطوم ، يناير ٢٠١٢ ، ص ١٣ .
١٠. مجموعة من الباحثين ، المكانة الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة المقاتل ، مجلة إلكترونية .
١١. فريق التحرير ، معادن البحر الأحمر ( إتفاق سعودي سوداني ) ، مجلة نون بوست ,المغرب ، ٢٠١٦/٥/٥ ، ص١-٢ .
١٢. العميد ركن الدكتور محمد صبحي الحجار ، الصراع على البحر الأحمر حقبة ماقبل ١٩٨٠ ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، بيروت ، العدد ٨١ ، تموز ٢٠١٢ ، ص١-٥ .
١٣. المصدر السابق ، ص ٧-١٠ .
١٤. دكتور عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ( التنافس بين إستراتيجيتين ) ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٧) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨ , ص ٨٨-٩٠ .
١٥. د. عبد الله عبد المحسن السلطان ، المرجع السابق ، ص٩١-٩٩ .
١٦. د. جمال عبد الرحمن رستم ، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على امن الدول المتشاطئة ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٠٢٠/١/١ .

١٧. محمد رضا فوده ، ورقة السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الأفريقي ، أعمال المؤتمر السنوي الثاني ، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٩١ .
١٨. د. جمال عبد الرحمن رستم ، مصدر سابق ، ١٢/١/٢٠٢٠ .
١٩. المرجع السابق .
٢٠. خالد إبراهيم الحجي ، التحالف الإقليمي للدول المتشاطئة على البحر الأحمر ،عن موقع الجزيرة ، مقال بتاريخ ١٧/١/٢٠٢٠.